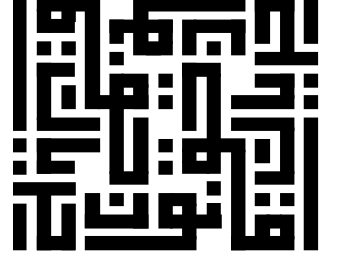


الهيئة الفلسطينية المستقلة
لحقوق المواطن

The Palestinian Independent
Commission for Citizens' Rights



أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين

(المحاكم والنيابة العامة، التعليم، الصحة،
المواصلات، القطاعات الإقتصادية، الأحوال المدنية)

الفترة من نهاية آب- منتصف تشرين الثاني 2006

سلسلة تقارير خاصة (49)

أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين

(المحاكم والنيابة العامة، التعليم، الصحة،
المواصلات، القطاعات الإقتصادية، الأحوال المدنية)

الفترة من نهاية أب- منتصف تشرين الثاني 2006

رئيس فريق العمل
المحامي معين البرغوثي

أعضاء فريق العمل
مأمون العتيلي
علاء نزال
نجاح صبح
إسلام التميمي

سلسلة تقارير خاصة (49)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق
المواطن. ولا تمنع الهيئة من اقتباس أي فقرات من هذا التقرير
بشرط الإشارة الى المصدر.

رام الله – كانون الأول 2006

عناوين مكاتب الهيئة

غزة

الرمال - مقابل المجلس التشريعي
هاتف: 2836632 - 8 - 972
2824438
فاكس: 2845019 - 8 - 972

رام الله

مقابل المجلس التشريعي، مقابل مركز الثلاثيميا
هاتف: 2986958 - 2987536 - 2 - 972
2960241
فاكس: 2987211 - 2 - 972
ص.ب. 2264

بيت لحم

شارع المهد - عمارة نزال ط 3
تلفاكس: 2750549 - 2 - 972

نابلس

عمارة جاليريا سنتر ط 5
تلفاكس: 2335668 - 9 - 972

خانيونس

البلد - عمارة الفرا - ط 2
972 - 8 - 2069188

الخليل

رأس الجورة - عمارة حريزات - ط 2
تلفاكس: 2295443 - 2 - 972

E – mail: piccr@piccr.org

piccr-g@palnet.com

Internet: <http://www.piccr.org>

المحتويات

| | |
|--|---|
| | مقدمة |
| | القسم الأول: خلفية عامة عن إضراب الموظفين العموميين وموقف الأطراف منه |
| | الجزء الأول: الجانب القانوني للإضراب |
| | الجزء الثاني: جهود الهيئة في التعامل مع الإضراب |
| | الجزء الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من الإضراب |
| | |
| | القسم الثاني: تأثير الإضراب على القطاعات الحيوية |
| | الجزء الأول: تأثير الإضراب على عمل القضاء والنيابة العامة |
| | الجزء الثاني: تأثير الإضراب على قطاع التعليم |
| | الجزء الثالث: تأثير الإضراب على قطاع الصحة |
| | الجزء الرابع: تأثير الإضراب على قطاع النقل والمواصلات |
| | الجزء الخامس: تأثير الإضراب على بعض القطاعات الإقتصادية والمالية |
| | الجزء السادس: تأثير الإضراب على خدمات الأحوال المدنية |
| | التوصيات العامة |

مقدمة

بدأ قطاع الموظفين العموميين في السلطة الوطنية الفلسطينية إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن العمل بتاريخ 2006/9/2¹، وقد قادت الإضراب ثلاث نقابات تمثل مختلف فئات الموظفين وهي: نقابة الموظفين العموميين، وإتحاد المعلمين (اللجنة المطالبة)، وإتحاد نقابات المهن الصحية. وأدى الإضراب إلى شل جميع المرافق العامة من دوائر حكومية كالوزارات والمؤسسات والمراكز العامة، إضافة إلى المحاكم والمدارس والمستشفيات التي تعتبر من أكثر المرافق ضرورة بالنسبة للمواطن الفلسطيني.

إن الإضراب جاء بعد إنقطاع رواتب الموظفين العموميين لفترة قاربت ستة أشهر نتيجة ضعف القدرات المالية للسلطة الفلسطينية وخلو خزينتها من الأموال الكافية لسد رواتب ما يقارب 165 ألف موظف عمومي مدني وعسكري، وعدم وجود الإمكانيات الكافية لرفد هذه الخزينة بالأموال بسبب الحصار الإقتصادي والمالي المفروض على السلطة الفلسطينية من سلطات الإحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي، والذي جاء بعد نجاح حركة حماس في الإنتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 2006/1/25.

¹ علماً أنه بدأ إضراب تدريجي في بعض القطاعات في تاريخ سابق كقطاع الصحة الذي بدأ فيه الإضراب بعد منتصف شهر 2006/8.

إن إستمرار الإضراب ما يزيد عن شهرين خصوصا في محافظات الضفة الغربية (لم يدم الإضراب أكثر من إسبوع في قطاع غزة مع إستثناء تعطل عمل المحاكم) كان له تبعات حقيقية على حياة المواطن الفلسطيني وعدم قدرته على التمتع بالخدمات التي يجب أن توفرها السلطة الفلسطينية، خصوصا وأن هذا الإضراب لم يكن له مثيل في المحيط على الأقل من حيث الأسلوب وطول المدة الزمنية، الأمر الذي ترك أثارا كبيرة على معظم القطاعات الحيوية في فلسطين، وفي بعض الأحيان هدد تلك القطاعات بالإنهيار.

يركز هذا التقرير على رصد الآثار الناجمة عن الإضراب على القطاعات الحيوية في فلسطين وعلى حقوق المواطن الفلسطيني، وهو يعكس حالة تلك القطاعات خلال الفترة الممتدة من نهاية 2006/8 وحتى منتصف 2006/11، وقد تم تقسيم التقرير إلى قسمين رئيسيين:

في القسم الأول، تم توضيح الجانب القانوني للإضراب ومدى كفاية القانون الفلسطيني في تغطية أحكام هذا الموضوع، كما تم توضيح مواقف الأطراف الرسمية والنقابية من الإضراب كرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي والحكومة ونقابة الموظفين العموميين والمهن الصحية والمعلمين، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في التعامل مع الإضراب ومشكلة رواتب الموظفين العموميين.

وفي القسم الثاني تناول التقرير على نحو مفصل أثر الإضراب على أهم القطاعات الحيوية والخدماتية وكان ذلك في ستة أجزاء رئيسية هي: القضاء والنيابة العامة، والتعليم، والصحة، والمواصلات،

وبعض القطاعات الإقتصادية، والأحوال المدنية. حيث رصد التقرير حالة تلك القطاعات ومدى تأثير تعطلها على حقوق المواطن في كل من محافظات الضفة الغربية وغزة، ومدى وجود حالات إستثنائية أو طارئة في أي منها، ومدى تناسب تلك الحالات مع طبيعة الإضراب وطول مدته وقدرة المواطن على تسيير أموره الملحة. وقد إشتمل هذا القسم على العديد من الإحصاءات الرقمية والجداول في مختلف القطاعات التي تظهر حالة القطاع محل الدراسة وحدود تأثير الإضراب وأحيانا تمت المقارنة مع اوضاع إعتيادية سابقة، كما تم الإستعانة بحالات عملية وأجريت عشرات المقابلات مع مسؤولين ومختصين في القطاعات المختلفة والذين نود أن نسجل شكرنا العميق لهم على تعاونهم مع فريق العمل.

نود التنويه أنه منهجياً تم معالجة القطاعات المختلفة والموضوعات محل الدراسة كل على حدة، بحيث تم تشخيص كل موضوع ووضع الإستنتاجات المرتبطة به مباشرة بعد التشخيص وليس في نهاية التقرير، على نحو يحقق الترابط في معالجة الموضوعات، ويسهل على القارئ حسب إهتماماته. كما وضعت التوصيات العامة في نهاية التقرير مصنفة حسب الموضوع.

القسم الأول خلفية عامة عن إضراب الموظفين العموميين ومواقف الأطراف منه

الجزء الأول: الجانب القانوني للإضراب

الإضراب هو توقف جماعي عن العمل بقصد الضغط على صانع القرار من أجل تحقيق بعض المطالب وتحسين شروط العمل. ويمكن تعريفه بأنه توقف جماعة في مركز التبعية تجاه سلطة معينة عن العمل للحصول على استحقاقات أو مزايا تطالب بها السلطة ذات العلاقة. ومن مقتضيات الحق بالإضراب وفقاً للقواعد العامة أن يكون في حدود القانون ووفقاً للضوابط والأحكام المحددة له، وأن لا يكون التوقف عن العمل نتيجة للإضراب لمدة طويلة، بل مؤقتاً ومحدداً، لأن الغاية التي يتوخاها المضربون هي تنبيه صاحب القرار إلى مطالبهم. ومن جهة أخرى يجب أن يكون للإضراب طابع القصد في التوقف عن العمل بشكل صريح وواضح ورضائي، لا أن يكون توقفاً مفترضاً أو ضمناً، بل هو رضاء صريح مظهره التضامن القائم بين المضربين. إضافة إلى ذلك لا بد من أن تكون ممارسة الحق بالإضراب منسجمة مع تمتع المواطنين بالحقوق الأخرى فلا يجوز أن يكون الإضراب شالاً تماماً للحياة وعلى وجه الخصوص إذا كان من قبل المستخدمين في القطاع العام، ولا بد من إعمال فكرة التوازن بين ممارسة حق الإضراب والتمتع بالحقوق الأخرى كحق التقاضي والتعليم والصحة بالنسبة للمواطنين العاديين، لأن الإضراب ليس موجهاً للمواطن وإنما لرب العمل.

1. الحق في الإضراب في بعض المواثيق الدولية:

يعد الحق في الإضراب من الحقوق التي تناولتها وإعترفت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ذلك أن هذا الحق مرتبط بالحقوق الأخرى خصوصاً الحق بالعمل أحد أهم الحقوق الاقتصادية للإنسان والحق بالتنظيم النقابي. وعلى الرغم من خلو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من نص صريح حول الحق في الإضراب إلا أنه أكد في المادة 23 منه عدة حقوق ذات صلة منها اختيار العمل بشروط عادلة ومرضية وبأجر عادل مرض يكفل للعامل ولعائلته حياة لائقة بكرامة الإنسان، كما كفل الحق له في أن ينشئ وينضم إلى نقابات عمالية حماية لمصلحته. فيما يلي توضيح لأبرز المواثيق العالمية التي نصت على الحق في الإضراب:

أ. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
فقد نصت المادة (8/1/د) منه على أن تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي: (أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم، (ب) حق النقابات في إنشاء اتحادات أو اتحادات خلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها، (ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام

العام أو لحماية حقوق الآخرين وحررياتهم. (د) **حق الإضراب**، شريطة ممارسته وفقاً لقوانين البلد المعنى. 2- لا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة أو رجال الشرطة أو موظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم لهذه الحقوق. 3- ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

ب. الميثاق العربي لحقوق الإنسان: نصت على الحق بالإضراب المادة (3/35) من هذا الميثاق، حيث جاء فيها "تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ".

ج. إتفاقية منظمة العمل العربية لسنة 1977 حول الحريات والحقوق النقابية: نصت المادة (11) من هذه إتفاقية على ما يلي (لعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الإقتصادية والإجتماعية بعد إستنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح).

د. الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 والميثاق المعدل له لسنة 1996: نصت على هذا الحق المادة 6 (4) والتي عدلت في العام 1996 حيث جاء في المادة (6) من الميثاق المعدل (بهدف ضمان الممارسة الفعالة للحق في التفاوض بشكل جماعي - يتعهد الأطراف، بتشجيع التشاور المشترك بين العمال وأصحاب العمل، بتشجيع - متى كان ذلك ضرورياً ومناسباً - آليات المفاوضات الاختيارية بين أصحاب العمل أو منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بقصد الوصول إلى لوائح بنود وشروط التوظيف عن طريق

الاتفاقيات الجماعية، بتشجيع إنشاء واستخدام الآليات المناسبة للمصالحة والتحكيم الاختياري من أجل تسوية نزاعات العمالة، وأن تعترف: بحق العمال وأصحاب العمل في العمل الجماعي في حالات تضارب المصالح - بما في ذلك حق الإضراب - بموجب الالتزامات التي قد تنشأ عن الاتفاقيات الجماعية المبرمة مسبقاً)

2. الحق في الإضراب في القانون الفلسطيني:

كفل المشرع الفلسطيني الحق في الإضراب دستورياً من خلال النص عليه في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، حيث نصت المادة 25 منه في الفقرة الرابعة على أن "الحق في الإضراب يمارس في حدود القانون". وقد جاء هذا النص ضمن المادة المتعلقة بالحق في العمل والتنظيم النقابي، ولم يعالج الإضراب كحق مستقل وإنما كتابع ومرتبط بحقوق أخرى. ويلاحظ أن النص الدستوري يظهر أن نية المشرع قد اتجهت إلى أن ممارسة الإضراب تكون في حدود القانون، وهو ما يؤشر إلى أهمية تقنين الإضراب ووضع أحكام له من خلال قوانين أخرى كالقوانين المتعلقة بالعمل والعمال أو بالتنظيم النقابي أو بالخدمة المدنية أو حتى إمكانية وجود قانون خاص ينظم أحكام وضوابط وشروط الإضراب وكيفية ممارسته. ونظراً لعدم صدور قانون خاص بالإضراب عن المشرع الفلسطيني وعدم صدور قانون خاص بالتنظيم النقابي وخلق قانون الخدمة المدنية من أي نص حول الموضوع إلى اليوم، فقد ظل الأساس القانوني للإضراب مقتصرًا على القانون الأساسي وقانون العمل الفلسطيني الذي صدر سابقاً على القانون الأساسي².

² أ- موقف القانون البحري من الإضراب: نظم المشرع البحري أحكام الإضراب بالنسبة للعاملين الخاضعين لقانون العمل أو أنظمة الخدمة المدنية بموجب المرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2002 بإصدار قانون النقابات العمالية.

وفيما يتعلق بقانون العمل الفلسطيني لسنة 2000 فقد نص على الحق في الإضراب ضمن المادة 66 منه، والتي جاء فيها "وفقاً لأحكام القانون، الإضراب حق مكفول للعمال للدفاع عن مصالحهم". في حين نصت المادة 67 من ذات القانون على الإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن حيث نصت على أنه: "1- يجب توجيه تنبيه كتابي من قبل الطرف المعني بالإضراب أو الإغلاق إلى الطرف الآخر وإلى الوزارة، قبل أسبوعين من اتخاذ الإجراء موضحاً أسباب الإضراب أو الإغلاق. 2- يكون التنبيه قبل أربعة أسابيع في المرافق العامة. 3- في حال الإضراب يكون التنبيه الكتابي موقعا من 51% من عدد العاملين في المنشأة على الأقل، وفي حال الإغلاق تكون نفس النسبة من مجلس إدارة المنشأة. 4- لا يجوز الإضراب أو الإغلاق أثناء إجراءات النظر في النزاع الجماعي. 5- يترتب على عرض نزاع العمل الجماعي على جهة الاختصاص وقف الإضراب أو الإغلاق".

وقد شمل المشرع الفلسطيني الموظفين العموميين العاملين في الدوائر الحكومية بأحكام قانون الخدمة المدنية لسنة 1998، ولم ينظم المشرع

فقد إعتبرت المادة (21) من ذلك المرسوم بقانون أن الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، وقد وضعت عدة ضوابط لذلك هي: أ - موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية للنقابة من خلال الاقتراع السري. ب - منح صاحب العمل مهلة لا تقل عن أسبوعين قبل الشروع في الإضراب، وإخطار الوزارة بذلك. ج - أن يكون الهدف من الإضراب تحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية خاصة بالعمال. د - عدم المساس بأموال الدولة وممتلكات الأفراد وأمنهم وسلامتهم. كما إستثنت الفقرة هـ من المادة 21 المذكورة بعض القطاعات الهامة والحساسة من الإضراب حيث جاء في تلك الفقرة (عدم جواز الإضراب في المرافق الحيوية الهامة وهي: الأمن - الدفاع المدني - المطارات - الموانئ - المستشفيات - المواصلات - الاتصالات السلكية واللاسلكية - الكهرباء - الماء). كما تضمنت الفقرة ز من المادة 21 - عدم جواز اللجوء للإضراب إلا بعد تعذر الحل الودي بين العمال وصاحب العمل.

ضمن هذا القانون موضوع الإضراب، وقد جانب الصواب في ذلك حيث ترك فراغاً قانونياً فيما يتعلق بتبعات الإضراب والآثار الناجمة عنه وإجراءاته وأحكام امتناع الموظفين العموميين عن العمل، والعلاقة بين الحكومة كرب عمل والمضربين. مع ذلك، فإن نصوص قانون العمل الوحيدة في منظومة التشريع الفلسطيني التي تضع أحكاماً بشأن الإضراب فإنها تمثل الحدود الدنيا التي يجب الإلتزام بها عند ممارسة أي مجموعة عمالية للإضراب سواء في مؤسسات القطاع الخاص أو المرافق العامة، يدعم ذلك أن قانون العمل تطرق بوجه خاص إلى المرافق العامة ووضع ضوابط عند ممارسة أي إضراب يمس تلك المرافق وهو ما ينطبق على حالة الإضراب القائم في السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا مع الإشارة إلى أن قانون العمل قد استثنى في المادة الثالثة منه موظفي الحكومة والهيئات المحلية من سريانه عليهم، مع أنه كفل حقهم بالتنظيم النقابي وتكوين نقابات خاصة بهم.

إستنتاجات

1. تؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الفلسطيني وبعض قوانين الدول الأخرى على الحق في الإضراب، وتقيّد ممارسته بمراعاة القوانين الوطنية وما تضعه من أحكام وضوابط في هذا الشأن، وعليه فإن الحق في الإضراب ليس مطلقاً غير منضبط، بل يجب أن يقنن ويقيد بصورة لا يتجاوز فيها أهدافه، وذلك قصد تجنب الإضرار بالصالح العام عند إعمال هذا الحق من قبل المضربين.

2. المواثيق الدولية والقانون الفلسطيني لم تتحدث بصورة مباشرة عن حقوق الإضراب لموظفي القطاع العام وإنما جاءت معالجة الأمر تحت الحق في العمل بصورة عامة. بينما جاء الحديث واضحاً عن إضراب الموظفين الخاضعين لأنظمة الخدمة المدنية (القطاع العام) بتشريع خاص بذلك، كما هو الحال في بعض الدول كالبحرين مثلاً.

3. قصور القانون الفلسطيني الحالي عن تنظيم أحكام الحق بالإضراب بالنسبة لموظفي القطاع العام والأمر ينطبق على قانون العمل وقانون التنظيم النقابي وقانون الخدمة المدنية. وما ورد من نصوص في قانون العمل بالنسبة للإضراب يعد تنظيمياً محدوداً غير كاف.

الجزء الثاني: جهود الهيئة في التعامل مع الإضراب

منذ بداية العام الحالي وخصوصا بعد الإنتخابات التشريعية الجديدة في كانون الثاني 2006، تابعت الهيئة بصفتها ديوان للمظالم (محقق للشكاوى) وهيئة وطنية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان، أعمال الرصد والتوثيق والرقابة والمتابعة على التطورات في النظام السياسي الفلسطيني وآداء المؤسسات الرسمية الفلسطينية التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما رافق ذلك من تصاعد الحصار الذي تفرضه سلطات الإحتلال الإسرائيلي وحجز الأموال الخاصة بالشعب الفلسطيني، وما فرض من حصار دولي من المجموعة الرباعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والذي تمثل في وقف التمويل والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في محاولات لفرض أجندات سياسية مع تناسي إحتياجات المواطن الفلسطيني الحياتية وحقوقه الأساسية بإعتبار الشعب الفلسطيني شعبا واقعا تحت الإحتلال³.

لقد كان لقسوة الحصار المالي والإقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني تبعات وتداعيات سلبية كبيرة وخطيرة شملت القطاعين العام والخاص، ونظرا للإعتماد شبه الكلي للقطاع العام على المساعدات الخارجية فإن وقفها لفترة وتقليصها إلى الحدود الدنيا في فترات لاحقة، خلق حالة من العجز المالي لدى السلطة الفلسطينية خصوصا وأن خزينتها المالية تعاني أصلا من المديونية، الأمر الذي إنعكس بصورة مباشرة على الموظفين العموميين الذي تأخرت

³ نذكر أن بعض الدول الأوروبية لم تقطع تمويل بعض المشاريع في فلسطين، كما تم إستئناف بعض أشكال المساعدة الأوروبية المالية بعد وقفها لعدة أشهر خصوصا في قطاعي التعليم والصحة ولكن وفق آليات تختلف عن السابق ودون مرور هذه المساعدات عبر الحكومة الفلسطينية.

رواتبهم نتيجة لذلك، وهو ما أدى في النهاية إلى دخول هؤلاء الموظفين في إضراب شامل شل معظم القطاعات الحيوية وأصابها بالوهن والضعف.

واكبت الهيئة التطورات الحاصلة قبل وبعد الإضراب في المؤسسات الحكومية، خصوصا الحيوية منها كالصحة والتعليم والقضاء، وقامت بعدة نشاطات في هذا الإطار نجمل أبرزها فيما يلي:

1. بتاريخ 2006/4/16 أصدرت الهيئة بيانا للرأي العام حول إشتداد معاناة المواطنين الفلسطينيين بسبب التأخر في صرف رواتب الموظفين الحكوميين، أكدت فيه واجب السلطة التنفيذية الفلسطينية في تحمل مسؤولية دفع الرواتب من جهة، ومسؤولية سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي تجاه الحصار المالي المفروض على الشعب الفلسطيني وضرورة رفعه فورا وتمكين الجهات الخارجية الراغبة في تقديم العون للشعب الفلسطيني للقيام بذلك.

2. نظمت الهيئة بتاريخ 2006/9/10 ورشة عمل حول أزمة إضراب الموظفين العموميين والحلول المطلوبة، وقد تحدثت في هذه الورشة كل من المفوض العام للهيئة (د.مدوح العكر) وممثل عن الحكومة الفلسطينية (الوزير محمد البرغوثي/ وزير العمل) وممثلين عن النقابات المنظمة للإضراب (نقابة الموظفين العموميين والإتحاد العام للمعلمين)، وقد شكلت هذه الورشة باكورة الإتصال المباشر ما بين الحكومة والنقابات في موضوع الإضراب، وكان فتح الحوار المباشر ما بين الأطراف المختلفة وإبتكار حلول ممكنة لحل الأزمة ومنع إنحراف الإضراب عن مساره وتدارس تداعيات الإضراب على حقوق المواطن وخلق خلية عمل من شأنها الإستمرار في متابعة الأمر بغية الوصول إلى حلول توفيقية أهدافا لتلك الورشة. وقد حضر

الورشة عدد من المهتمين من القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني.

3. قام المفوض العام للهيئة (د. ممدوح العكر) بجهود حثيثة في مجال الإضراب في القطاع الصحي، نظرا لحساسية وخطورة الإضراب في هذا القطاع، وتأثيره المباشر على صحة وسلامة وحياة المواطنين. وقد كان الهدف الأساسي من تلك الجهود هو محاولة الوصول إلى حلّ للأزمة في ذلك القطاع وتخفيف معاناة المواطنين نتيجة التعطل في تقديم الخدمات الصحية بسبب الإضراب. وفي هذا الإطار قام المفوض العام بعقد عدة لقاءات مع منظمي الإضراب في القطاع الصحي من جهة ومع وزير الصحة (د. باسم نعيم) من جهة أخرى، خصوصا بعد حصول تجاوزات في معالجة الحالات الطارئة، كما تم إصدار بيان يؤكد على تفهم مطالب المضربين من جهة وعلى ضرورة مراعاة حق المواطن في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية في ظل الإضراب من جهة أخرى. إضافة لذلك قام المفوض العام بجهود وساطة ما بين الحكومة ممثلة بوزير الصحة ومنظمي الإضراب، وعقدت في هذا الإطار عدة إجتماعات منها إجتماع عبر نظام الفيديو كونفرانس بين الضفة والغربية وغزة، الأمر الذي أسهم بإزالة حالة التشدد في مواقف أطراف الأزمة وفتح حوار جدي لمعالجة الأزمة، وهو ما ساعد في تقريب وجهات النظر ما بين الحكومة والمضربين. وأثناء اللقاءات وجلسات الحوار تم التأكيد على عدة قضايا منها عدم جواز توقف الخدمات الصحية بإعتبارها من الخدمات الأساسية وفقا لوثائق منظمة العمل الدولية، كما تم بيان وتوضيح قواعد وأصول الإضراب ومدى الحاجة إلى موافقته عالميا حسب تشريعات العمل وفقا لموقف منظمة العمل الدولية. وفي هذا الإطار تم الإتصال بممثلين عن منظمة الصحة

العالمية ومناقشة تداعيات تدهور الحالة الصحية للمواطنين الفلسطينيين نتيجة استمرار الإضراب.

4. أصدرت الهيئة بتاريخ 2006/10/7 بيانا للرأي العام حول وجوب إستثناء بعض المرافق الخدماتية الحيوية من الإضراب، أكدت فيه دعمها الكامل لمطالب الموظفين العموميين في الحصول على رواتبهم وحقوقهم من جهة، وطالبت بوجوب إستثناء قطاعي التعليم والصحة من الإضراب خصوصا طلبة التوجيهي، بالإضافة إلى إحداث تعديل في فعاليات الإضراب في دوائر الأحوال المدنية والسير للتخفيف على المواطنين من جهة أخرى.

5. أصدرت الهيئة بتاريخ 2006/10/10 بيانا للرأي العام حول مخاطر استمرار تعطيل عمل المحاكم الفلسطينية قرابة الثلاثة شهور، أكدت فيه مجددا على حقوق الموظفين العموميين من جهة، وطالبت السلطة التنفيذية بوضع حلول عاجلة لوقف التعطيل في عمل المحاكم الفلسطينية خصوصا بالنسبة للقضايا الجزائية الخطيرة والموقوفين دون محاكمة، وأيضا وضع الحلول لمشكلة الإعتمادات المالية للقضاة بإعتبار أن الشلل شبه التام الذي أصاب القضاء هو بمثابة نكسة حقيقية لمبدأ سيادة القانون وهدر للعدالة وتغييب لمؤسساتها.

6. عقدت الهيئة في منتصف شهر 2006/10 إجتماعا مع رئيس وأعضاء اللجنة المطالبة الموحدة للمعلمين، ناقشت فيه أوضاع التعليم بعد مرور ما يقارب شهرين على الإضراب، وإستمعت الهيئة إلى مطالب المعلمين والآفاق والحلول الممكنة لحل الأزمة، والخطوات المنوي القيام بها للتخفيف من حدة الإضراب خصوصا بالنسبة لطلبة الثانوية العامة "التوجيهي" ومدارس القدس.

7. عقدت الهيئة في منتصف شهر 2006/10 إجتماعا مع ممثلين عن نقابة الموظفين العموميين، وجرى في هذا اللقاء مناقشة أوضاع المؤسسات الرسمية تحت الإضراب خصوصا ما آل إليه وضع

المحاكم الفلسطينية وتراكم القضايا بعشرات الآلاف، كما تم الإطلاع على توجهات النقابة للتخفيف من الإضراب في هذا القطاع، وكذلك المساهمة في تخفيف الإضراب في قطاعات التعليم والصحة.

8. ركزت الهيئة على تلقي ومتابعة شكاوى المواطنين نتيجة العوائق في تقديم الخدمات العامة بسبب تعطل عمل الدوائر الحكومية نتيجة الإضراب، والتي تركزت في جوانب الصحة والأحوال المدنية وعمل المحاكم.

9. ساهمت الهيئة بعدة نشاطات إعلامية حول الإضراب وتأثيراته على بعض القطاعات وحقوق المواطنين، من ذلك مقابلات مع بعض الفضائيات العربية والمحلية، ونشر أخبار صحفية وغيرها.

10. قامت الهيئة أخيرا بإعداد هذا التقرير الشامل الذي يغطي أثر الإضراب في القطاعات الحيوية في فلسطين، وقد بذلت الهيئة جهودا بحثية وميدانية بغية الخروج بهذا التقرير، وفي هذا الإطار قامت الهيئة بالنشاطات التالية:

أ. العمل الميداني: حيث تم تنفيذ زيارات للمواقع محل الدراسة كالمحاكم ومقرات النيابة العامة والمستشفيات ومديريات التعليم ودوائر السير والأحوال المدنية ووزارتي المالية والإقتصاد. وتم الإستماع إلى إفادات مواطنين حول معوقات تقديم الخدمات في الدوائر الحكومية.

ب. عقدت الهيئة عدة لقاءات مع مسؤولين في القطاعات المختلفة كرئيس مجلس القضاء ومساعد النائب العام ووزير الصحة والقائم بأعمال وزير المالية، ومسؤولين في وزارات ومديريات التربية والتعليم العالي والصحة والداخلية والنقل والمواصلات والإقتصاد والمالية والمحاكم ودوائر النيابة العامة، إضافة إلى الإتصال المباشر مع وزير النقل والمواصلات.

ج. عقدت الهيئة عدة مقابلات مع مسؤولين منهم مستشار الرئيس الوزير السابق سعدي الكرنز، ونائب رئيس المجلس التشريعي ووزير العمل ووزير التخطيط ورئيس إتحاد المعلمين والناطق الإعلامي للجنة المطالبة للمعلمين ورئيس إتحاد النقابات الصحية ورئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية ورئيس نقابة الأطباء الفلسطينيين.

د. أجرت الهيئة العديد من الإتصالات وقامت بالإطلاع على تقارير وبيانات بعض الجهات الدولية خصوصا في المجال الصحي وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر⁴ ومنظمة الصحة العالمية⁵.

⁴ أعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرا حول تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية بتاريخ 2006/11/15، كما أصدرت بيانا في 2006/11/15 أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء إنقطاع الخدمات الصحية عن السكان الفلسطينيين، ودعت في هذا البيان إلى ضرورة إعادة الخدمات الصحية الأساسية، ودعت المجتمع الدولي للنظر بجدية للآثار الإنسانية الناجمة عن تعليق تمويل السلطة الفلسطينية.

⁵ أصدرت منظمة الصحة العالمية بيانا بتاريخ 2006/11/16 حول تطور التدهور في الحصول على الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضحت فيه خلفيات الأزمة في القطاع الصحي وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع الرواتب نتيجة حجز العوائد والضرائب من قبل حكومة إسرائيل وتعليق المساعدات المباشرة من الجهات الدولية للسلطة الفلسطينية، وما نجم عنه من إضراب موظفي الصحة الذي أثر على حياة الفلسطينيين وحققهم في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية. ودعت إلى ضرورة توافق الأطراف بغرض ضمان حصول الفلسطينيين على الخدمات الصحية الأساسية خلال الإضراب، كما دعت المجتمع الدولي لدعم القطاع الصحي الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة.

الجزء الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من الإضراب

1. موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من الإضراب:

أ. موقف الرئاسة الفلسطينية⁶:

تؤكد الرئاسة الفلسطينية على حق الإضراب لموظفي القطاع العام وعدالة مطالبهم وقانونية الجهات النقابية المنظمة للإضراب، حيث أن القانون الأساسي الفلسطيني أعطى للجميع حرية التعبير وحق الإضراب، وتزى الرئاسة أن الإضراب جاء بعد التأخر في صرف الرواتب، وأن مشاركة الموظفين في الإضراب ليست بناء على خلفيات سياسية أو تنظيمية، كما أن توقيت الإضراب لم يكن مقصودا. ومن جهة أخرى، تدرك الرئاسة أنه كان للإضراب تأثير سلبي جدا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة التي تقدم للمواطنين وعلى جميع العناصر الإنتاجية والخدماتية.

تؤكد الرئاسة أنها بذلت جهودا لحل أزمة الإضراب والرواتب، بالتنسيق مع الحكومة، فقد شاركت في مختلف اللجان الحوار مع النقابات، كما تدخل سيادة الرئيس محمود عباس شخصيا لحل أزمة قطاع التعليم بعد إضراب إستمر ما يزيد عن شهرين في هذا القطاع. كما بذلت الرئاسة جهودا في مجال الخدمات الصحية بالتنسيق مع الحكومة وكذلك الحال بالنسبة للقضاء والمحاكم بسبب تراكم القضايا بأعداد كبيرة وهو ما شكل أخطر الأمور بالنسبة للوضع الفلسطيني، وكان من نتائج تلك الجهود عودة الصحة والتعليم والقضاء للعمل في خلال شهري 11، 2006/12. من جهة أخرى، تؤكد الرئاسة أنها

⁶ مقابلة مع الدكتور سعدي الكرنز - المستشار الخاص للرئيس الفلسطيني بتاريخ 2006/12/12.

ستبذل جهودا إضافية لحل الأزمة في القطاع الإقتصادي خصوصا بالنسبة لوزارتي المالية والإقتصاد بسبب وجود مشاكل كبير في تحصيل الإيرادات وتزويد التجار بفواتير المقاصة وشلل قطاعي الصناعة والتجارة والقطاع الخاص عموما.

تؤكد الرئاسة أن العاملين فيها لم ينفذوا الإضراب تقديرا للوضع وحساسية المؤسسة، ولم تمارس أي ضغوط على أي موظف. وقد تأثر عمل الرئاسة في المجال التشريعي لعدم وجود قوانين من المجلس التشريعي للمصادقة، كما أنه ليس هناك من تقارير رقابية واردة من المجلس لكي تقوم الرئاسة بإجراءات معينة، في حين إستمر إصدار بعض المراسيم الرئاسية.

تؤكد الرئاسة أنها لا تزال تعمل لوضع حل جذري للأزمة من خلال العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع بغية رفع الحصار الإقتصادي والمالي المفروض على الشعب الفلسطيني

ب. موقف الحكومة الفلسطينية:⁷

تؤكد الحكومة الفلسطينية التفهم الكامل لحاجات الموظفين في القطاع العام وشرعية الإضراب، بإعتبار الموظف هو الخط الأول المتضرر بسبب الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. وترى الحكومة بأن الجهة التي يجب أن يوجه إليها الإضراب هي الجهات التي تقوم بمحاصرة الشعب الفلسطيني. من جهة أخرى ترى الحكومة أن الكثير من الموظفين دخلوا في الإضراب لأسباب شخصية تتعلق بانقطاع

⁷ مقابلة مع السيد محمد البرغوثي - وزير العمل الفلسطيني، بتاريخ 2006/12/5

جزء من الرواتب وليس لأسباب سياسية⁸، أما بخصوص النقابات فبعضها غير شرعي وغير منتخب وليس لديه ترخيص رسمي، ومع ذلك فإن الحكومة تجاوزت كل هذه القضايا وجلست مع جميع الأطراف⁹.

تؤكد الحكومة أن الإضراب كان يجب أن لا يمس بعض القطاعات الهامة كقطاع التعليم والصحة والقطاعات التي تدر إيرادات للخزينة العامة بإعتبارها تمس حياة المواطن بصورة مباشرة¹⁰. وتؤكد أن الإضراب أثر على برامج ومشاريع وخطط عمل الوزارات المختلفة خصوصا في الضفة الغربية، وهو ما إنعكس سلبا على المواطن الفلسطيني¹¹،

تري الحكومة أن حل المشكلة جذريا هو سياسي، وبالتالي كان للحكومة جهود في الحوارات لتشكيل حكومة وحدة وطنية لرفع الحصار وحل مشكلة الرواتب بشكل أساسي. أما مرحليا وفي الفترة

⁸ تؤكد الحكومة انها لم تتخذ أي إجراءات أو خطوات عقابية أو إدارية ضد الموظفين المضربين، حيث أنه مرفوض تماما أن يفسر كل إجراء إداري خلال فترة الإضراب على أنه إقصاء وإحلال أو أنه إجراء مقصود. والحكومة على استعداد تام لمناقشة أي قضية تتلقاها في هذا الإطار.

⁹ عقدت الحكومة ما يقارب 25 إجتماعا مع النقابات المنظمة للإضراب.

¹⁰ ترى الحكومة ضرورة أن لا يستغل الإضراب لمآرب سياسية أو لمحاربة الحكومة وإضعافها، لكون ذلك لا يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني. وضرورة عدم جواز استخدام التهديد ضد الموظفين أو الاتصال بهم أو إطلاق النار عليهم لفرض الإضراب كما حصل في بداية الإضراب في بعض المدارس، وكذلك أعمال الاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة أو الأشخاص المسؤولين من وزراء ونواب.

¹¹ على سبيل المثال انخفضت الإيرادات المحلية الشهرية من 30 مليون دولار قبل الإضراب إلى 10 مليون بعد الإضراب، أيضا تعطل مثلا في وزارة العمل مشروع صرف مساعدات للعاطلين عن العمل وهو مشروع بقيمة حوالي 7.5 مليون دولار.

المقبلة فستحاول الحكومة أن تحل مشكلة كل قطاع على حدة، وهو ما حصل فعلا في قطاعات التعليم والصحة والقضاء من خلال تبني دول معينة لتغطية الرواتب فيها لفترات. وسيتم العمل على حل مشكلة بقية القطاعات، ومن الممكن أن تسهم الإيرادات المحلية في حل مشكلة قطاع الأجهزة الأمنية مثلا لعدم وجود دولة يمكن أن تتبنى دفع رواتب هذا القطاع.

أخيرا، ترى الحكومة أن من المسائل الأساسية للمعالجة الجذرية البدء بالتفكير بطريقة للتحرر من اللجوء إلى المساعدات الخارجية واشتراطاتها، والتفكير في المشاريع الإنمائية بعيداً عن المشاريع الإغاثية وإن كانت تلك الأخيرة مهمة، والعمل على بناء اقتصاد فلسطيني قادر، وضرورة توفير الجو السياسي الداخلي لتوافق فلسطيني من أجل كسر الحصار والتغلب على تبعاته السلبية ومن أجل إيجاد حلول للأزمات الداخلية بما فيها أزمة الرواتب.

ج. موقف المجلس التشريعي الفلسطيني:

جرت الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2006/1/25، وقد جرى تنصيب المجلس المنتخب وبأشر عمله بتاريخ 2006/2/18. تعامل المجلس التشريعي مع قضية إضراب الموظفين العموميين في بدايات الإضراب وكان دوره محدودا حيث إكتفى بتأييد الإضراب ومراعاة وضع بعض الإستثناءات عليه في حالات الطوارئ، وقد ضعف هذه الدور بعد دخول الإضراب حيز التنفيذ، حيث لم يظهر أي دور للمجلس تجاه تلك الأزمة أو وضع الحلول لها. وفي نهاية تشرين الأول عاد المجلس للعب دور تجاه الإضراب بعد النتائج الخطيرة التي أفضى إليها على القطاعات المختلفة، وقد أصدر إعلانا بشأن الإضراب سنأتي على مضمونه.

يؤكد المجلس التشريعي¹² أنه أصدر بتاريخ 2006/9/5 بياناً حول إضراب الموظفين العموميين في القطاع الحكومي أكد فيه على قانونية الإضراب، وطالب الحكومة بلقاء الممثلين عن النقابات لمعالجة الأزمة"، كما طالب البيان العاملين في القطاع الصحي مراعاة إستثناء الحالات الطارئة والمستعجلة وطعومات الأطفال من الإضراب، كما أكد على رفض وإدانة أية ممارسة للقوة أو الإكراه لفرض الإضراب أو كسره من أي جهة كانت، وخلص البيان إلى التأكيد على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الحصار المفروض على شعبنا، وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية بأسرع وقت ممكن¹³. أيضا عقد المجلس التشريعي إجتماعا مع ممثلي الحكومة بتاريخ 2006/9/10 أكد فيه الحاضرون أن حل أزمة الإضراب لا يكون إلا بإيجاد أفق سياسي على أساس تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأكدوا أيضا على حقوق المضربين وحقوق الآخرين من غير المضربين على أن يتم متابعة أي تجاوزات أو تدخلات خارجية أو تهديد لأي من الأطراف¹⁴.

بتاريخ 2006/10/31 أصدر ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية إعلانا بشأن الإضراب، جاء نتاجا لإجتماعات عقدت بينهم وبين ممثلي الجهات المنظمة للإضراب والحكومة كل على حدة بعد النتائج الخطيرة التي أحدثها الإضراب في المجتمع الفلسطيني خصوصا في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن خلال هذا الإعلان أكد المجلس أن الإضراب حق وفقا للقانون

¹²مقابلة مع الدكتور حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي بتاريخ 2006/11/19.

¹³ بيان صادر عن رئاسة المجلس التشريعي بتاريخ 2006/9/5

¹⁴ محضر إجتماع المجلس التشريعي مع أعضاء من الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2006/9/11.

الأساسي وأن الإضراب هو نتيجة للحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني، من قبل حكومة الإحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية التي تساندها، وطلب من الحكومة تأمين راتب منتظم للموظفين، وطلب من الحكومة والرئاسة تقديم تقرير مفصل عن الأموال التي دخلت بعد تشكيل الحكومة الحالية، وناشد المجلس القائم على الإضراب وجميع المواطنين الحفاظ على المؤسسات والممتلكات العامة.

2. موقف النقابات من الإضراب:

أ. موقف نقابة العاملين في الوظيفة العمومية¹⁵:

تمّ الإعلان عن تأسيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية بتاريخ 2002/12/9، وهي تضم حالياً 8000 عضواً مسجلاً، وتمّ إعداد نظام داخلي لها وتشكيل لجنة تأسيسية لإقرار ذلك النظام. كما تمّ انتخاب 20 عضواً من أعضاء اللجنة التأسيسية ليكونوا الهيئة الإدارية للنقابة وذلك قبل حوالي أربع سنوات وما زالت عضويتهم مستمرة حتى اليوم، حيث لم تجر أي إنتخابات جديدة. وقد تمّ إيداع كامل الملف الخاص بعملية التأسيس والنظام الداخلي للنقابة وتفاصيل عملية انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية لدى وزارة العمل. هذا ولم تحصل النقابة على ترخيص رسمي حتى اليوم لأسباب تتعلق بعدم وجود قانون نقابات يتم على أساسه منح الترخيص، حيث عقد إجتماع مع وزير العمل السابق بهذا الشأن وأكد عدم إمكانية منح الترخيص من قبل وزارة العمل أو أي وزارة أخرى لعدم وجود قانون ينظم

¹⁵ تمّ في هذا الإطار إجراء مقابلة مع رئيس نقابة الموظفين العموميين بسام زكارنة بتاريخ 2006/11/20.

ذلك. لم يحد هذا الأمر من قيام النقابة بممارسة نشاطاتها وفقا لنظامها المعتمد حيث قامت بإيداع الملف لدى وزارة العمل ولم نتلق أي رد سلبى أو إيجابى على هذا الملف، وإستندت النقابة في ممارسة عملها كمثل نقابي للموظفين العموميين للقانون الأساسي الفلسطيني خصوصا المادتين 25، 26 التي تناولت ضمان حق تشكيل النقابات والجمعيات. وقامت النقابة في إطار ذلك بالإتصال والمراسلة في قضايا الحقوق الوظيفية للموظفين الحكوميين.

تؤكد النقابة أن الإضراب الذي تخوضه قانوني، حيث قامت النقابة بإشعار الحكومة عن نيتها البدء بإضراب منذ شهر نيسان 2006، وقبل بدء الإضراب المفتوح الحالي بخمسة عشرة يوما قامت بإبلاغ الحكومة خطيا بالدخول في الإضراب المفتوح في حال لم تف الحكومة بالتزامها المتمثل بدفع الرواتب. وقد إستندت النقابة في خوض إضرابها إلى بعض الإستشارات القانونية التي أكدت إمكانية خوض الإضراب لعدم وجود قانون يمنع ذلك. كما تم خوض إضراب تحذيري يومي 17-18/8/2006 دون أن يتم الاستجابة للمطالب من قبل الحكومة.

تؤكد النقابة وجود حصار عام على الشعب الفلسطيني وعلى الحكومة الفلسطينية، حيث تحملت النقابة والموظفين أقصى مدة تستطيعها وهي مدة ستة أشهر، وتؤكد النقابة أن المطلوب هو قيام الحكومة بتوفير الحد الأدنى من الرواتب التي يستطيع بها الموظف أن يمارس حياته ويعيل عائلته والتوجه لمكان عمله، فالموضوع هو لقمة عيش وليس قضية حقوق كاملة وليس تحسين ظروف عمل أو رواتب أو غيرها من المطالب التي يمكن أن تعتبر كمالية حاليا. كما تؤكد النقابة أن هناك تدرجية في فعاليتها الإحتجاجية فقد تم إصدار بيانات وتنفيذ

اعتصامات وتوجيه عدة رسائل للجهات الرسمية صاحبة المسؤولية قبل التصعيد الحالي.

ترى النقابة أن المجلس التشريعي لم يعمل كجهة مستقلة في إطار الجهود لحل الأزمة فهو يعبر عن نفسه كجزء من الحكومة بسبب وجود أغلبية داعمة للحكومة فيه حيث لا يسمح باستجواب أو مسائلة رئيس الحكومة أو أي وزير حول أي قضية ومنها قضية الإضراب وحقوق الموظفين. وترى النقابة أن رئاسة السلطة الفلسطينية كانت عاجزة عن التدخل في الفترات السابقة في موضوع الإضراب، وأن تدخلها جاء متأخرا وفيما يخص قضية محددة وهي التعليم والمعلمين، أما بالنسبة لقطاعات الموظفين الأخرى فإن الرئاسة لم تبذل جهدا كافيا في حل القضية وكون الحكومة هي حكومة الرئيس فإن عليه أن يلزمها بالإيفاء بما تعهدت به في برنامجها المعلن من توفير الرواتب للموظفين المدنيين والعسكريين.

أما بالنسبة لدور وجهود المؤسسات الأهلية في العمل من أجل إيجاد حلول وتسويات، فترى النقابة أن كافة الأدوار التي لعبت لم تكن فاعلة بما يتعلق بالسعي لإيجاد حلول أو تسويات، ولم تتعامل هذه المؤسسات بطريقة حقوقية تعلن بها مواقف صريحة تتعلق بعدالة مطالب الموظفين وتعلن بأن على الحكومة واجب توفير هذه الرواتب، وبقيت تعلن مواقف متوازنة، ولكن كان هناك دور لبعض المؤسسات تمثل أما بالعمل مباشرة من أجل تخفيف وطأة الإضراب من خلال تقديمها خدمات للمواطنين، أو من خلال توجه بعض المؤسسات للنقابة لتعمل على منح تسهيلات في مجالات معينة، حيث تم التجاوب معها، ولكنها لم تبادل النقابة الأهتمام بمطالبها.

تؤكد النقابة حرصها على حقوق المواطن الفلسطيني، ولذلك عملت على إيجاد نظام تسهيلات للحالات الطارئة والإنسانية، حيث تم الإستجابة لمطالب الجهات الرسمية والشعبية في هذا الشأن، وتم فتح بعض الدوائر الرسمية الخدمائية لتمكين المواطنين من تسيير شؤونهم الملحة، علما أن هذه التسهيلات كانت في أوقات محددة ولدوائر محددة.

وفقا للنقابة فقد خلق الإضراب بعض الإشكاليات لبعض الموظفين حيث هناك عدد كبير موثق لدى النقابة من قرارات الإقصاء والنقل التعسفي تم اتخاذها من بعض الوزراء بحق عدد من الموظفين المضربين لمجرد التزامهم بالإضراب، وكذلك إلغاء قرارات ترقية اتخذت بالسابق لصالح موظفين منضوين الآن في إطار الإضراب، وتعتبر النقابة أن قرار مجلس الوزراء بحسم مبالغ المواصلات المترتبة لهم من ضمن ديون الرواتب هو قرار عقابي بحق المضربين.

تؤكد النقابة أن الإتصالات مع الحكومة تجاه مناقشة الأزمة تأخرت في البداية وأظهرت عدم وجود أي عروض جدية من قبل الحكومة لحل الأزمة، ولكن مؤخرا قدمت الحكومة عرضا تمثل بصرف مبلغ 1000 شيكل كدفعة لكافة الموظفين وأن يتم صرف راتب شهر تشرين ثاني كاملا بتاريخ 2006/12/25، وترى النقابة عدم كفاية هذا المبلغ ولكن لا زال هناك مفاوضات لبحث زيادة الدفعة وكذلك بحث قرارات الإقصاء الوظيفي وتعطيل قرار مجلس الوزراء بحسم مبلغ المواصلات من المستحقات المترتبة للموظفين وإمكانية زيادة مبلغ 1000 شيكل لهذه المستحقات تقر بها الحكومة تدفع مستقبلا

كتعويض عن الفوائد التي ترتبت على الموظفين للبنوك وخسائره الأخرى.

بالمجمل تدرك النقابة أن ليس لدى الحكومة أي قدرة لتوفير الرواتب ووضع الحلول لقضايا أخرى وظيفية، وتدرك أيضا كما يقر الجميع أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو المخرج الأمثل لهذه الأزمة. ويعتقد مسؤولون في النقابة أن وقف الإضراب أصبح مرتبط بحلول سياسية على الرغم من أنه إضراب مطلبى وبحاجة إلى تكاتف الجهود الرسمية من مختلف السلطات والتنظيمات للوصول إلى حل.

تجزم النقابة أنها ستقوم بوقف الإضراب فورا والعودة للعمل إذا ما تم التعهد من قبل الجهات المسؤولة بتوفير الإحتياجات الأساسية وليس جميع الحقوق، وترى أن إمكانية إيجاد حلول محلية ممكن سواء بصورة مباشرة عبر توفير الأموال أو غير مباشرة من خلال اتخاذ إجراءات ترفع المعاناة عن كاهل الموظفين كأن يتم تحويل كافة مدخولات الضرائب لصالح الرواتب والتعاون مع القطاع الخاص للتبرع بأجزاء من هذه الرواتب أو أن يتم ضمان تعاون الشركات والبنوك في التخفيف عن كاهل الموظفين.

ب. موقف الأمانة العامة لإتحاد المعلمين (اللجنة المطالبة الموحدة):

قادت الإضراب في قطاع التعليم اللجنة المطالبة الموحدة للمعلمين الحكوميين¹⁶، والتي تعتبر إحدى اللجان التي شكلتها الأمانة العامة

¹⁶ مقابلة مع الأستاذ نعيم عبود الناطق الإعلامي باسم اللجنة المطالبة للمعلمين بتاريخ 2006/11/30.

الاتحاد المعلمين في العام 2000¹⁷، وهذه اللجنة المطالبة كانت تضم كافة الأطياف بما فيها حركة حماس وجزء منها من الأمانة العامة وآخر من الاتحاد العام للمعلمين الذي يضم كافة نقابات المعلمين الخاصة والوكالة والجامعات، وهي مكونة من 17 عضواً في الضفة الغربية يقابلهم 17 عضواً في قطاع غزة، لفتح أربع ممثلين ولحماس أربع ممثلين ولكل فصيل وطني آخر ممثل واحد، إضافة إلى بعض المعلمين النشطاء ولم يتم انتخابهم من قبل القاعدة العريضة للمعلمين في الضفة والقطاع. وبما أن اللجنة المطالبة لم تكن لها مؤسسة قانونية رسمية وبما أن الاتحاد العام للمعلمين هو امتداد لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فقد تم العمل على اعتبار الاتحاد العام للمعلمين الجسم النقابي الشرعي والمظلة القانونية التي تعمل اللجنة المطالبة الموحدة من خلاله. مع إعلان اللجنة المطالبة بتاريخ 2006/8/21 الإضراب في قطاع التعليم الحكومي انسحب أعضاء الكتلة الإسلامية من اللجنة، وعلى ضوء ذلك قررت اللجنة المطالبة بالإجماع ممثلة بأمينها العام إعفاء أمين اللجنة وهو ممثل الكتلة الإسلامية بسبب عدم التزامه بقرارات اللجنة المطالبة وتم انتخاب عضو آخر بدلاً منه.

¹⁷ تأسست الأمانة العامة لاتحاد المعلمين في السبعينات من القرن الماضي، وهي إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت المعلمين لأكثر من 30 عاماً في حركة المعلمين الوطنية والعربية والعالمية، وعند قدوم السلطة طالب ممثلي المعلمين عن الفصائل المختلفة في الضفة والقطاع تشكيل نقابة للمعلمين تتبع للاتحاد العام وتمثل كافة الأطياف السياسية، ولكن تم رفض ذلك من قبل الأمانة العامة. ويشغل منصب الأمين العام للإتحاد الأستاذ جميل شحادة، كما تم بعد قدوم السلطة الفلسطينية تعيين الأستاذ محمد صوان كأمين عام للإتحاد من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. هذا ولم تجر منذ قدوم السلطة أي إنتخابات في الأمانة العامة للإتحاد، ويقوم على إدارة شؤون الأمانة موظفون حكوميون مفرغون لها، ويقع عبء تغطية النفقات التشغيلية لفروع الإتحاد والمركز الرئيسي في رام الله على ميزانية السلطة الفلسطينية والمساعدات التي تقدم لها.

تعتبر اللجنة المطالبة أن الإضراب الذي خاضه المعلمون لمدة سبعين يوماً قانوني وشرعي وهو يستمد قوته من عدالة مطالب المعلمين، إضافة أن كلا من الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي أكدتا على حق الإضراب عبر قرارات صدرت بهذا الخصوص. وتؤكد اللجنة أنها جسم مستقل عن كافة النقابات الأخرى كاتحاد نقابات العاملين في الكليات والجامعات والمدارس الخاصة والوكالة، كما ولم يكن لقراراتهم أي علاقة بنقابة الموظفين العموميين.

تؤكد اللجنة بأن هناك تخطيط مسبق وإصرار بأن يتم تنفيذ الإضراب بداية العام الدراسي، بعد أن تم إشعار الحكومة بذلك قبل فترة طويلة، وقد ساعد في ذلك عدم احتجاج الشارع الفلسطيني وعدم تجاوب الحكومة مع مطالب المعلمين في موضوع تسديد الرواتب. وترى اللجنة أنها لجأت إلى الإضراب الشامل والمفتوح ولم تلجأ إلى الإضراب التدريجي بسبب رفض الحكومة التجاوب معهم منذ بداية العام 2006/2007. هذا وتؤكد اللجنة أن الإضراب لم يكن سياسياً كما ادعت الحكومة وأطراف أخرى.

أكدت اللجنة المطالبة عبر بيانات أصدرتها منها بيان صادر بتاريخ 2006/9/2 إستنكارها للإعتداءات التي نفذت بحق بعض المدرء والمعلمين والمدارس ومحاولات كسر الإضراب بالقوة، كما صدر بتاريخ 2006/9/7 بيان موقع من اللجنة المطالبة/الكتلة الإسلامية تم فيه إستنكار محاولات فرض الإضراب بالقوة ومنع المدرء والمعلمين من الوصول للمدارس وإغلاق بعض المدارس بالأقفال وإطلاق الرصاص على بعض الطلبة في بعض المناطق.

من جهة تعتبر اللجنة المطالبة أن الإضراب قد انتهك حق الطلبة بالتعليم وهم على وعى كامل بالأضرار التي يتعرض لها الطلبة الأطفال نتيجة إنقطاعهم عن المدارس لفترة طويلة، وهو ما يتوقع أن يكون له أثرا سلبية على الطلبة وسلوكياتهم. ومن جهة أخرى تؤكد اللجنة المطالبة أنها ستعمل بكل الإمكانيات لتعويض الطلبة عما فقده نتيجة الإنقطاع ما يزيد عن شهرين، وهي تتوجه إلى الحكومة وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم بضرورة الإسراع في تعيين معلمين/ت في التخصصات الأساسية كالرياضيات والعلوم والانتهاه من التشكيلات والتي ما زالت تفتقر لها العديد من المدارس، وذلك للحد من نقص المعلمين في عدد كبير من المدارس.

أخيرا أصدرت اللجنة المطالبة العديد من البيانات خلال فترة الإضراب هدفها تحديد الفعاليات المتعلقة بالإضراب والتأكيد على مطالب المعلمين المضربين وقد بلغ عدد تلك البيانات حتى تعليق الإضراب (20) تقريبا. وقد عقدت اللجنة عشرات الاجتماعات مع المؤسسات والفعاليات الرسمية والمجتمعية، ونفذت عدة إجتماعات مع الحكومة كان آخرها الاجتماع الذي ضم الحكومة والنقابة والرئاسة والذي أسفر عن إتفاق تعليق الإضراب في قطاع التعليم بعد أن تم تحقيق كافة مطالب المعلمين وعودتهم إلى المدارس بتاريخ 2006/11/7، وما تم الاتفاق عليه تم إيراده في بند محاولات لتخفيف الأزمة، وفي حال لم تف الحكومة بما تم الاتفاق عليه فإنه من المؤكد العودة لفرض الإضراب.

ج. موقف إتحاد النقابات الصحية:

(انظر القسم الثاني/ الجزء الثالث /البند رابعا من التقرير المتعلق بأثر الإضراب على قطاع الصحة).

القسم الثاني أثر الإضراب على القطاعات الحيوية

الجزء الأول: أثر الإضراب على عمل القضاء والنيابة العامة

أولاً: الحالة العامة للقضاء الفلسطيني:

في نظرة عامة فاحصة لوضع القضاء الفلسطيني في العام 2006¹⁸، يمكن أن نرصد بعض التطورات المحدودة في مجال بنية القضاء كتعيين قضاة جدد في محافظات الضفة الغربية، أما على صعيد التشريعات القضائية و أداء القضاء فليس هناك من تطورات ظاهرة، فلم يصدر أي قانون معدل لقانون السلطة القضائية ولا قوانين معدلة لحزمة التشريعات القضائية الأخرى كقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجزائية أو تشكيل المحاكم على الرغم من حاجتها في بعض الجوانب للتعديل¹⁹. أما أداء القضاء الفلسطيني فلم يشهد تغييراً، سواء على صعيد سرعة البت في القضايا أو توفر كامل معايير المحاكمة العادلة أو إحترام وتنفيذ أحكام المحاكم، بل ظلت تلك الأمور تعاني من بعض الإشكاليات كما في

¹⁸ بخصوص حالة النظام القضائي ومؤسسات العدالة الفلسطينية والتطورات الحاصلة عليها طيلة العام 2005، أنظر: تقرير "حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدل في العام 2005"، إعداد: المحامي معين البرغوثي، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله - آذار 2006.

¹⁹ هناك تعديلات مطلوبة منها: إلغاء قضاء الجماعة في محاكم البداية، الإكتفاء في قضايا الجرح التي لا تزيد مدة العقوبة فيها عن سنة بالنظر من قبل القاضي وعدم حضور وكيل النيابة، أنظر: فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، العدد 27، تشرين أول 2006 (مقابلة خاصة مع الأستاذ عيسى أبو شرار - رئيس مجلس القضاء الأعلى).

السابق. كذلك الحال ليس هناك من إنعكاسات على تطور إجراءات التقاضي وتنظيم جوانب العمل في مؤسسات العدالة وهو ما يأتي نتيجة لعدم حصول تطورات ملموسة على صعيد العلاقات بين مؤسسات العدالة المختلفة - القضاء والنيابة العامة ووزارة العدل، إضافة إلى الأجهزة الأمنية وعلى رأسها الشرطة.

لقد تبع الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة التي جرت في 2006/1/25، والتي أحدثت تغييرا جذريا على صعيد خريطة إدارة الحكم والنظام السياسي الفلسطيني، العديد من المعطيات على صعيد تعامل العالم مع نتائج تلك الانتخابات التي أفرزت أغلبية فعلية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهو ما ظهر من خلال الحصار الدولي المفروض على الحكومة والشعب الفلسطيني خصوصا على المستوى السياسي والإقتصادي، إضافة إلى استمرار وإشتداد الحصار الذي مارسه الإحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وإعاقة عمل المؤسسات الفلسطينية. وقد كان لذلك تأثيراته الواضحة على القضاء الفلسطيني، إذ جمدت بعض المشاريع التطويرية المتصلة بالقضاء وسيادة القانون لفترة وألغيت أخرى، كما تقلصت قدرة السلطة الفلسطينية على تقوية القضاء من نواحي البنية والجاهزية كإفتتاح محاكم جديدة، أو توفير اعتمادات مالية للقضاة المعينون أو حتى دفع رواتب للقضاة وللعاملين الإداريين في المحاكم والدوائر القضائية المختلفة. إضافة إلى التأثير العام بالمقارنة مع العام 2005- حيث كان القضاء على سلم الأوليات- تراجع إهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير القضاء خلال العام 2006 بسبب المتغيرات الحاصلة وتغير الأوليات.

بوجه خاص أثر الإضراب الذي خاضه الموظفون العموميون العاملون في دوائر ومؤسسات السلطة الفلسطينية إحتجاجا على عدم إنتظام دفع رواتبهم بصورة كاملة وفي مواعيد إعتيادية على عمل القضاء الفلسطيني وعلى عمل النيابة العامة، ففي بداية شهر أيلول 2006 بدأ الإضراب الشامل والمستمر إلى اليوم في الدوائر الحكومية بما فيها الدوائر القضائية، وقد جاء الإضراب بعد العطلة القضائية الإعتيادية التي بدأت من تاريخ 2006/7/15 مباشرة، ما أضفى تأثيرا واضحا على عمل المحاكم ودوائر النيابة العامة من جوانب مختلفة كان لها إنعكاسا بينا على حقوق المواطنين ومعاملاتهم المرتبطة بالقضاء والنيابة كرفع الدعاوى وتقديم الشكاوى وبيع العقارات والوكالات وغيرها من المعاملات اليومية، كما كان له تأثير على حق التقاضي حيث تعطلت شؤون العدالة ولم يعد هناك محاكم قائمة ولم يعد ميسرا للمواطنين اللجوء للقضاء للدفاع عن حقوقهم سواء تعلق الأمر بحمايتهم وأمنهم أو بحماية ممتلكاتهم ودفع الإعتداء عليها.

نسلط الضوء في هذا التقرير بشكل مختصر وهادف على أثر الإضراب على المحاكم والنيابة العامة وذلك من الجوانب التي تمس بصورة مباشرة بحقوق المواطنين وحياتهم وعلى رأسها حق التقاضي، كما نوضح بعض الجوانب المتعلقة ببنية القضاء ويتضمن التقرير إحصاءات حديثة لعلها تسهم في معرفة ظروف القضاء وحدود تأثيره بالإضراب.

ثانياً: مكونات السلطة القضائية وأعمالها الرئيسية المتصلة بالجمهور:

بداية لا بد من التأكيد أننا لن نميز بين العمل القضائي المتصل بالنظر في القضايا والعمل الإداري لبعض الدوائر كدائرة التنفيذ وال كاتب العدل المتصل بالمعاملات. إن أعمال المحاكم تشمل تسجيل الدعاوى، والنظر فيها وإصدار الأحكام والمقصود بالمحاكم في هذا المقام جميع درجات التقاضي امام المحاكم النظامية المختصة بالقضايا المدنية والتجارية والجزائية وهي الصلح والبداية والإستئناف والنقض، إضافة إلى المحاكم الإدارية المختصة بالقضايا الإدارية وهي محكمة العدل العليا، ويضاف إلى ذلك المحكمة العليا بصفتها الدستورية، ومن أعمال القضاة النظاميين أيضا تفقد وتفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" للتحقق من ظروف المحتجزين فيها. أما أعمال دائرة التنفيذ فتشمل القضايا الإجرائية وتنفيذ الأحكام القضائية المدنية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وأعمال الكاتب العدل تشمل التصديق على الوكالات العامة والخاصة والوكالات الدورية المتعلقة ببيع الأراضى. أما أعمال النيابة العامة فتشمل تلقي شكاوى المواطنين حول الجرائم والتحقيق في الجرائم وتحريك ومتابعة الدعاوى الجزائية أمام المحاكم (تمثيل المجتمع في دعاوى الحق العام) ودعاوى الحكومة المدنية سواء كانت لها أو ضدها (تمثيل الحكومة في القضايا المتصلة بها)، إضافة إلى تنفيذ الأحكام الجزائية وتفقد مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" للتحقق من ظروف المحتجزين فيها.

يبين الجدولين (1) و (2) بعض البيانات الحديثة المتصلة بالقضاء وبالنيابة العامة²⁰:

الجدول رقم (1) بيانات رقمية حول القضاء الفلسطيني

أ. حول أنواع المحاكم النظامية وأعدادها

| المحكمة العليا | محاكم الإستئناف | محاكم البداية | محاكم الصلح ²¹ | محكمة إستئناف ضريبية الدخل |
|------------------------|------------------------|------------------------|---------------------------|----------------------------|
| 2 | 2 | 8 | 14 | 2 |
| الضفة الغربية قطاع غزة | الضفة الغربية قطاع غزة | الضفة الغربية قطاع غزة | الضفة الغربية قطاع غزة | الضفة الغربية قطاع غزة |
| 6 | 3 | 6 | 3 | 6 |
| قطاع غزة | قطاع غزة | قطاع غزة | قطاع غزة | قطاع غزة |

العدد الكلي للمحاكم الفلسطينية: 37

العدد الكلي لمحاكم الصلح: 20

العدد الكلي لمحاكم البداية: 11

²⁰ وفقا لبيانات واردة من الأستاذ القاضي عيسى أبو شرار رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2006/11/1 بناء على رسالة وجهتها الهيئة بتاريخ 2006/10/19 طالبة فيها بيانات إحصائية وموضوعية حول القضاء في مرحلة الإضراب.

ووفقا لمقابلة مع الأستاذ عبد الغني العويوي، مساعد النائب العام في الضفة الغربية بتاريخ 2006/10/31 حول النيابة العامة في مرحلة الإضراب.

²¹ خلال العام 2006 تم إغلاق 3 محاكم صلح هي (صلح عنبتا، صلح العيزرية، صلح عبسان الجديدة) بسبب النقص في عدد القضاة.

ب. حول أعداد القضاة بوجه عام والقضاة الجدد والقضاة
المستقيلون والمحالون على التقاعد

| أعداد القضاة الكلية وتوزيعهم | حسب المحكمة | قضاة جدد | قضاة مستقيلون ومحالون على التقاعد |
|------------------------------------|-------------------|-------------------|---|
| 94 العدد الكلي الضفة الغربية | 11 قاضي عليا | 2 قاضي عليا | 1 تقاعد قاضي عليا |
| | 7 قاضي إستئناف | 1 قاضي إستئناف | 1 تقاعد قاضي إستئناف |
| | 37 قاضي بداية | 12 قاضي بداية | 3 تقاعد قاضي بداية 1+ إستقالة قاضي بداية |
| | 38 قاضي صلح | 15 قاضي صلح | 1 إستقالة قاضي صلح |
| 49 العدد الكلي قطاع غزة | 11 قاضي عليا | 0 | 1 تقاعد قاضي عليا |
| | 8 قاضي إستئناف | 0 | 0 |
| | 20 قاضي بداية | 0 | 1 تقاعد قاضي بداية |
| | 10 قاضي صلح | 0 | 0 |

العدد الكلي للقضاة الفلسطينيين: 143

ج. حول أعداد الكادر الإداري "أعوان القضاء"

| العدد الكلي للعاملين الإداريين في القضاء وتوزيعهم | منهم مأمور تنفيذ | منهم كاتب عدل | منهم أمين صندوق |
|---|------------------|---------------|-----------------|
| 292 الضفة الغربية | 11 | 7 | 10 |
| 241 قطاع غزة | 7 | 4 | 3 |

العدد الكلي للعاملين الإداريين في المحاكم الفلسطينية: 533
عدد كتبة المحاكم (الضفة الغربية): 156
عدد كتبة المحاكم (قطاع غزة): 139
عدد المحضرين (الضفة الغربية): 54
عدد المحضرين (قطاع غزة): 6

د. حول أعداد القضايا المسجلة في المحاكم الفلسطينية حتى
2006/7/31

| العدد الكلي للقضايا وتوزيعها | عدد القضايا الجزائية منها | جزائية من نوع الجنحية | جزائية من نوع الجنحية |
|------------------------------|---------------------------|-----------------------|-----------------------|
| 48298 | 31059 | 27539 | 3520 |
| الضفة الغربية | | | |
| 15160 | 4740 | 1960 | 2780 |
| قطاع غزة | | | |

العدد الكلي للقضايا المسجلة في المحاكم الفلسطينية: 63458
عدد القضايا غير الجزائية (مدنية...) في الضفة الغربية: 17259
عدد القضايا غير الجزائية (مدنية...) في قطاع غزة: 10420

الجدول رقم (2)
بيانات رقمية حول النيابة العامة

| عدد مكاتب النيابة وتوزيعها | عدد أعضاء النيابة وتوزيعهم الضفة الغربية | عدد أعضاء النيابة وتوزيعهم قطاع غزة | عدد العاملين الإداريين في النيابة وتوزيعهم | تعيينات جديدة في العام 2006 |
|--|--|--|---|---------------------------------------|
| مكتب رئيسي-رام الله | 45 العدد الكلي | 67 العدد الكلي | 38 الضفة الغربية | 7 تعيين فعلي الضفة الغربية |
| 12 مكتب فرعي الضفة الغربية (رام الله- نابلس- الخليل-دورا- حلحول- أريحا-بيت لحم-طولكرم- | 1 مساعد نائب عام | النائب العام | 134 قطاع غزة | 18 قيد التعيين الضفة الغربية |
| 0 قطاع غزة | | | | |

| تعيينات جديدة في العام 2006 | عدد العاملين الإداريين في النيابة وتوزيعهم | عدد أعضاء النيابة وتوزيعهم قطاع غزة | عدد أعضاء النيابة وتوزيعهم الضفة الغربية | عدد مكاتب النيابة وتوزيعها |
|-----------------------------|--|-------------------------------------|--|--|
| | | | | جنين-قلقيلية- سلفيت- طوباس) |
| | | 2 مساعد نائب العام | 10 رؤساء نيابة | مكتب رئيسي-غزة |
| | | 16 رؤساء نيابة | 27 وكلاء نيابة | 6 مكاتب فرعية قطاع غزة (غزة-دير البلح- خانيونس- شمال غزة- رفح-القرى الشرقية) |
| | | 46 وكلاء نيابة | 7 معاون نيابة | |
| | | 2 معاون نيابة | | |

العدد الكلي لأعضاء النيابة العامة: 112
العدد الكلي للعاملين الإداريين في النيابة: 172

ثالثاً: العلاقة بين حق الإضراب وحق التقاضي (حق المواطن في اللجوء للقضاء):

وضع القانون الأساسي الفلسطيني المبادئ الدستورية لكلا الحقين، فقد نصت على حق الإضراب المادة (25) فقرة 4 بقولها (الحق في الإضراب يمارس في حدود القانون)، كما نصت على حق التقاضي المادة (30) بقولها (1- التقاضي حق مصون وكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا. 2- يحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء).

ويتشابه الحقان بأنهما دستوريان وأنهما جاءا ضمن باب الحقوق والحريات العامة وبالتالي فمهما مقرران لمصلحة الإنسان، كما يتشابهان في أن تنظيمهما وإجراءاتهما وممارستها تنظم بقانون/قوانين تصدر عن المجلس التشريعي، وهما ليسا متروكان دون ضوابط وتنظيم تكفل ضمان تطبيقهما بما يحقق الغاية منهما، كما أنهما وسيلتان للحصول على الحق فالإضراب يستهدف المطالبة بحقوق وظيفية والتقاضي يستهدف إستيفاء حق يقره القانون أو دفع إعتداء عن ذلك الحق.

بينما يختلف الحقان في عدة جوانب، فحق التقاضي هو من الحقوق المدنية²² بينما حق الإضراب هو من الحقوق الإقتصادية²³، كما أن

²² ورد النص على مبادئ حق اللجوء للقضاء في المادتين 14، 28 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

²³ ورد النص على حق الإضراب في المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (1- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي : د- حق الإضراب، شريطة ممارسته وفقاً لقوانين البلد المعني).

التقاضي حق أصلي وأعم وأشمل ومرتبطة بالسلطة القضائية وإستقلالها وفعاليتها وبكل الحقوق الأخرى ويمارس في النزاعات ما بين الأفراد أو ما بين الدولة والفرد أو ما بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي (كالشركة)، بينما حق الإضراب حق تبعي - فرعي وأضيق ومرتبطة بالسلطة التنفيذية وقدراتها في إطار الحق بالعمل ويمارس في النزاعات ما بين العمال وأصحاب العمل ولا يكون بين الأفراد، كما أن حق التقاضي جمهوره جميع المواطنين بينما الإضراب جمهوره جزء من المواطنين، وحق التقاضي نظمه المشرع الفلسطيني بتوسع في حزمة القوانين القضائية ووضع له الضوابط والإجراءات التفصيلية لممارسته (قانون أصول المحاكمات المدنية والبيانات والإجراءات الجزائية...)، بينما حق الإضراب نظم على نحو محدود دون إجراءات تفصيلية ضمن قانون العمل الفلسطيني وليس هناك من قانون خاص بهذا الشأن يضع الضوابط والإجراءات التفصيلية لممارسة هذا الحق.

وفي إطار العلاقة ما بين الحقين، يمكن القول أن حق التقاضي هو حق أصيل ترتبط به الحقوق الأخرى التي ينص عليها الدستور وتنظمها القوانين بما فيها الحق بالإضراب، كما أن حق التقاضي هو الوسيلة لحماية الحقوق والحريات الأخرى وبالتالي لا يجوز لفرد أو جهة أو إدارة أو سلطة أو أي كان المساس به سواء بقرارات أو إجراءات تشريعية أو تنفيذية. كما يعد تعطيل حق التقاضي خطرا كبيرا على بقية الحقوق والحريات ويشكل إتهارا لفكرة العدالة ويساعد على إنتشار ظاهرة اللاقانون (غياب سيادة القانون وخلق الفوضى وأخذ القانون باليد). أما حق الإضراب فهو حق هام مقرر لحماية الحقوق العمالية والوظيفية إذا تم خرقها أو إنتهاكها من قبل أصحاب العمل، وهو وسيلة للضغط على أصحاب العمل لإعادة أو

إستيفاء تلك الحقوق، وهو حق مشروع ولكن يجب أن يمارس ضمن ضوابط حتى لا يتحول عن أهدافه وغاياته وإلا أصبح ضرره أكثر من نفعه، كما لا يجوز أن تكون ممارسة هذا الحق مفتوحة إلى ما لا نهاية وبصورة تلحق ضررا بالمواطنين وحقوقهم الأخرى، وإنما ضمن حدود القانون.

رابعاً: تأثير الإضراب على القضاء كسلطة ثالثة:

القضاء الفلسطيني سلطة ثالثة وهو ليس كأي دائرة حكومية أخرى، والتعامل معه في إطار الإضراب له خصوصية من عدة نواح، أولها أن القضاء هو الفصل والحكم في جميع النزاعات التي تتم بين الأشخاص طبيعيين أو معنويين، وعليه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يخضع لأي أحد، كما يحظر التدخل في شؤون العدالة من قبل فرد أو جهة، أو تعطيلها، لأن غياب الحكم وهو "القضاء" يعني غياب تطبيق القانون والبت بين المتنازعين على أساسه. وثانيها، أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن الخلافات والتجاذبات سواء كانت على أساس نزاع وظيفي أو سياسي أو طائفي أو غير ذلك، وذلك حفاظاً على إستقلاله ونزاهته، بل إن أي نزاعات من هذا القبيل تكون محلاً للقضاء لا بد للقضاء أن ينظرها ويفصل بها بعيداً عن أي تأثير، وإن تعطيل القضاء عن النظر فيها هو مساس بإستقلاله وفاعليته.

لقد كان للإضراب القائم في الدوائر الحكومية، وخصوصاً العاملين الإداريين في المحاكم والدوائر القضائية تأثيراً كبيراً على القضاء كسلطة، من نواحي إستقلاله وفاعليته، حيث ظهر جلياً أن القضاء قابل لأن يتأثر بالعاملين فيه يعطلونه أو لا يعطلونه، وبدلاً من أن

يظهر القضاء سلطة مستقلة موحدة ظهر بأنه قسمين قضاة غير مضربين وغير قادرين على النظر في القضايا، وأعوان قضاء (موظفين إداريين) مضربين. كما أن فاعلية القضاء وقدرته على القيام بمهامه شلت بالكامل، وقد إزدادت حالة القضاء سوءا حيث أصبح القاضي رهين دوام الموظف الإداري، وتراكت القضايا المنظورة، ولا محل لقضايا جديدة كما كان عليه الحال في السابق، وإن لجوء المواطن للقضاء أصبح محسوبا له ألف حساب. وبوجه عام فإن آفاق إصلاح القضاء على صعيد البنية والتشريع والاداء وتنفيذ الخطط والمشاريع التطويرية لذلك وترسيخ سيادة القانون ونفخ الروح بمزيد من ثقة المواطن به المهتزة أصلا بما يعزز إستقلاله وفاعليته كمؤسسة وكسلطة ثالثة تضاءلت خلال الفترة الأخيرة.

خامساً: وضع المحاكم والدوائر القضائية ومدى تأثرها بالإضراب:

* من ناحية دوام القضاة: بوجه خاص لم يشمل الإضراب القضاة، فجميع القضاة في المحاكم العليا والدنيا في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم (143) قاضيا ظلوا ملتزمين بدوامهم في المحاكم، كما أن الهيئة العامة للقضاة لم تتخذ قرارا بشأن إضراب القضاة.

* من ناحية دوام أعوان القضاء (العاملين الإداريين): يقصد بأعوان القضاء جميع العاملين من الموظفين الإداريين في المحاكم ومجلس القضاء الأعلى من مأموري تنفيذ وكتاب عدل وأمناء الصناديق المالية وكتبة ومحضرين ومراسلين وغيرهم، ويبلغ عددهم (533) موظفاً، وهؤلاء سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة مضربين عن العمل من تاريخ 2006/9/2 وحتى اليوم إلتزاما بقرار نقابة الموظفين العموميين. هناك دوام محدود لبعض أعوان القضاء من خلال المناوبة لتسيير الحالات المستعجلة.

*** من ناحية تسجيل قضايا جديدة:** بوجه عام يمكن للمواطنين تسجيل قضايا جديدة ولكن هناك بعض الصعوبات خصوصا في ظل عدم دوام أمين الصندوق وبالتالي عدم إمكانية دفع الرسوم في معظم الأحيان ما يعطل أو يؤخر معاملات المواطنين²⁴، والقضايا التي تم تسجيلها أثناء الإضراب محدودة وفي بعض المناطق لم تسجل أية قضايا، حيث أشار باحث الهيئة في مكتب نابلس أنه لا يمكن للمواطنين تسجيل قضايا جديدة لعدم وجود موظفين حيث لم يتم تسجيل قضايا جديدة في محكمة نابلس في الفترة من 2006/9/1 وحتى 2006/10/17. ومن الأمثلة على التسجيل المحدود للقضايا تسجيل 3 قضايا مدنية في محكمة صلح حلحول في شهر أيلول 2006، وقضية مدنية واحدة في محكمة صلح الخليل في شهري أيلول وتشرين الأول 2006، وتسجيل قضيتين مستعجلتين في محكمة بداية بيت لحم في شهري أيلول وتشرين الأول 2006 وذلك وفقا لمعلومات باحثي الهيئة في مكنتي الخليل وبيت لحم. أخيرا ليس هناك من إحصائيات واضحة تبين عدد القضايا المسجلة أثناء الإضراب في محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة.

*** من ناحية النظر في القضايا المسجلة:** بلغ مجموع القضايا المسجلة في محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة تقريبا (63458 قضية)، وهذه القضايا بوجه عام معطلة لا يتم النظر فيها بوجه إعتيادي، بالرغم من ذلك تنظر المحاكم فقط وعلى وجه الإستثناء القضايا المستعجلة التي لا تحتمل التأخير مثل توقيف المتهمين وتمديد

²⁴ على سبيل المثال تأخر الإفراج بالكفالة عن أحد الموقوفين في منطقة جنين بعد حصوله على إخلاء سبيل بالكفالة من قبل المحكمة المختصة مدة 14 يوما وذلك بسبب عدم دوام أمين الصندوق وعدم تمكن الموقوف من دفع رسم الكفالة البالغ 26 شيقل.

التوقيف وإخلاء السبيل بالكفالة، وهو ما يعني وجود عمل جزئي محدود لقضاة المحاكم. وبوجه عام تأثر النظر في القضايا بسبب الإضراب بصورة كبيرة وخطيرة حيث يعمل القضاة فقط على تأجيل القضايا لفترات لاحقة وطويلة²⁵.

كذلك وبسبب ترافق الإضراب مع العطلة القضائية ولعدم وجود عدد كاف من القضاة نتيجة النقص الحاصل خصوصا في الضفة الغربية هناك تراكم كبير للقضايا الجزائية من نوع الجنايات الخطيرة التي تمس أمن المجتمع والمواطن، حيث بلغ مجموع القضايا الجنائية المتراكمة في محاكم الضفة وغزة (6300 قضية)، وأيضا تعطل قضايا الجرح والتي بلغ مجموعها (29499 قضية).

* من ناحية عمل دائرة الكاتب العدل ومعاملات المواطنين: تأثرت بسبب الإضراب معاملات المواطنين وعمل دوائر الكاتب العدل، حيث تعطلت معظم تلك المعاملات والخدمات والتي كانت بالآف قبل الإضراب ومنها: تنظيم وتصديق العقود والسندات التي تتعلق بالتصرف بالأموال المنقولة كالبيع والوكالات الدورية المتعلقة بالأموال غير المنقولة وجميع الوكالات والكفالات والصكوك وعقود الشركات والجمعيات وأوراق الإخطار والتنبيه وأنواع التبليغات والمعاملات والإعلانات الموكول أمر إجرائها إلى الكاتب العدل بمقتضى القوانين. تعطلت أيضا بشكل ملحوظ معاملات حلف اليمين لإستخراج هوية بدل فاقد مثلا.

²⁵ يشير باحث الهيئة في محافظة الخليل أن المحاكم تنظر في بعض القضايا الطارئة بصورة إستثنائية ومحدودة، على سبيل

المثال ورد لمحكمة صلح دورا خلال شهر أيلول 31 قضية جزائية، تم الفصل في 11 قضية منها.

كذلك تعطل عمل دوائر تسجيل الأراضي (الطابو)، وهو ما أدى إلى حدوث تجميد تام لكافة المعاملات الإدارية والقانونية المرتبطة بالأراضي والعقارات كالببوع والرهن والحجوزات والإفراز والتسجيل.

* **من ناحية عمل دائرة التنفيذ:** ترتبط دوائر التنفيذ بمحاكم الدرجة الأولى (البداية والصلح)، وهي تعتمد في عملها على مأمور التنفيذ، وهذه الدوائر معطلة بالكامل بسبب الإضراب، وعليه فإن ما تقوم به من معاملات تنفيذية متوقف بالكامل، وهذا يشمل تعطل تنفيذ الأحكام المدنية والتجارية والقرارات والأوامر القضائية والنظامية والشرعية ومحاضر التسوية القضائية والصلح التي تصدق عليها المحاكم النظامية والشرعية وأحكام المحكمين القابلة للتنفيذ والسندات الرسمية والعرفية وغيرها من الأسناد التي يعطيها القانون هذه الصفة. وهذا وبالرغم من الإستفسارات لا تتوفر إحصاءات واضحة حول أعداد الأحكام المنفذة وتلك غير المنفذة، حيث يتوقع أن يكون عددها كبيرا. يضاف إلى ذلك أنه لا تصدر حاليا أية أحكام في القضايا المدنية والتجارية بسبب تعطل عمل المحاكم.

* **من ناحية رسوم وإيرادات المحاكم:** تأثرت بشكل كبير إيرادات المحاكم بسبب الإضراب، حيث أن مكاتب صناديق المحاكم مغلقة بصورة شبه كلية، الأمر الذي حال دون تلقي أي رسوم تذكر بالمقارنة مع الوضع الإعتيادي، ولأن كثير من المعاملات التي يترتب عليها رسوم متوقفة بسبب تعطل العمل في المحاكم والدوائر

القضائية²⁶. هذا ولا تتوفر لدى إدارة مجلس القضاء أي تصورات حول حجم الإيرادات التي توقفت بسبب الإضراب نظرا لعدم وجود تقارير من المحاكم بهذا الشأن بسبب إضراب الموظفين (أمناء الصناديق). يشار أن إيرادات المحاكم تشكل رافدا هاما لخزينة السلطة، حيث بلغت رسوم المحاكم النظامية في موازنة العام 2005 إجمالي بالشيق (8,760,797.97)، في حين بلغت غرامات المحاكم إجمالي بالشيق (4,755,387.00)، وهذه الإيرادات تتأتى من رسوم الدعاوى ومعاملات قضائية أخرى، وهي في الغالب متوقفة ومعتلة بسبب الإضراب. أيضا تؤكد المعطيات العامة في الوضع العادي أن مجموع الإيرادات الشهرية للمحاكم تزيد عن مجموع رواتب القضاة والعاملين في المحاكم.

*** من ناحية فرض الإضراب أو فضه بالقوة في المحاكم: خلال فترة الإضراب لم تسجل أي حوادث تذكر تشير إلى فرض الإضراب بالقوة في المحاكم الفلسطينية أو العكس، ولكن لوحظ وجود محاولات محدودة في بداية الإضراب لفرضه عبر إطلاق تهديدات تم تطويقها في حينه، كما حدث في منطقة نابلس.**

*** من ناحية تأثير تعطل المحاكم على حقوق المواطنين: هناك تأثير كبير وواضح على حقوق المواطنين، وهناك أضرار عامة ليس من السهل تقديرها بسبب تعطل المحاكم والدوائر القضائية سواء من ناحية إنجاز معاملاتهم اليومية المرتبطة بالكاتب العدل أو بقضاياهم المطروحة للتنفيذ أو بقضاياهم المنظورة أو حتى تسجيل قضايا**

²⁶ يشير تقرير باحث الهيئة في محافظتي جنين وطوباس أن 95% من إيرادات المحاكم توقفت بسبب الإضراب، حيث تبقى صناديق المحاكم مغلقة إلا إذا قرر القاضي استدعاء موظف الصندوق لأمر طارئ. في حين يشير تقرير باحث الهيئة في محافظة قلقيلية وطولكرم أن حجم الإيرادات بلغ صفرا بسبب الإضراب.

جديدة. ويمكن القول أن هناك تعطيل لأحد الحقوق الدستورية وهو حق المواطن في التقاضي واللجوء للقضاء. ومن زاوية أخرى تأثرت بقية الحقوق والحريات العامة للمواطنين إثر تعطل القضاء حيث فقدت تلك الحقوق خط الدفاع عنها وبالتالي لم يعد القضاء حاميا حقيقيا لتلك الحقوق والحريات إثر شلله التام، وقد كان لذلك تبعات واضحة غير مباشرة أحد أسبابها تعطل القضاء وفقدان الثقة به، منها انتشار الفوضى وغياب سيادة القانون وغياب الأمن المجتمعي وانتشار ظواهر الاعتداء على المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة والاحتكام إلى الشارع والمواجهات المسلحة وأخذ القانون باليد وازدياد جرائم القتل، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية عشرات الحوادث من هذا القبيل خلال الأشهر القليلة الماضية.

*** من ناحية تأثير تعطل المحاكم على حقوق الموقوفين في السجون:** يقارب عدد السجناء في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية (900) سجيناً معظمهم من الموقوفين المتهمين (ما يقارب 800 موقوف) الذين لم يبيت في قضاياهم بعد ومنهم متهمون بإرتكاب جرائم خطيرة كالقتل والسرقة وتجارة المخدرات والسطو المسلح، إضافة إلى ذلك هناك ما يزيد عن (100) من الموقوفين يتواجدون في نظارات الشرطة²⁷ ومراكز الإحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية. ونتيجة تعطل عمل المحاكم فقد توقف النظر في قضاياهم والتي كانت في معظمها مؤجلة بسبب العطلة القضائية ولأسباب أخرى قبل بدء

²⁷ تفتقر بعض المحافظات كمحافظات قلقيلية وطولكرم وبيت لحم إلى وجود سجون مركزية فيها، الأمر الذي يؤدي إلى توقيف الأشخاص في نظارات الشرطة لفترات طويلة. على سبيل المثال يشير تقرير باحث الهيئة في بيت لحم أن عدد الموقوفين في نظارة شرطة دار أمر بلغ في شهر 2006/10 (32 موقوفا).

تلك العطلة²⁸. وعلى الرغم من إستثناء إجراءات التوقيف وتمديده وطلبات إخلاء السبيل بالكفالة من الإضراب إلا أن الناحية العملية أظهرت وجود بعض حالات تمديد توقيف غيابي تلقائي من قبل المحاكم كما حدث في ققليلية²⁹، وهو ما يلحق ضررا كبيرا بحقوق المحتجزين الذين يفترض عرضهم على المحكمة وعدم المماثلة في توقيفهم دون محاكمات ميسرة ضمن مدة زمنية معقولة.

* من ناحية تأثير تعطل المحاكم على المؤسسة القضائية ونظام العدالة الفلسطيني: يمكن القول أن التأثير الأكبر لتعطل المحاكم بسبب الإضراب على نظام القضاء هو تغييب العدالة وفقدان أحد الحقوق الدستورية التي يجب أن تكون مصانة في كل الظروف وهو حق اللجوء للقضاء، إضافة إلى الشلل التام في عمل المؤسسة القضائية على الصعيد القانوني والعملي والإداري والمالي والتشريعي وهو ما سيحد من إمكانيات سير العمل وتنفيذ الخطط والتطور ولربما إذا طال أمد الإضراب الإنهيار كما هو الحال بالنسبة لأجهزة السلطة والقطاعات الأخرى في فلسطين. وعلى المدى المنظور سيزيد الإضراب من عدد القضايا العالقة أمام المحاكم خصوصا وأن المحاكم في الضفة الغربية تعاني أصلا من تراكم عدد القضايا بسبب النقص الشديد في عدد القضاة، ومن المتوقع أنه عندما يفك الإضراب سيحتاج القضاة إلى فترات طويلة لترتيب أجدادتهم الخاصة بمواعيد الجلسات وإعادة التبليغات وهو ما سيؤدي دون شك إلى إطالة أمد القضايا وتأخير فض النزاعات المنظورة أمام القضاء، ومن المتوقع

²⁸ بوجه عام هناك بعض الموقوفين في سجون الضفة الغربية لم يعرضوا بصورة حقيقية على المحاكم منذ شهور وسنوات، وقد تلقت الهيئة شكاوى عديدة أثناء زيارتها الدورية للسجون حول ذلك.

²⁹ يشير تقرير باحث الهيئة في محافظة ققليلية أن أحد الموقوفين في نظارة شرطة ققليلية قام بتشطيب جسمه بشفرة حلاقة إحتجاجا على عدم فاعلية إجراءات التقاضي أمام المحكمة.

أيضا وفقا لمجلس القضاء الأعلى أن الضرر الذي لحق بالمحاكم بسبب الإضراب سيextend طيلة العام 2007، خصوصا وأن عدم دفع الرواتب للعاملين الإداريين وما نجم عنه من إضراب أسهم في تسبب الجهاز الإداري للمحاكم وهو ما سينعكس سلبا على عمل المحاكم مستقبلا.

*** من ناحية دور الجهات الرسمية والنقابية لدراسة وضع الإضراب في المحاكم ووضع الحلول:** لم تظهر طيلة فترة الإضراب أي خطوات رسمية سواء من الرئاسة أو الحكومة أو وزارة العدل أو المجلس التشريعي لدراسة وضع الإضراب في المحاكم، حيث كان موقف جميع تلك الأطراف سلبيا تجاه تعطل عمل المحاكم ووضع الحلول الممكنة لعودتها إلى العمل، كما هو الحال بالنسبة لدفع رواتب العاملين فيها. أيضا لم تقم نقابة الموظفين العموميين بأي دور تجاه تخفيف الإضراب في المحاكم كفتح المجال للدوام ليوم أو يومين أو ما إلى ذلك من الحلول المؤقتة³⁰. وبخصوص مجلس القضاء الأعلى - بإستثناء دوره في التأكيد على ضرورة إستمرار النظر في الأمور المستعجلة- فلم يكن له أي دور حيث ترك الأمر مفتوحا فلم تصدر عنه أية قرارات تجاه الإلتزام بالدوام أو بالإضراب سواء للقضاة أو للعاملين الإداريين.

*** من ناحية جاهزية المحاكم للنظر في القضايا ووجود خطة طوارئ بعد فك الإضراب:** ليس هناك من خطة طوارئ للتعامل مع القضايا ما بعد فك الإضراب، ووفقا لمصادر مجلس القضاء فلا يوجد

³⁰ يشير باحث الهيئة في محافظة نابلس أنه تم الإتفاق ما بين النقابة والمحكمة على فتح المحاكم ليومي 16-2006/10/17 للنظر في القضايا المستعجلة، ولكن تراجع النقابة عن ذلك ولم تفتح المحكمة وقد ساعدها في ذلك تدخلات بعض الموظفين الإداريين.

إمكانية للحديث عن تلك الخطة لأن القضاء له خصوصية من حيث المواعيد والتبليغات والأجندة. أما جاهزية المحاكم لمتابعة القضايا فتبدو ضعيفة نظرا لنقص عدد القضاة في محاكم الضفة الغربية على وجه الخصوص من جهة ولكثرة القضايا العالقة والمتراكمة حاليا امام المحاكم حيث أن عدد قضاة الصلح والبدائية لا يتناسب مع العدد الهائل لتلك القضايا العالقة. يضاف إلى ذلك أن ورود قضايا جديدة بعد فك الإضراب سيزيد من عبء العمل وهو ما سيزيد من تراكم القضايا على المدى البعيد.

*** من ناحية التأثير على مهنة المحاماة وتعطل عمل المحامين: تبعا لتعطل عمل المحاكم والدوائر القضائية فقد تعطلت بصورة شبه تامة أعمال المحامين في الضفة الغربية وقطاع غزة بإعتبارهم القضاء الواقف والذين يتجاوز مجموعهم (1700 محاميا مزاوولا)، سواء تعلق الأمر بمتابعة القضايا أو بإجراء المعاملات والعقود والوكالات للمواطنين لدى الدوائر الرسمية. إضافة إلى ذلك هناك تأثير سلبي واضح على تدريب المئات من المحامين المتدربين أمام المحاكم بسبب تعطلها وتوقف النظر في القضايا. ليس هناك ما يشير إلى إغلاق مكاتب محامين بسبب تعطل أعمالهم نتيجة تعطل المحاكم حتى اللحظة ولكن يتوقع ذلك إذا إستمرت حالة الإضراب خصوصا وأن هناك مؤشرات تشير إلى إنخفاض دخل بعض المحامين إلى صفر خلال الأشهر القليلة الماضية مقارنة بأشهر سابقة، إضافة إلى حدوث صعوبات لدى بعض المحامين في تسديد مصاريف مكاتبهم.**

سادساً: وضع النيابة العامة ومدى تأثرها بالإضراب:

* من ناحية وضع مكاتب النيابة العامة: تبلغ عدد مكاتب النيابة العامة في الضفة الغربية الفرعية (12 مكتبا) وهي موزعة على جميع المحافظات، إضافة إلى مكتب النائب العام الرئيسي- رام الله. في حين يبلغ عدد مكاتب النيابة العامة الفرعية في قطاع غزة (6 مكاتب) تقريبا. وبوجه عام ليس هناك تعطيل كلي في تلك المكاتب وإنما هي مفتوحة وتعمل جزئيا في ظل الإضراب.

* من ناحية دوام أعضاء النيابة العامة: يبلغ مجموع أعضاء النيابة العامة بمن فيهم النائب العام في المحافظات الفلسطينية (112 عضوا) وهم جميعا غير مضربون، وفي الضفة الغربية يعمل أعضاء النيابة جزئيا في الجنايات الخطرة أما في بقية القضايا فلا يعملون، وبوجه عام لا تستقبل النيابة المواطنين إلا في إطار الحالات الطارئة التي تعمل فيها، ويمكن القول أن عضو النيابة جاهز في حالات الطوارئ وليس هناك إجبار أو إلزام على الدوام، خصوصا وأن أعضاء النيابة يعملون في الوضع العادي دون تحديد للوقت. أما في قطاع غزة فيعملون في مختلف القضايا ويقتصر الأمر على إعداد الملفات وإحالتها للمحاكم فقط.

* من ناحية دوام العاملين الإداريين في النيابة العامة: يبلغ عدد العاملين الإداريين في النيابة العامة (172 موظفا)، وهم مضربون ولكنهم يعملون بالتناوب لتسيير الأعمال (إضراب جزئي) في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فهم غير مضربين عن العمل لا كليا ولا جزئيا.

* من ناحية التأثير على أعمال ومهام النيابة في التحقيق ومتابعة القضايا الجزائية: النيابة العامة شعبة من شعب القضاء عملها الرئيسي تمثيل المجتمع والدفاع عن مصالحه في الدعاوى الجزائية (الحق العام)، وكذلك تمثيل الحكومة في الدعاوى المدنية سواء عليها أو ضدها (دعاوى الحكومة)، حيث تقوم النيابة في دعاوى الحق العام بتحريك الدعوى سواء بالتحقيق فيها أو مباشرتها لدى المحاكم، أما في دعاوى الحكومة فهي طرف يمثل السلطة كأى خصم عادي ولا يوجد مرحلة تحقيق.

وبسبب الإضراب تعطلت الكثير من أعمال النيابة، إذ تحقق النيابة فقط في المسائل الجنائية الخطرة كالقتل والسراقات وغيرها أي القضايا من نوع الجنايات كونها تمس أمن المجتمع ولخطورتها ولعدم إمكانية السكوت عنها أو تأجيلها مراعاة للصالح العام، وعمليا فإن متابعة هذه الدعاوى لدى المحاكم معطلة. أما الجرح فهي معطلة بالكامل ولكون إجراءاتها بسيطة فهي تحال إلى المحاكم مباشرة دون تحقيق في الغالب ولكون المحاكم معطلة فهي لا يتم النظر فيها، علما أن هذه الجرح تبقى لدى الشرطة وهي متراكمة بالمئات خلال فترة الإضراب ولا يوجد إحصائيات عنها لدى النيابة بهذا الخصوص. أما في القضايا المدنية المتعلقة بالحكومة وهي قليلة نسبيا، تقوم النيابة بإقامة الدعوى وتسجيلها في المحاكم خوفا من مضي التقادم، أما متابعتها فهي معطلة بسبب التعطل في عمل المحاكم.

بوجه عام، يرتبط عمل النيابة بالمحكمة، وأمام المحاكم يقتصر عمل النيابة حاليا في مسائل توقيف المجرمين وطلبات إخلاء السبيل وتمديد التوقيف.

وتشير بعض الإحصائيات في محافظات الضفة الغربية إنخفاضا ملحوظا بسبب الإضراب في أعداد القضايا التحقيقية الواردة إلى دوائر النيابة العامة والمفصولة، وإذا أخذنا شهر أيلول من العامين 2005 و 2006 لتبين لنا التالي: ورد إلى دوائر النيابة العامة (1676) قضية تحقيقية في 2005 وإنخفض العدد إلى (398) في العام 2006، أيضا بلغ عدد المفصول من القضايا (1856) في العام 2005 وإنخفض العدد إلى (280) في العام 2006.

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد القضايا التحقيقية (التحقيقات) المسجلة في دوائر النيابة العامة في قطاع غزة خلال شهر أيلول 2006 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2005 كالتالي: ورد إلى دوائر النيابة العامة (804) قضية تحقيقية في 2005 وإرتفع العدد إلى (1085) في 2006، بينما بلغ عدد المفصول من القضايا (600) في العام 2005 وإنخفض العدد إلى (169) في العام 2006.

وبمقارنة الوضع في قطاع غزة لشهر 10 من العامين 2005 و 2006 نلاحظ ما يلي: ورد إلى دوائر النيابة العامة (720) قضية تحقيقية في 2005 وإنخفض العدد إلى (231) في 2006، بينما بلغ عدد المفصول من القضايا (904) في العام 2005 وإنخفض العدد إلى (1 قضية واحدة فقط) في العام 2006.

* من ناحية إمكانية لجوء المواطن للنيابة العامة: في الضفة الغربية بوجه عام فإن إمكانية لجوء المواطنين للنيابة العامة معطلة سواء لتقديم شكاوى أو للإستفسار حول قضايا عدا ما يتعلق بالحالات الإستثنائية من الإضراب وهي قضايا الجنايات الخطرة فيمكن للمواطن اللجوء للنيابة في ذلك. أما في قطاع غزة فإن لجوء

المواطنين غير مقيد ويمكنهم ذلك حيث أن هناك دوام في دوائر النيابة ولا يوجد إضراب.

*** من ناحية دور النيابة العامة في تنفيذ الأحكام الجزائية:** تعاني النيابة العامة أصلاً من مشكلة عدم القدرة على تنفيذ الأحكام الجزائية والتي عددها بالآف حتى قبل الإضراب، ولا يوجد إحصائية دقيقة حولها، حيث يوجد مشكلة في التنفيذ بشكل عام بسبب عدم وجود دائرة مستقلة تتبع النيابة في هذا الجانب فيها كوادر بشرية وتجهيزات من كمبيوترات وإمكانيات وطواقم إدارية تساعد في التنفيذ، ولعدم وجود دائرة على الأرض لا تتوفر إحصائيات. ومن المعوقات الأخرى في الموضوع هو هروب المجرمين لدى الطرف الإسرائيلي ما يصعب تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. أما تأثير الإضراب على هذه الناحية فهو إزدیاد حجم المشكلة بسبب تعطل عمل النيابة عليها.

وبنظرة إلى وضع الأحكام الجزائية المفصولة في قطاع غزة خلال عامي 2005 وحتى 2006/10/31 نلاحظ ما يلي: عدد الأحكام في قضايا الجنايات بلغ (982) والجرح (5918) في العام 2005، بينما إنخفض العدد إلى (859) بالنسبة للجنايات و(2149) بالنسبة للجرح في العام 2006.

*** من ناحية دور النيابة في تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل:** لم يتعطل هذا الأمر بسبب الإضراب، حيث تقوم النيابة العامة بتفقد دائم لمراكز الإصلاح والتأهيل "السجون"، ولا يوجد أي عراقيل بسبب الإضراب.

*** من ناحية متابعة حوادث وإعتداءات مرتبطة بالإضراب:** لم يحصل في دوائر النيابة أي محاولات أو تهديدات لفرض الإضراب

أو فضه بالقوة، كما لم ترد للنيابة أي شكاوى من المواطنين حول حوادث متعلقة بالإضراب، ولم تحقق النيابة في أي قضية من هذا القبيل، ولم يتم إحالة أي مخالفين للتحقيق أو للقضاء. علما أن هناك حوادث حصلت في قطاع غزة لفرض الإضراب بالقوة أو فضه ولكن لم تقدم أي شكاوى للنيابة حول ذلك.

*** من ناحية علاقة النيابة بالقضاء والشرطة ومراكز الطب الشرعي:** فيما يتعلق بالقضاء تأثرت العلاقة من نواحي متابعة القضايا بسبب تعطل عمل المحاكم، ولكن يتم تسجيل القضايا وهناك ترتيبات للإلتزام بالمواعيد القانونية وكذلك فيما يتعلق بإخلاء السبيل والتوقيف، أيضا من المتوقع بصورة كبيرة حدوث إرباك وضغط فيما يتعلق بالقضايا الجزائية المتراكمة أمام المحاكم منا قبل الإضراب وبسبب التعطل نتيجة الإضراب. ذلك أن هناك صعوبات تواجه القضاء في هذا النوع من القضايا الأمر الذي أدى إلى بطء النظر فيها حتى في الوضع العادي ومنها مسألة إحضار الشهود فكثير منهم لا يحضر، خوفا على حياته وهناك صعوبات في تنقل الشهود أيضا بسبب الحواجز العسكرية الناجمة عن الإحتلال الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بعلاقة النيابة العامة بالشرطة، هناك صعوبات في نقل الموقوفين ما بين السجون والمحاكم، وهناك أيضا تعطل في إستقبال قضايا الجرح من الشرطة بسبب الإضراب في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فلا يوجد أي قضايا معلقة لدى الشرطة، والمشكلة الرئيسية تكمن في تأخر الشرطة في تنفيذ أوامر النيابة لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات ولأسباب أخرى تتعلق بحالة الفلتان الأمني.

أما فيما يتعلق بمراكز الطب الشرعي فهي تعمل في ظل الإضراب ولم تتعطل، والنيابة تستقبل من الطب الشرعي تقارير حول نتائج عملهم في القضايا التي تمس حياة الإنسان كالوفاة غير الطبيعية وفي تعرض الأشخاص لجروح وغيرها. كوضع عام وليس له علاقة بالإضراب وإنما بالوضع الأمني المتدهور، يوجد مشكلة تواجه الطب الشرعي والنيابة في عملها، وهي خطف الجثث مجرد وصولها للمستشفيات من قبل أهل المغدور بعد الكشف الظاهري على الجثة من قبل الطبيب لعدم رغبتهم بتشريح الجثة، وكثير من الجثث وبنسبة عالية لا تشرح خصوصا في مناطق الخليل ونابلس وجنين.

*** من ناحية وجود خطة طوارئ بعد فك الإضراب: لا يوجد أية خطة طوارئ للنيابة بعد فك الإضراب، ولكن هناك وعي كامل بالصعوبات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها النيابة بعد عودة المحاكم للعمل. ووفقا لما أفاد به مسؤولين ستعمل النيابة بعد فك الإضراب بكل إمكانياتها، خصوصا وأن عمل النيابة هو على مدار الساعة وغير مرتبط بوقت بإستثناء متابعة القضايا أمام المحاكم. علما أن النيابة العامة بحاجة لتوفير إمكانيات خصوصا في ظل نقص أعضاء النيابة والموظفين في الضفة الغربية.**

سابعاً: أبرز المؤشرات الرقمية حول تأثير الإضراب على المحاكم الفلسطينية

| | | | |
|---|--|--|---|
| عدد القضايا الجزائية المعطلة بسبب تعطل المحاكم عن العمل | عدد القضايا المعطلة بسبب تعطل المحاكم عن العمل | عدد القضاة غير القادرين على نظر القضايا بسبب الإضراب | عدد المحاكم المعطلة عن نظر القضايا بسبب الإضراب |
| 35799 | 63458 | 143 | 37 |
| عدد الموقوفين دون محاكمة | معدل إنخفاض إيرادات المحاكم (الرسوم) | عدد أعوان القضاء المضربون (موظفين) | عدد القضايا الجنائية المتراكمة في المحاكم |
| 900 تقريبا | 95% تقريبا | 533 | 6300 |

إستنتاجات

جاء إضراب الموظفين العموميين -وبالرغم من شرعيته- ليزيد من حدة الظروف الصعبة التي تواجه نظام العدالة والسلطة القضائية، وقد أثر الإضراب بصورة مباشرة على عمل المحاكم والنيابة العامة في جميع المحافظات الفلسطينية خصوصا وأنه قد جاء بصورة مباشرة بعد إنتهاء العطلة القضائية، فقد تعطلت المحاكم والدوائر القضائية عن العمل وكذلك تأثرت أعمال النيابة العامة خصوصا وأنها مرتبطة بالقضاء ما يزيد عن ثلاثة أشهر، وكذلك أعمال المحامين وهو ما كان له تأثير كبير على قضايا المواطنين ومعاملاتهم اليومية والتي تعد بالآف شهريا.

إن أبرز الإستنتاجات التي خلص إليها هذا التقرير حول أثر الإضراب على القضاء والنيابة تتمثل في التالي:

- 1- تعطيل حق التقاضي وهو أحد أهم الحقوق الدستورية للمواطن الفلسطيني، حيث لم يعد اللجوء للقضاء ممكنا، كما تعطل النظر بعشرات آلاف القضايا المسجلة والمنظورة أمام المحاكم³¹.
- 2- شمول الإضراب لكافة المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم تستثن أي محكمة من الإضراب، خلافا لما هو عليه الوضع في قطاعات أخرى على سبيل المثال قطاعي الصحة والتعليم وغيرها تعطلت بسبب الإضراب في الضفة الغربية ولم تتعطل في قطاع غزة.
- 3- خلق حالة من الشلل التام في الغالب والجزئي في بعض الأحيان في النظام القضائي (المحاكم والنيابة)، كما رسم الإضراب

³¹ أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بتاريخ 2006/10/10 بيانا للرأي العام حذرت فيه من مخاطر

إستمرار تعطل عمل المحاكم الفلسطينية وتعطل النظر في آلاف القضايا المدنية والجزائية.

صورة يظهر فيها القضاء جسما غير موحد فالقضاة غير مضربين في حين أن العاملين الإداريين مضربين، وهو ما شكل مدخلا لتفسيرات وإحتمالات قد يكون أحدها خضوع القضاء للتجاذبات والنزاعات الوظيفية وبالتالي تأثر فاعليته وحياديته وإستقلاله.

4- غياب النظرة الخاصة لدى الجهات النقابية القائمة على الإضراب تجاه القضاء ومصالح المواطنين والمجتمع المرتبطة بوجود نظام قضائي فاعل قادر على العمل في جميع الظروف، وقد لوحظ ذلك من زاويتين أولهما، عدم وجود جسم متخصص لدى النقابات يتابع ويدرس التطورات في المحاكم والحاجة للتخفيف على المواطنين كما هو الحال في الصحة والأحوال المدنية، وثانيهما، عدم وضع حلول مؤقتة تتيح المجال لفتح المحاكم والدوائر القضائية لمدد محددة أثناء الإضراب.

5- إزدياد أزمة القضاء تجاه القضايا المتراكمة أمام المحاكم خصوصا في المجال الجزائي حيث أن هناك آلاف القضايا الجزائية الخطيرة المتراكمة أصلا، وإن تعطل عمل المحاكم طيلة فترة الإضراب سيضاعف من عدم قدرة القضاء على إنهاء هذه المشكلة على المدى القصير والمتوسط.

6- إنخفاض إيرادات المحاكم (الرسوم) بنسبة تصل إلى 95%، وهو ما حرم الخزينة العامة من بعض الموارد المالية الداخلية اللازمة لسد إحتياجات المحاكم ونفقات التشغيل، وعلى رواتب العاملين أيضا.

7- حرمان المئات من الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل والنظارات ومراكز التوقيف الأخرى من المحاكمة، حيث يتم تأجيل قضاياهم المؤجلة أصلا بعضهم منذ سنوات وبعضهم منذ

شهور، الأمر الذي يقوض من حق المحتجزين في محاكمات عادلة.

8- غياب نظام العدالة عن العمل ضاعف من غياب الأمن المجتمعي وغياب سيادة القانون وزاد من إنتشار الفوضى وحوادث الإعتداء على حياة الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة، حيث أن النيابة العامة لا تقوم بسبب الإضراب بعملها إلا في قضايا الجنايات، أما الجرح وهي كثيرة الحدوث شهريا فلا يتم العمل عليها.

9- غياب الدور الفعلي للجهات الرسمية تجاه وضع الحلول لأزمة القضاء الناجمة عن الإضراب، ويشمل ذلك مؤسسة الرئاسة والحكومة بشكل أساسي.

10- إزدیاد أزمة النيابة العامة تجاه تنفيذ الأحكام الجزائية غير المنفذة، حيث أن هناك آلاف الأحكام التي لم تنفذ المتراكمة أصلا، والتي يحتاج تنفيذها إلى إمكانيات بشرية ومادية واسعة لا تتوفر لدى النيابة العامة، وإن تعطل عمل النيابة العامة عن التنفيذ وعدم وجود الإمكانيات في هذه المرحلة سيضاعف من الصعوبات في هذا الموضوع على المدى القصير والمتوسط.

الجزء الثاني: أثر الإضراب على قطاع التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق البالغة الأهمية، التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الأساسي الفلسطيني³². ويقسم التعليم الأكاديمي بوجه عام إلى التعليم العام "المدرسي" والتعليم الجامعي العالي ضمن مراحل مختلفة، ويتولى مسؤولية الإشراف على التعليم الأكاديمي في مختلف مراحل تطويره وزارة التربية والتعليم العالي. لقد تأثر قطاع التعليم بصورة مباشرة نتيجة إضراب الموظفين العموميين وبدرجات متفاوتة ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات تضررا لكون الإضراب تلا العطلة الصيفية مباشرة، ونسلط الضوء في هذا التقرير على وضع قطاع التعليم في مرحلة الإضراب، مبيينين أوجه تأثر هذا القطاع ومدى هذا التأثير سواء ما يتعلق بالتعليم المدرسي أو الجامعي وسنبرز خصوصية وضع التعليم في القدس.

³² المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 24 من القانون الأساسي الفلسطيني.

أولاً: مكونات قطاع التعليم العام (المدرسي) ومدى تأثيره بالإضراب³³:

1. إحصاءات حول مكونات التعليم العام (المدرسي):

يبين الجدول (أ) أدناه أعداد المعلمين والطلبة والمدارس في كل من القطاع الحكومي والخاص ووكالة الغوث للعام 2005 وهو يعطي نظرة شاملة على هذا القطاع، ويرى العاملين في الإدارة العامة للتخطيط في وزارة التربية والتعليم، أن التغيير في المعطيات الواردة في الجدول لن يكون كبيراً للعام الدراسي 2006/2007 في الظروف العادية. أما الجدولين (ب ، ج) فيحتويان على أعداد العاملين والطلبة والمدارس فقط في القطاع الحكومي في الضفة والقطاع، وهي التي تم توفرها للوزارة في نهاية العام الدراسي 2006/2005، ونتيجة إضراب العاملين في قطاع التعليم لم يتم العمل على توفير معطيات رقمية حقيقية ودقيقة حول أعداد الطلبة والعاملين وخاصة المعلمين، حيث لم تتوفر للوزارة أي بيانات حول أعداد الطلبة والمعلمين الذين انتقلوا إلى القطاع الخاص وإلى مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، كما يبين الجدول (ج) أيضاً تصوراً حول الميزانية التي

³³ مصادر المعلومات هي: مقابلة موظفين في وزارة التربية والتعليم العالي وهم: ثروت زيد مدير عام الإشراف والتأهيل التربوي، عزام أبو بكر مدير عام الرقابة الداخلية، عبد الحكيم أبو جاموس، مدير دائرة الإعلام التربوي، سعادة حمودة مدير عام التخطيط ، ربما النجار مدير عام التخطيط لحقوق الطفل/وزارة التخطيط، عفاف عقل مديرة التربية والتعليم في مديرية رام الله إضافة إلى عدد من العاملين في مديريات التربية والتعليم في كل من مديرية رام الله والخليل ونابلس. مصادر أخرى تشمل: الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي، ونظام التوقعات في الخطة الخمسية الثانية لوزارة التربية والتعليم العالي للأعوام 2006-2011، والصحف المحلية، ووكالة معاً

تحتاجها وزارة التربية والتعليم العام بما يشمل إجمالي الرواتب والنفقات التشغيلية³⁴.

أ. إحصائيات حول التعليم العام 2005-2006

| نوع القطاع | عدد الطلاب | عدد الطالبات | العدد الكلي | عدد المعلمين | عدد المدارس |
|------------|------------|--------------|-------------|--------------|-------------|
| حكومي/ضفة | 258503 | 260024 | 518527 | 25550 | 1380 |
| حكومي/غزة | 112795 | 118642 | 231437 | 9552 | 346 |
| وكالة/ضفة | 25126 | 33686 | 58812 | 2227 | 92 |
| وكالة/غزة | 99047 | 93259 | 192306 | 6250 | 187 |
| خاص/ضفة | 32977 | 23166 | 56143 | 4003 | 243 |
| خاص/غزة | 6580 | 3684 | 10264 | 701 | 29 |
| المجموع | 535028 | 532461 | 1067489 | 48283 | 2277 |

ب. إحصائيات حول التعليم العام 2006-2007

| نوع القطاع | عدد الطلبة | عدد المدارس | عدد الشعب | طالب/شعبة |
|---------------|------------|-------------|-----------|-----------|
| حكومي/ضفة | 522040 | 1549 | 16579 | 31.5% |
| حكومي/غزة | 239643 | 212 | 5817 | 41.2% |
| المجموع الكلي | 761683 | 1761 | 22396 | 36.35% |

³⁴ التكاليف الجارية لوزارة التربية والتعليم العالي تصل إلى 227 مليون دولار تشكل الرواتب ما نسبته 95,3%

منها.

ج. إحصائيات تقريبية حول أعداد العاملين التابعين لوزارة التربية والتعليم/2006-2007

| إجمالي الرواتب \$ السنوي | العدد | نوع الوظيفة | القطاع |
|-----------------------------|---------------|----------------|---|
| 155,329,000 | 28630 | المعلمين | المراكز التعليمية في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة |
| 29,887,000 | 4462 | الإداريين | |
| 4,000,000 | 870 | الفنيين | |
| 16,310,000 | 2538 | آخريين | |
| 3,725,000 | 570 | تعليم وإداريين | التعليم المهني |
| 12,000,000 | 1280 | إداريين وفنيين | الوزارة والمديريات |
| 215,904,000 | 38,350 | | المجموع الكلي |

2. مدى تأثير التعليم العام (المدرسي) بالإضراب:
أشارت عملية الرصد وتقصي الحقائق لوضع قطاع التعليم المدرسي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة بين 9/2 - 2006/11/7، إلى أن جميع مدارس ومعلمي وطلبة المدارس الخاصة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين في المحافظات الشمالية والجنوبية ملتزمين بالمدوام

المدرسي ولم يتم حرمان الطلبة/ت من حقهم في التعليم ولم يتم عرقلة الدوام لديهم لأي سبب ونسبة هؤلاء الطلبة يساوي 29.75% من مجموع الطلبة الكلي في الضفة والقطاع، كما هو مشار في الجدول أعلاه، أما بالنسبة للقطاع الحكومي فقد اختلفت القرارات التي تم اتخاذها بشأن الإضراب بين القطاع والضفة الغربية حيث كان هناك تعطيل جزئي في الأسبوع الأول من بداية العام الدراسي في قطاع غزة³⁵ وتم حل الإضراب وأصبح الدوام شبه كامل (100%) وهذا الحل الذي جاء بعد الاتفاقية التي تم إبرامها بين وكيل وزارة التربية والتعليم السيد محمد أبو شقير ونائب الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين السيد وليد دحلان حيث اتفقا على تجميد الإضراب هناك، على أن تفي الحكومة بوعودها بتسديد ما للمعلمين من مستحقات قبل نهاية عطلة عيد الفطر وفي حال لم يتم الإيفاء بالوعد سينضم معلمي غزة لمعلمي الضفة للإضراب، وسبب اتخاذ هذا القرار كانت الخصوصية الأمنية وحالة الانفلات الأمني في القطاع والتوقع بأن الإضراب سيزيد من حدة التوتر هناك، وهذا يدل على أن ما نسبته 21.68% من طلبة القطاع الحكومي في غزة لم يُنتهك حقهم في التعليم، واستمرت المسيرة التعليمية بعد انتهاء عطلة عيد الفطر ولم ينضم العاملين للإضراب. من الجدير بالذكر أن اللجنة المطلوبة الموحدة في الضفة الغربية أعلنت رفضها لبيان الاتحاد الذي صدر في غزة باعتبار أن الاتحاد غير مفوض، من قبل الأمانة العامة بتوقيع أي اتفاق، ولأن الممثل عن الوزارة الذي وقع البيان، غير مخول بالتوقيع كونه لم يستكمل إجراءات تعيينه الرسمية ولم يصدر مرسوم رئاسي بتعيينه. وبناء على ذلك فقد طالبت اللجنة المطالبة في

³⁵ أفاد باحث الهيئة في غزة بعد المتابعة الميدانية للإضراب، أن الإضراب استمر بدرجات متفاوتة في مدارس القطاع لمدة أسبوع واحد فقط، حيث كان هناك تعطيل شبه تام يومي 2-2006/9/3، فيما كان جزئياً بعد ذلك، وقد انحل الإضراب مع نهاية الأسبوع الأول وعادت المسيرة التعليمية للعمل كالمعتاد طيلة مدة الإضراب.

الضفة الغربية المعلمين، في قطاع غزة بالاستمرار في الاضراب أسوة بزملائهم في الضفة الغربية، ولكن معلمي القطاع لم يستجيبوا.

وعليه فإن المشكلة الحقيقية المتمثلة بانقطاع التعليم ما زال يُعاني منها طلبة القطاع الحكومي في الضفة الغربية والتي تشكل نسبتهم 48.57% وعددهم 522040 طالب وطالبة، وهم الذين تم حرمانهم من فرحة اليوم الأول في العام الدراسي الجديد 2007/2006، بسبب إضراب النسبة الأكبر من المعلمين والمعلمات ومجموعهم 28630 معلم ومعلمة، وقد لوحظ أن نسبة قليلة منهم تحصل على تعليم جزئي وغير منظم وعشوائي في بعض مدارس المحافظات الشمالية وبشكل خاص لطلبة التوجيهي الذين يبلغ عددهم حوالي 70 ألف طالب/ة. ولعل أبرز الآثار الناجمة عن انتهاك حق الطلبة/ت بالتعليم هو تسرب أعداد منهم وتشغيلهم في أعمال لا تليق بهم وملاحظة الانحرافات السلوكية عليهم إضافة إلى انفصام العلاقة بشكل كبير بين الطلاب ومعلميهم والتي ستؤثر مستقبلاً على نظرتهم لمعلميهم وللعملية التربوية بشكل عام.

وفي إطار التخفيف من حدة الإضراب ونظراً لما آل إليه قطاع التعليم الذي أوشك على الانهيار، فقد استمرت المحاولات من قبل وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني للضغط بهدف إيجاد حل للأزمة التربوية والخروج بحلول مرضية للمعلمين وإخراج الجهاز التربوي من حالة التشويش والإرباك التي وصلت إلى حد أصبح يؤثر على مستقبل جيل بأكمله، وقد تكالت تلك المحاولات بالنجاح جزئياً، حيث أعلن رئيس اللجنة المطالبة والأمين العام لإتحاد المعلمين يوم الأربعاء الموافق 2006/11/1 استثناء مرحلة الثانوية

العامة "التوجيهي". فيما استمرت المحاولات لحل إضراب المعلمين، وتم يوم الاثنين الموافق 2006/11/6 الإعلان عن تعليق إضراب المعلمين اعتباراً من يوم السبت الموافق 2006/11/11، حيث تم الاتفاق بين الحكومة وممثلي المعلمين وممثل عن الرئاسة بأن تبدأ وزارة المالية بإجراءات صرف 1000 شيكل فوراً لجميع موظفي قطاع التربية والتعليم كجزء من راتب شهر تشرين ثاني الحالي على أن تستكمل الوزارة دفع بقية الراتب في موعد أقصاه تشرين ثاني الجاري وأن تقوم الحكومة بجدولة مستحقات موظفي قطاع التربية والتعليم المتأخرة ابتداءً من 2007/1/1 وعلى أربع دفعات شهرية ومقابل وعد من الحكومة والرئاسة بالعمل على انتظام الرواتب بشكل شهري وأن تعمل الحكومة والرئاسة بالتوسط لدى البنوك لعدم اقتطاع القروض المستحقة على المعلمين من رواتبهم لشهري تشرين ثاني وكانون أول وعدم اقتطاع فوائد بنكية.

وضع قطاع التعليم في بعض مديريات الضفة الغربية خلال الإضراب:

أشار كل من مدراء التربية والتعليم لمديريات رام الله والبيرة ونابلس والخليل لباحثينا الميدانيين بأن المسيرة التعليمية في كافة المدارس تقريباً أصابها الشلل التام، وأن المحاولات التي تمت بحضور بعض المعلمين وبعض الطلبة في المدارس لا يمكن اعتبارها مكتملة، ولا بد من تعويضها مرة أخرى. كما أكد الجميع بأن الإضراب تمخض عنه العديد من الآثار السلبية على الطلبة والتي كان من أهمها أن الإضراب كان سبباً رئيسياً في انقسام العلاقة وانقطاعها ما بين الطالب ومعلمه وضعف الانتماء إلى المدرسة، وفي تسرب عدد كبير من الطلبة وتشغيلهم في أعمال لا تليق بهم، ووجود بعض الانحرافات السلوكية لدى بعض الطلبة، إضافة إلى التبعات على مستقبل الطلبة

وتحصيلهم العلمي نظرا لتأثر خطط الوزارة والمعايير الموضوعية من قبلها للتعليم. كما أشار مدراء التربية إلى عدم توفر محاولات جادة من المجتمع المحلي لحل أزمة التعليم خلال الإضراب، فيما يلي وصف للوضع في المديرية التالية:

أ. مديرية رام الله والبيرة:

بلغ عدد المدارس في المديرية 160 مدرسة وعدد المعلمين يُقارب 3300 معلم ومعلمة وعدد الطلبة 60000 طالب وطالبة منهم 4274 في المرحلة الثانوية العامة (التوجيهي) وخلال الفترة 9/1 - 2006/9/30 كانت نسبة الدوام في المدارس للطلبة والمعلمين والمدارس بين 35-36% وهذه النسبة لم تكن ثابتة لكافة المدارس، أما طلبة التوجيهي فكان لكل مدرسة خصوصيتها في وضع البرامج التي تتناسب مع المعلمين المتواجدين فيها سواء غير المضربين أو المضربين، إضافة إلى أن المدارس المغلقة شكلت ما نسبته 6% من المجموع الكلي للمدارس في مناطق مختلفة تركزت معظمها في القرى الشرقية من المديرية وفي المدينة نفسها.

وفي الفترة من 9/30 - 2006/10/16 ارتفعت نسبة الدوام في كافة المدارس، إضافة إلى مرحلة الثانوية العامة، ونسبة المعلمين والمعلمات المتواجدين في المدارس والطلبة إلى ما يُقارب 65% ولكن ظروف الدوام السابقة الذكر لم تتغير بشكل عام لكافة المراحل، وبعد 2006/10/16 ارتفعت النسبة إلى 80% في كافة المدارس ولجميع المراحل التعليمية، وزادت عن 90% للمرحلة الثانوية العامة وحتى إعلان رئيس اللجنة المطالبة باستثناء التوجيهي من الإضراب بتاريخ 2006/11/4.

ب. مديرية نابلس:

يبلغ عدد المدارس التابعة للمديرية 206 مدرسة (102 ذكور، 104 إناث) وعدد الطلبة 76398، (ذكور 37930، إناث 38468)، وعدد المعلمين، ذكور (2065) وإناث (2235)، وعدد الموظفين العاملين في المديرية 122 موظفاً، منهم 74 مضرب عن العمل و 48 على رأس عملهم، أما بالنسبة لعدد المعلمين المضربين فقد وصل إلى 2415 والمدارس التي دوامها جزئي بلغت 1516، أما المدارس المغلقة بشكل نهائي فكانت 6 مدارس.

أشار المسئولين في مكتب تربية وتعليم نابلس بأن المعدل الشهري لدوام الطلبة خلال الإضراب لا يتجاوز 20% لكافة طلبة المحافظة، أما فيما يتعلق بطلبة الثانوية العامة "التوجيهي" فقد كان الدوام جزئي في المديرية بين 3-4 حصص يومياً أي ما يعادل 70% من نسبة الدوام الحقيقي، وهناك ما نسبته 70% من مدارس المحافظة تقريباً ملتزمة بدوام طلبة التوجيهي.

ج. مديرية الخليل:

يوجد في محافظة الخليل مكتبين لمديرية التربية والتعليم أحدهما في شمال المحافظة والآخر في جنوبها، وعدد المدارس التابعة للمديرية 375 مدرسة، وعدد الطلبة (ذكور وإناث) يبلغ 151,079 طالب/ة، أما عدد المعلمين/ت فقد بلغ 6,953 معلم/ة. تجاوزت نسبة الموظفين المضربين في المديرية 70% في بداية الإضراب وعدد الطلبة الذين تلقوا تعليمهم خلال تلك الفترة قارب 40%-45%، وخلال الشهر الثاني للإضراب أصبح المعدل الشهري لدوام الطلبة 55%-60%. ومنذ تاريخ 2006/11/4 أصبح هناك دوام شبه كلي وخصوصاً لطلبة الثانوية العامة وطلاب الصف الأول الأساسي.

ثانياً: وضع القطاع التعليمي في القدس³⁶:

قطاع التعليم في القدس يعاني من المصاعب قبل الإضراب، وجاء الإضراب ليزيد من حدة المشكلة التي تتمحور حول محاولات الاحتلال إغلاق كافة المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية هناك وخاصة مدارسها، التي يبلغ عددها 37 مدرسة حكومية وكان من المتوقع أن يبلغ عدد طلبتها 13915. يعمل في مدارس القدس التي تقع داخل الجدار ما يقارب 750 معلم ومعلمة، وقد جاء إضراب القطاع التعليمي ليزيد من تفاقم المشكلة ومن تهديد المسيرة التعليمية هناك ليس فقط بسبب الإضراب بل بسبب نسبة الرسوب قبل الإضراب التي كانت تهدد بتسرب الطلبة من المدارس، لذلك كان لا بد من التعامل مع ملف التعليم في مدينة القدس بتمييز عن باقي مناطق الضفة الغربية. وقد أكد ذلك رئيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين خلال اجتماعه بحشد من المعلمين وأولياء الأمور وشخصيات وطنية تم الاتفاق في نهايته إلى تشكيل لجنة متابعة أنيط لها مسؤولية إجراء الاتصالات مع الحكومة والرئاسة لحل مشكلة معلمي القدس ودفع رواتبهم والعمل على إقامة صندوق لدعم التعليم هناك، إضافة إلى تشكيل مجلس أولياء أمور مركزي في مدارس الأوقاف الإسلامية في المدينة بما يضمن استمرارها وينقذها من المخاطر التي باتت تهدد وجودها على ضوء التسرب الكبير من هذه المدارس إلى مدارس البلدية.

³⁶ مصادر المعلومات هي: العاملين في مديرية التربية والتعليم في القدس وعلى رأسهم المديرية الفنية، ومقال بعنوان "الدراسة في مدارس القدس قد تستأنف بعد غد" في جريدة القدس يوم الخميس الموافق 2006/10/5 إضافة إلى خبر نشرته معاً على صفحتها الإخبارية بتاريخ 2006/11/1.

تظهر الجداول التالية حالة التعليم العام في مديرية القدس خلال الإضراب، فمن ناحية بلغ عدد الطلبة في مدارس مديرية القدس 12112 بينما كان من المتوقع أن يبلغ 13915، ومن ناحية أخرى فقد جاء في التقرير الذي ورد للهيئة من مكتب مديرية التربية والتعليم بأن نسبة تسرب الطلبة إلى مدارس البلدية والمدارس الخاصة بلغت 19%، وانخفضت هذه النسبة إلى 13% بتاريخ 2006/11/6. أما فيما يتعلق بطلبة التوجيهي الذين يبلغ عددهم 793 طالب وطالبة فلم تتجاوز نسبة دوامهم في الشهر الأول 12.5% وقد ارتفعت بتاريخ 2006/10/29 إلى 79.5% وأصبحت 92.4% بتاريخ 2006/11/6، وحالياً وبعد إعلان تعليق الإضراب بدءاً من يوم الثلاثاء الموافق 2006/11/7 فقد أصبح الدوام كاملاً لكافة المراحل، والجداول (أ و ب) التالية تبين وضع قطاع التعليم في مدينة القدس خلال فترة الإضراب.

ب. إحصائيات حول دوام مرحلة الثانوية العامة في القدس خلال الإضراب

| دوام جزئي | | دوام كلي | | التاريخ |
|------------|-------------|------------|-------------|-----------------------------|
| عدد الطلبة | عدد المدارس | عدد الطلبة | عدد المدارس | |
| 468 | 7 | 100 | 1 | أيلول |
| 373 | 4 | 405 | 6 | تشرين أول (2006/10/9) |
| 157 | 2 | 630 | 8 | تشرين أول (2006/10/29) |
| 60 | 1 | 733 | 9 | تشرين الثاني (2006/11/6) |

أما بشأن دور المجتمع المحلي في مديرية القدس تجاه القطاع التعليمي، فقد كان له دور ملموس في رفع نسبة الدوام الكلي من 15% إلى 39%، وفي رفع نسبة الدوام الجزئي من 4% إلى 17%، وكما يشير تقرير مديرية القدس فإن الدور الأعظم والأكبر كان نتيجة لدوافع المعلمين وخصوصية مديرية القدس التي يشعر فيها كل موظف ومعلم بخطورة الوضع في حال استمرار الإضراب، حيث عملت الوزارة وبشكل جدي على المحافظة على خصوصية هذه المديرية وقدمت راتب شهر كامل لموظفي المديرية بحيث ارتفعت نسبة الدوام الكلي إلى 79% في نهاية تشرين أول، وقد نجم عن الإضراب بعض الآثار السلبية التي تعرضت لها المديرية والطلبة في القدس تمثلت فيما يلي:-

1. فقدت المديرية ما نسبته 13% من إجمالي عدد الطلبة للعام الدراسي 2006-2007 حتى تاريخ 2006/11/8، فهي

حُرمت من أهم طموحاتها في رفع نسبة عدد الطلبة الذي تشرف عليهم وخاصة الذكور حيث أعاد الإضراب أعداد الطلبة إلى ما قبل العام 2005-2006.

2. واجهت المديرية مشكلة جديدة تتمثل في عدم القدرة على توفير المعلمين ذوي التخصصات العلمية النادرة وبشكل خاص لمدارس الذكور، وذلك بسبب فقدان المديرية مصداقيتها في قدرتها على توفير الأمن الوظيفي لهم.

3. تراجع مصداقية المديرية لدى أهالي الطلبة وقدرتها على توفير الجو التعليمي المناسب لأبنائهم مما دفع إلى نقلهم إلى مدارس البلدية أو الخاصة حيث اعتبر العام الحالي من أكثر السنوات التي سجلت فيها المديرية ارتفاع نسبة التنقلات من داخل المديرية إلى تلك المدارس بالرغم من أن الغالبية العظمى لم تستكمل إجراءات النقل الرسمية.

4. انخفاض مصداقية مديرية التربية والتعليم والوزارة بشكل عام لدى المدارس الخاصة ورياض الأطفال حيث لم تسجل سوى نسبة قليلة جداً من تلك المؤسسات وهي التي كانت تراجع المديرية بخصوص الكتب والأوراق الرسمية، علماً بأن المديرية لم تغلق أبوابها مطلقاً طوال فترة الإضراب.

ثالثاً: وضع مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية خلال الإضراب:

1. إحصاءات حول مكونات مؤسسات التعليم العالي³⁷:
تبين الإحصاءات الواردة في الجدول التالي توزيع الطلبة والعاملين في مؤسسات التعليم العالي للعامين الدراسيين 2005/2004 و 2006/2005 في الضفة الغربية وقطاع غزة:

³⁷ مصادر المعلومات هي: أرقام وإحصائيات حول واقع التعليم العالي في فلسطين، ومقابلة كل من: أ. إبراهيم عبد الحلیم مدير التطوير في مؤسسة التعليم العالي، غسان فخري عباس مدير دائرة التسجيل والقبول في جامعة بيرزيت ورامي بركات مسئول المساعدات المالية في جامعة بيرزيت.

2. مدى تأثير الإضراب على التعليم العالي:

أشار مسؤولي من مؤسسة التعليم العالي في رام الله، بأن الإضراب شمل جميع مؤسسات التعليم العالي التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث شل الإضراب بالكامل جميع الكليات الجامعية (فلسطين التقنية في طولكرم، فلسطين التقنية في العروب، فلسطين التقنية في رام الله للبنات) والكليات المتوسطة الحكومية (كلية الأمة في القدس)، التي بلغ عدد الطلبة والطالبات فيها في العام 2005 (2119)، حيث أضرب كافة العاملين فيها ولم يجلس الطلبة على مقاعد الدراسة منذ بداية العام 2006-2007³⁸. وقد استمرت حالة التعطيل حتى تاريخ 2006/11/4 إذ تم عمل تسوية بين اتحاد نقابات العاملين في الكليات وتم الاتفاق على وقف الإضراب وإنقاذ العام الدراسي وأصبح الدوام شبه كلي في كافة الكليات الجامعية والمتوسطة في الضفة الغربية. في حين استمرت حالة التعطيل واستمرار الشلل في العملية التربوية في كل من كلية ابن سينا للتمريض التابعة لوزارة الصحة في رام الله، والتي بلغ عدد طالباتها في العام 2005 (225 طالبة)، وكلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف في قلقيلية والتي بلغ عدد طلبتها في العام 2005 (112 طالب/ة)، حيث أنهما لا يتبعان مباشرة إلى التعليم العالي.

أما في قطاع غزة فلم تتأثر كافة المؤسسات التعليمية التابعة لمؤسسة التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم، بالإضراب واستمرت المسيرة التعليمية في كل من جامعة الأقصى، وكلية فلسطين التقنية في دير البلح وفلسطين التقنية في خان يونس التي تصنف ككلية

³⁸ تجدر الإشارة إلى أننا لم نتمكن من توفير معطيات رقمية حول أعداد الطلبة الذين سجلوا وما زالوا في هذه المؤسسات أو الذين انسحبوا منها في العام 2006، بسبب الشلل شبه التام في مؤسسة التعليم العالي، الذي كان من المتوقع أن تزودنا بهذه الإحصائيات الخاصة بالجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة التابعة للسلطة الفلسطينية.

جامعية، وكلية الدعوة الإسلامية في غزة التابعة لوزارة الأوقاف التي تعتبر كلية تصنف ككلية متوسطة.

استمرت العملية التعليمية في الجامعات والكليات المتوسطة والجامعية العامة والخاصة والتابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين ولم تتأثر بالإضراب الذي أعلنه موظفي القطاع الحكومي، كما لم تتأثر جميع هذه المؤسسات من حيث أعداد الطلبة المسجلين فيها ولم يتم خفض الأقساط. ففي جامعة بيرزيت على سبيل المثال أشار كل من مدير دائرة التسجيل والقبول ومسئول المساعدات المالية بداية بعدم وجود ما يُشير إلى امتناع أي طالب فلسطيني عن دخول الجامعة بسبب عدم قدرته على الدفع أو على وجود أي علاقة بين الإضراب واستتلاف أحد عن التسجيل، وأضاف مدير مكتب القبول والتسجيل بأن الجامعة تسلمت كتاباً من وزير التربية والتعليم العالي يطالب فيه بمراعاة الطلبة الجدد للعام 2006-2007، والذين يعمل ذويهم في القطاع الحكومي، وما قدمته الجامعة هو فقط إعطائهم مهلة زمنية قصيرة لا تتعدى الأيام لدفع كامل القسط للفصل الأول، وقد التزم جميع الطلبة الجدد بالدفع، ولم تعمل الجامعة على وضع استثناءات لأبناء موظفي القطاع الحكومي، وعددهم يُقارب 1600 طالب/ة. أما فيما يتعلق بطلبة الجامعة السابقين فقد اتخذت إدارة الجامعة بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة تسهيلات في الدفع³⁹.

³⁹ تجدر الإشارة إلى أن أعداد الطلبة الذين يستفيدون من التخفيضات في تزايد مستمر منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حيث كان هناك من 500-800 طالب وطالبة يدفعون فقط رسوم التسجيل البالغة 50 ديناراً أما خلال هذا العام فقد بلغ عددهم 2000 طالب وطالبة.

رابعاً: الجهة القائمة على إضراب القطاع التعليمي:⁴⁰

الجهة القائمة على الإضراب في القطاع التعليمي هي اللجنة المطالبة الموحدة للمعلمين الحكوميين، والتي تعتبر إحدى اللجان التي شكلتها الأمانة العامة لاتحاد المعلمين في العام 2000. وقد تأسست الأمانة العامة لاتحاد المعلمين في السبعينات من القرن الماضي، وهي مثلت عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج باعتبارها إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت المعلمين لأكثر من 30 عاماً في حركة المعلمين الوطنية والعربية والعالمية. عند قدوم السلطة طالب ممثلي المعلمين عن الفصائل المختلفة في الضفة والقطاع تشكيل نقابة للمعلمين تتبع الاتحاد العام وتمثل كافة الأطياف السياسية، ولكن تم رفض ذلك من قبل الأمانة العامة، وقام فصيل واحد بتنفيذ انتخابات الاتحاد الذي استحوذ عليه طيف واحد من الأطياف السياسية.⁴¹

⁴⁰ مصادر المعلومات هي مقابلة كل من: جميل شحادة أمين عام الأمانة العامة لاتحاد المعلمين، ونعيم عبود الناطق الإعلامي باسم اللجنة المطالبة للمعلمين، وسليم حمدان عضو اللجنة المطالبة للمعلمين، وحلقة نقاش في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول أزمة الإضراب والوسائل والحلول المقترحة لها، ومقالة بعنوان "اتحاد المعلمين: عدم حل قضية الرواتب سيؤدي إلى تصعيد الإضراب وزيادة الأخطار على السنة الدراسية" يوم الثلاثاء الموافق 2006/10/10 في صحيفة القدس، وخبر من وكالة معاً الإخبارية المستقلة بتاريخ 2006/11/1.

⁴¹ يشغل منصب الأمين العام للإتحاد الأستاذ جميل شحادة، كما تم بعد قدوم السلطة الفلسطينية تعيين الأستاذ محمد صوان كأمين عام للإتحاد من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ويقوم على إدارة شؤون الأمانة موظفون حكوميون مفرغون لذلك، ويقع عبء تغطية النفقات التشغيلية لفروع الإتحاد والمركز الرئيسي في رام الله على ميزانية السلطة الفلسطينية والمساعدات التي تقدم للإتحاد.

في العام 1997 تم تشكيل لجنة التنسيق العليا للمعلمين، حيث ضمت ممثلين عن كافة الفصائل عدا فتح، وخاض المعلمون إضراباً تدريجياً استمر لمدة 58 يوماً للمطالبة بتحسين رواتبهم، ولم يُحقق الإضراب مطالب المعلمين، ولكن تم في العام 2005 رفع رواتب المعلمين بعد تطبيق قانون الخدمة المدنية عليهم.

تضم اللجنة المطالبة الموحدة جميع الأطياف السياسية بما فيها حركة حماس وجزء منها من الأمانة العامة وآخر من الاتحاد العام للمعلمين الذي يضم كافة نقابات المعلمين الخاصة والوكالة والجامعات، واللجنة مكونة من 17 عضواً في الضفة الغربية يقابلهم 17 عضواً في قطاع غزة، لفتح أربعة ممثلين ولحماس أربعة ممثلين ولكل فصيل وطني آخر ممثل واحد، إضافة إلى بعض المعلمين النشطاء الذين لم يتم انتخابهم من قبل القاعدة العريضة للمعلمين في الضفة والقطاع. وبما أن اللجنة المطالبة لم تكن لها مؤسسة قانونية رسمية، وبما أن الاتحاد العام للمعلمين هو امتداد لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تم العمل على اعتبار الاتحاد العام للمعلمين الجسم النقابي الشرعي والمظلة القانونية التي تعمل اللجنة المطالبة الموحدة من خلاله، ضمن اتفاقات رسمية تتمحور حول تشكيل اللجنة التحضيرية لانتخابات نقابة المعلمين الحكوميين واللجنة المطالبة. ومن الجدير بالذكر أنه حصلت خلافات بين أعضاء اللجنة المطالبة خصوصاً ما بين ممثلي الكتلة الإسلامية والأعضاء الآخرين، انسحب أعضاء تلك الكتلة من اللجنة بعد صدور بيان عنها في 2006/8/21 بإعلان الإضراب، وكان من نتيجة ذلك اتخاذ قرار بالإجماع لأعضاء اللجنة المطالبة ممثلة بأمينها العام بإعفاء أمين اللجنة وهو ممثل الكتلة الإسلامية بسبب عدم التزامه بقرارات اللجنة المطالبة وتم انتخاب أمين جديد للجنة بدلاً منه.

بعد تعليق الإضراب بالاتفاق مع السلطة التنفيذية، قامت الأمانة العامة لإتحاد المعلمين بتشكيل اللجنة التحضيرية لنقابة المعلمين الحكوميين، بحيث يشارك فيها الجميع، بمن فيهم ممثلين عن الكتلة الإسلامية. ونقابة المعلمين في المدارس الحكومية هي إحدى النقابات التي سيتم تشكيلها للخروج بإطار نقابي مستقل يمثل فقط المعلمين في قطاع التربية والتعليم الحكومي، إلى جانب نقابة معلمى الوكالة ونقابة المدارس الخاصة ونقابة مدرسي الجامعات. وفي إطار التحضير لتشكيل تلك النقابة فقد تم تشكيل لجان فرعية على مستوى الوطن ولجان فرعية في كل مديرية، حيث تم دعوة جميع المعلمين إلى الانتساب إليها كونها ستشكل الإطار الشرعي المنتخب الذي يدافع عن حقوق المعلمين الحكوميين. تشير مصادر الأمانة العامة للإتحاد إلى أن خطوة تشكيل النقابة المذكورة أعلاه جاءت بعد قيام الحكومة بتشكيل جمعية نقابة المعلمين بقرار من وزير الداخلية، وترى الأمانة العامة في هذا القرار رغبة من الحكومة في خلق بلبلة وشق وحدة المعلمين، وتؤكد الأمانة العامة أن هذا الإجراء في جوهره وتوقيته يدل على نوايا الحكومة بعدم التزامها بما وقعت عليه تجاه المعلمين.

خامساً: محاولات لفرض الإضراب أو فضه بالقوة في قطاع التعليم:

ظهرت بعض الإشكاليات المرتبطة بفرض الإضراب أو فضه بالقوة في بدايات الإضراب خصوصاً في قطاع التعليم، إلا أن الحوادث من هذا القبيل لقيت استهجاناً واستنكاراً من الجميع سواء الجهات الرسمية أو النقابية، وقد تم تطويق تلك الحوادث وتلاشت بعد فترة وجيزة ليسير الإضراب بعد ذلك دون حوادث أو اعتداءات تذكر، فيما يلي بعض الأمثلة على تلك الحوادث:

1. قيام مجهولين باقتحام مدرسة بنات دورا الثانوية بتاريخ 2006/10/10 والعبث بمحتوياتها وتدمير جزء من أثاثها، ويُعتقد أن ذلك يأتي انتقاماً بسبب التزام المدرسين والطلبة بالدوام.
2. قيام مسلحين من أحد الفصائل بتاريخ 2006/10/1 بإطلاق النار باتجاه المدرسة الإسلامية في مدينة نابلس وذلك على خلفية أحداث غزة.
3. إصابة طالب من مدرسة تل للبنين، بعيار ناري في البطن ووصفت إصابته بين المتوسطة والخطيرة، وذلك إثر قيام عدة مسلحين بإطلاق النار في محيط المدرسة التي يتواجد قربها المصاب وعدد من زملاءه في القرية، وذلك على خلفيات محاولات المسلحين إبقاء المدرسة مغلقة خلال الإضراب.
4. اقتحام عدد من المثلثين والمسلحين يوم السبت الموافق 2006/11/4 لمدرسة المغتربين الأساسية في البيرة بهدف إخراج الطلبة من المدرسة في أحد أيام الإضراب مما أفرع المعلمات اللواتي تواجدن في ذلك اليوم في المدرسة.

5. وقوع مواجهات بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وبعض مدرسي المدارس والطلاب في محافظة شمال غزة على خلفية الإضراب.

وبخصوص موقف الجهات النقابية من أعمال الاعتداء على المدارس والمعلمين والطلبة، فقد أكدت الأمانة العامة للاتحاد ولجنتها المطالبة الموحدة في أحد بياناتها المؤرخ في 2006/9/2 استنكارها الشديد للإعتداءات الآثمة التي نفذت بحق بعض المدراء والمعلمين والاعتداء على المدارس وكسر بواباتها ومحاولة فرض جو من الرعب على المدارس في الضفة والقطاع نتيجة التزامها بالإضراب. وفي المقابل صدر بتاريخ 2006/9/7 بيان موقع من اللجنة المطالبة/الكتلة الإسلامية تم من خلاله استنكار محاولة البعض فرض الإضراب والقيام بمنع العديد من المدراء والمعلمين غير المضربين من الوصول إلى مدارسهم من خلال إغلاق المدارس بالأقفال وإطلاق الرصاص على الطلبة مما أدى إلى جرح بعضهم كما حدث في قرية تل، ودخول المسلحين على المدارس والغرف الصفية وإرهاب الطلبة ووضع الحواجز على الطرقات لمنع المعلمين والطلبة من الوصول إلى مدارسهم وتكسير سيارات المعلمين كما حدث في طولكرم⁴².

⁴² المعلومات الواردة جاءت نتيجة الرصد والتوثيق من خلال الزيارات الميدانية والمقالات الصحفية والإخبارية

استنتاجات

1. الجميع على قناعة بأن الوضع كارثي وقد ألحق الدمار والخراب في كافة مؤسسات وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية، خاصة وأن نسبة المعلمين والعاملين الملزمين بالإضراب تفوق 80%، وهم العاملين في كافة مؤسسات التعليم العام والعالي في الضفة الغربية، إضافة إلى أن المشكلة ذات حدين فالمعلمين والعاملين في قطاع التعليم يطالبون بحقوقهم في توفير رواتبهم التي تؤمن لهم الحياة الكريمة والطلبة/ات يطالبون بحقوقهم في التعليم، والحل السياسي كما يرى البعض هو الذي سيتمخض عنه دفع الرواتب وهو الكفيل بإنهاء الإضراب ووقف انتهاك حق 48,57% من الطلبة في الضفة الغربية.

2. الصراعات والخلافات السياسية بين أكبر فصيلين في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، انتقلت إلى ساحات المدارس وتم استخدام العنف من قبل الطرفين المتصارعين فيها، فأحدهما استخدم العنف لإغلاق المدارس والآخر استخدمه لفتح المدارس، والضحايا هم الطلبة ولم يثبت إذا كان الهدف من ذلك تحقيق مآرب سياسية للطرفين المتصارعين أو أن هناك طرف عنده رؤية بأن ذلك انتهاك لحق أطفال فلسطين بالتعليم، أو لأن في ذلك حق بالإضراب لتحقيق أهداف مطلبية كالحصول على الراتب.

3. للإضراب مخاطر جمة من أهمها انتهاك أهم حق للأطفال وهو الحق بالتعليم، وإن غياب هذا الحق بسبب تعطل العملية التعليمية من المتوقع أن يؤدي إلى مخاطر أخرى منها تسرب الطلبة من المدارس الحكومية، وظهور عمالة الطلبة، وتوقف التطور الذهني لديهم، وانتشار بعض السلوكيات الضارة، حيث تم ضبط فعلا العديد من

الطالبة بتهم تتعلق بارتكاب سرقات وتم احتجازهم في نظارات الشرطة.

4. الإضراب خلق حالة من الفوضى في مدارس ومديريات ومراكز وزارة التربية والتعليم فلا يوجد من يمكنه تحديد من هو الملتزم وغير الملتزم في الإضراب من الموظفين العموميين في قطاع التعليم سواء في المديريات أو المدارس أو حتى وزارة التربية والتعليم، ولكن الأكد أن هناك 522040 طالب/ة يُنتهك حقهم في التعليم بشكل منظم.

5. عدم انتظام الدوام في مديريات التربية والتعليم في المحافظات الشمالية أدى إلى عدم مقدرة الوزارة على الحصول على إحصائيات أو معطيات رقمية حول عدد المدارس المغلقة والمفتوحة وعدد المعلمين الملتزمين بالإضراب وغير ملتزمين والأهم عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم الجزئي والمحرومين منه كلياً.

6. الضرر الأكبر لحق بأبناء الفئات ذات الدخل المتدني وبالفقراء خصوصاً من الموظفين العموميين، حيث لم يتمكنوا كغيرهم من إلحاق أبناءهم بمدارس خاصة، وعليه فقد وقع معظمهم ضحية عدم دفع الراتب من جهة وعدم القدرة على تعليم أبنائهم من جهة أخرى.

7. إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المراكز الخاصة، وعودة مظاهر التعليم الشعبي الذي نشهد بعض صورته في الوقت الحالي في الجوامع والأندية والمؤسسات والجمعيات والمباني العامة والتي يشجعها الاتحاد العام للمعلمين كإحدى طرق التخفيف من حدة الأزمة خاصة لطلبة/ات التوجيهي.

8. المجتمع المحلي ومجالس أولياء الأمور كان لهم دور سلبي في معظم مناطق الضفة الغربية كونهم لم يساهموا في اتخاذ خطوات وإجراءات عملية في حل الإضراب أو في تحديد مواقفهم منه

والتزموا بدورهم التقليدي في خدمة المسيرة التعليمية في الظروف العادية.

9. شهد إضراب المعلمين تدخلا من عدد من كبار المسؤولين سواء، مستشارين أو مدراء عامين، شاركوا في الإضراب وفي الترويج له لاعتبارات سياسية حزبية.

الجزء الثالث: أثر الإضراب على قطاع الصحة

يعد الحق في التمتع بالخدمات والرعاية الصحية أحد أهم حقوق الإنسان، ولذلك ضمن القانون الأساسي الفلسطيني هذا الحق ضمناً من خلال بعض موادّه في الباب الخاص بالحقوق والحريات العامة ومنها المواد (16، 22، 29). كذلك أكدت المواثيق الدولية حق الإنسان في الصحة، وإعتبرته من الحقوق الأساسية، ظهر ذلك من خلال المادة 15 فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 فقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤكد على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.

لقد أصيب قطاع الخدمات الصحية الحكومي بشلل شبه تام، بسبب الإضراب، حيث توقفت مستشفياته وعياداته ومراكزه الصحية عن تقديم خدماتها إلى المواطنين، باستثناء الحالات الطبية الطارئة. وقد تأثرت الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية الحكومية بصورة كبيرة وخطيرة وبدرجات متفاوتة خلال الإضراب سواء كانت هذه الخدمات وقائية أم علاجية، فمنها ما تعطل بالكامل ومنها ما تعطل بصورة جزئية.

سنركز في هذا التقرير على بيان أثر الإضراب على الخدمات الصحية الحكومية خصوصاً في الضفة الغربية، حيث أن قطاع غزة لم يشهد إضراباً وتعطيلاً عن العمل⁴³، وسنفحص الإستثناءات

⁴³ أجرى باحث الهيئة في قطاع غزة عدة مقابلات مع مسؤولين صحيين ونقائيين وقام بجولات ميدانية لمرافق وزارة الصحة والمستشفيات الرئيسية وأكد بأن الإضراب كان لفترة محدودة في الأسبوع الأول من شهر 2006/9 وبالتزام عدد ضئيل من الموظفين، وبعد ذلك إستمر العمل في القطاع الصحي الحكومي كالمعتاد طيلة مدة الإضراب.

الطارئة التي جرى التعامل معها ومدى إنسجامها مع المعايير الدولية لتقديم الخدمات الصحية في ظل الإضرابات، وهل أتيح للمواطن الفلسطيني الاستفادة من تلك الاستثناءات بشكل سلس وميسر. وسيعطي التقرير إحصاءات رقمية تظهر المتغيرات التي برزت في قطاع الصحة الحكومي في ظل الإضراب مقارنة بفترات سابقة.

أولاً: نظرة حول الحق في الإضراب والحق في الصحة في ظل المعايير الدولية

تختلف نظرة دول العالم إلى الحق في الإضراب وعلاقته مع الحق في الصحة وتقديم الخدمات الصحية، فبخصوص الحق بالإضراب يتمتع به في بعض البلدان كل العمال سواء في القطاع العام أو الخاص وبغض النظر عن الآثار المترتبة على المصلحة العامة من جراء التوقف عن العمل في مؤسساتهم، بينما في بلدان أخرى يحرم الموظفون العموميون من الحق في الإضراب وكذلك المستخدمون في الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك تعتبر كثير من البلدان الإضرابات في أوضاع الطوارئ محرمة. إن منظمة العمل الدولية اعترفت بالحق في التنظيم النقابي وممارسة الحق في الإضراب، ومع ذلك فإنه من الأمور المعترف بها في إعلان منظمه العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين التي عقدت في جنيف وأعلن اختتامها في 18 يونيو 1998، أن كبار الموظفين العموميين من المستويات العليا أي الذين يمارسون السلطة باسم الدولة يحرمون من الحق في الإضراب، وقد يشمل هذا التحريم الحق في الإضراب بالنسبة للموظفين العاملين في المواقع التي تقدم خدمات أساسية. كما تم استثناء بنود الخدمات الأساسية والطوارئ من إضراب الموظفين

العموميين ضمن معايير حيث عرّفت منظمة العمل الدولية الخدمات الأساسية بأنها تلك (الخدمات المقدمة من أي طرف سواء كانت مقدمة من الحكومة أو من أي شخص آخر والتي يؤدي انقطاعها إلى تعريض الحياة أو الصحة أو السلامة الشخصية لكل أو بعض السكان للخطر)⁴⁴.

أشارت منظمة العمل الدولية في إرشاداتها حول تشريعات العمل إلى الحق في الإضراب وعلاقته بالخدمات الأساسية ومنها الخدمات الصحية، واستدلت على ذلك بقوانين حول الحق في الإضراب في عدة دول في العالم تناولت فيه الاستثناءات والحالات التي يحظر فيها الإضراب، ومن الأمثلة على ذلك القانون الهنغاري حول الحق في الإضراب لسنة 1989 حيث أكدت المادة 3 منه عدم جواز اللجوء للإضراب إذا كان يهدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحياة والصحة والأمن والبيئة البشرية للخطر أو يعرقل الوقاية من الأضرار الأساسية. وقانون العمل لجمهورية الدومينيكان لسنة 1992 الذي أكد أيضا عدم جواز الإضراب والخروج من العمل المتضمن خدمات أساسية قد يؤدي انقطاعها إلى تعريض حياة أو صحة أو أمن أي شريحة من السكان للخطر. وقانون العمل لساحل العاج لسنة 1992 الذي تضمن أيضا عدم السماح بالإضراب عندما يؤثر الإضراب في خدمة أساسية معينة قد يعرض انقطاعه حياة أو صحة أو سلامة كل أو بعض السكان للخطر. وفيما يخص إعتبار الخدمات الصحية من بين الخدمات الأساسية إسترشدت منظمة العمل الدولية بقوانين بعض الدول الأخرى ومنها قانون العلاقات الصناعية في سيشيل لسنة 1993 وقانون العلاقات الصناعية في سوازيلاند لسنة

www.ilo.org/public/arabic/dialogue⁴⁴

1996 اللذين إعتبرا خدمات المستشفيات أو الخدمات الطبية من بين الخدمات الأساسية.

كذلك أكدت منظمة الصحة العالمية في بيان لها صادر بتاريخ 2006/11/16 أن الخدمات الصحية الأساسية يجب أن تستمر خلال الإضراب، ويفهم من ذلك البيان أنه لا يجوز وقف تلك الخدمات للمواطنين، ومنها خدمات الطوارئ والمرضى المزمنين وإستقبال الحالات في مراكز الصحة الأولية.

نستنتج من هذه الأمثلة أن الحق في الإضراب هو ليس حق مطلق، وإنما هناك محاذير وضوابط لا بد من أخذها في الإعتبار عند تنفيذ الإضراب بما يراعي التوازن بين حق المضربين وحقوق الأفراد العاديين في الحصول على خدمات صحية هي في حقيقتها خدمات أساسية لا يمكن بأي حال الاستغناء عنها أو تأجيلها.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة للمواطنين ومدى تأثيرها بالإضراب:

الخدمات المقدمة من الوزارة وانعكاسات تعطيلها:

تقدم وزارة الصحة خدماتها الصحية للمواطنين من خلال المستشفيات الحكومية التابعة والعيادات والمراكز الصحية التابعة لها، والوزارة هي المسؤولة عن مراقبة الخدمات الصحية والإشراف على السياسات الصحية في فلسطين. والخدمات التي يتلقاها المواطنون في المجال الصحي متعددة فهناك خدمات للمرضى غير الدائمين الذين لا يحتاجون للمنام في المستشفى، وخدمات لمرضى يلزم دخولهم للمستشفيات كالحالات المرضية التي تحتاج للمبيت ومنها العمليات الجراحية والولادة وغسيل الكلى....، كما أن هناك علاجات سريعة كإعطاء أدوية وطعومات وإشراف على الحوامل وعلاج طب الاسنان. أيضا فإن الوزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات العلاجية التي تعطى من خلال التأمين الصحي حيث أن 80% من المواطنين الفلسطينيين مؤمنين صحيا (تأمين موظفين حكوميين، وتأمين عمال، وتأمين أسر الشهداء وتأمين الجرحى والأسرى)، أما الخدمة أو الصحة الوقائية فتقدم مجاناً⁴⁵.

⁴⁵ مقابلة مع الدكتور بلال العبوشي مدير عام المستشفيات في الضفة الغربية بتاريخ 2006/11/5، ومقابلة مع د. أسعد رملوي مدير عام الرعاية الأولية والصحة العامة في وزارة الصحة بتاريخ 2006/11/7، ومقابلة مع حسام حريم الوكيل المساعد للشؤون الادارية والمالية بتاريخ 2006/11/7 ومقابلة مع اسامة النجار رئيس اتحاد نقابات المهنة الصحية بتاريخ 2006/11/2.

لقد إنعكس تعطل تقديم الخدمات الصحية سلبا على الموظفين الحكوميين (ما يقارب 165 ألف موظف) وعائلاتهم لأنهم هم المستفيدون بالدرجة الأولى من التأمين الصحي. كما أن هناك مشاكل جمة تواجه قسم التأمينات في الوزارة خصوصا لمن يرغبون بعمل تأمينات جديدة أو تجديد مدة التأمين المنتهية، حيث تعطل ذلك، بإستثناء بعض الحالات الطارئة التي جرى التعامل معها كحالة الأشخاص المصابون بالسرطان ويحتاجون للعلاج في الخارج، حيث سمح بتجديد تأميناتهم. كما تأثرت مسألة صرف الأدوية بشكل كبير نتيجة عدم تقديمها من خلال صيدليات الصحة الملتزمة بالإضراب. كما كان لتعطل قطاع الصحة آثار إجتماعية برزت، خصوصا في إطار علاقة المواطنين بالأطعم الطبية في العيادات والمستشفيات نتيجة لعدم تقديم العلاج لهم ونتيجة لعدم تفهم المواطنين لطبيعة الإضراب وما رافق ذلك من تهديدات.

ومن الخدمات التي توقفت وتعطلت بسبب الإضراب أيضاً إصدار شهادات الميلاد وشهادات الوفيات، وإخراج ملفات المرضى، وتوقف نقل الطواقم الطبية إلى المواقع، وإصدار التأمينات. كما أن لاستمرار التعطل في القطاع الصحي آثارا سلبية عامة على النظام الصحي في فلسطين والدول المحيطة خصوصا بالنسبة للأمراض السارية والأوبئة ومقاومة الحشرات.

أما بخصوص التحويلات الطبية فقد إستمرت بالنسبة للحالات الطارئة والملحة في ظل الإضراب. وبعيدا عن الإضراب فقد طرأ بوجه عام انخفاض على التحويلات الخارجية بعد إستلام الوزارة الجديدة لمهامها، ولم يأت ذلك نتيجة العجز في الخدمات أو على حساب إحتياجات المرضى، وإنما نتيجة حسن الإدارة والترشيد في هذا

الموضوع. فقد كانت نفقات هذا التحويل حوالي 165 مليون شيكل في العام 2005، بينما إنخفضت مليون شيكل فقط في العام 2006، وذلك نتيجة لتحويلات المرضى لمستشفيات الداخل وخاصة مستشفى المقاصد، وهذه الحالات يجري تقييمها طبياً من خلال لجنة مشكلة لهذا الغرض، وعلى ضوءها يعطى قرار التحويل من عدمه.

أيضا توقفت بسبب الإضراب مسألة الرقابة على الأدوية والمواد الغذائية ومياه الشرب والصرف الصحي، على سبيل المثال لم يتم خلال فترة الإضراب أخذ العينات الروتينية من الفحوص المسحية لمياه الشرب والمواد الغذائية، كما لم تتلق الوزارة أية تقارير من المراكز الصحية المنتشرة في المحافظات حول ذلك وهو ما يعني التعطل شبه الكلي لدور الوزارة في هذا المجال. وقد لوحظ أنه في حالات إستثنائية تم فحص المياه المستخدمة في حالة مرضى الكلى نظرا لخطورة ذلك ولكون معالجة هؤلاء المرضى من الحالات الطارئة.

ظروف تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في ظل الإضراب:

جرت العديد من الترتيبات لتفادي الإنقطاع الكامل لتقديم الخدمات الصحية بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالقطاع الصحي، مع ذلك فإن الظروف التي تقدم من خلالها تلك الخدمات تبدو غير مرضية سواء من ناحية التعامل مع الحالات المرضية الواردة للمستشفيات أو من ناحية تقديم تلك الخدمات في فترات محدودة وبطاقم طبية محدودة، وهو ما يعكس بصورة حقيقية عدم كفاية تلك الترتيبات الإستثنائية. نسلط الضوء فيما يلي على ظروف تقديم خدمات الصحة العامة والرعاية الأولية في ظل الإضراب للمواطنين خصوصا الأطفال والنساء وكبار السن.

فيما يتعلق بالخدمات الصحية الوقائية فهي تشكل ما نسبته 50% من العلاجات التي تقدم للمواطنين، ويشكل التطعيم 10% من الطب الوقائي، بالرغم من ذلك فإن تقديم خدمة التطعيم إقتصرت على فتح العيادات ليوم واحد، هذا مع إستثناء الحالات التي لا يمكن تأخيرها كالأطفال عمر يوم واحد الخاصة بالتهاب الكبد B، حيث من سياسات الوزارة تزويد جميع المستشفيات الخاصة بهذا الطعم⁴⁶. وحول شكاوى المواطنين ومواجهتهم صعوبات بالغة في الحصول على التطعيمات، فقد لوحظ أن هنالك أعداد كبيرة من المواطنين تراكت بدون حصولها على الأمصال نتيجة الإضراب، وعندما تم فتح يوم للتطعيم توافد هؤلاء المواطنون على العيادات الطبية التابعة لوزارة الصحة، مما خلق حالة من الفوضى والازدحام، وظهر هذا على وجه الخصوص في المدن الكبيرة كالخليل ونابلس ورام الله. نتيجة لذلك جرت بعض الترتيبات التي تناولت تحديد الأولوية في التطعيم لأولئك الأطفال حديثي الولادة والذين مضى وقت طويل على عدم تطعيمهم، وزيادة طاقم التطعيم في بعض المراكز الصحية خاصة تلك التي شهدت وتشهد اقبالا شديداً مثل مراكز المدن، كما تم افتتاح أماكن للتطعيم بجانب تلك المراكز لحل مشكلة الازدحام كما حصل في مدينة الخليل. وفي جميع الأحوال لم يتم زيادة عدد أيام التطعيم. إضافة لذلك تعمل المراكز الصحية في المحافظات على تقديم خدمات طوارئ الرعاية الأولية كالتطعيمات المتعلقة ببعض الحيوانات ولسعات الحشرات، وفي أغلب الأحيان يقوم الأطباء وليس الممرضون بإعطاء هذه التطعيمات نظراً لالتزام الممرضين التام في الإضراب أكثر من الأطباء⁴⁷.

⁴⁶ بخصوص التطعيمات ضد مرض الحصبة أفاد مسؤولون، أنه يمكن من الناحية الطبية تأخيرها نسبياً ولا يوجد مشكلة

في هذا الجانب.

⁴⁷ مقابلة مع أحد المسؤولين في وزارة الصحة في شهر 11/2006.

فيما يتعلق بالخدمات العلاجية، فهناك مرضى مزمنين تم الاتفاق مع الأطباء على تزويدهم مرتين في الشهر بالأدوية، هنالك تقديرات بأن 13% من أهل فلسطين هم مرضى مصابون بالسكري. وما نسبته 10% مرضى شرايين وقلب، وهنالك نسبة كبيرة من كبار السن الذين يعانون من التهابات مزمنة. ومن الواضح أن فتح عيادات الصحة مرتان في الشهر لا يمكن أن يغطي جميع احتياجات هذه الفئة.

أمثلة على المشاكل والمعوقات التي تواجه المواطنين نتيجة تعطل المرافق الصحية:

من الأمثلة الحية التي تعكس بعضاً من المشاكل والمعوقات التي تواجه المواطنين بسبب الإضراب في القطاع الصحي، والتي رصدتها الهيئة من خلال الجولات الميدانية للمرافق الصحية الحكومية، بناء على ما أفاد به مواطنون لها، فهي كما يلي⁴⁸:

أ- الإفادة الأولى: المواطن (ع، ق) من مدينة الخليل، والذي أفاد أنه بتاريخ 2006/10/14 توجه بإبنيه الاثنيين التوأمين البالغين من العمر 70 يوماً إلى عيادة الصحة الواقعة في منطقة عين سارة بالخليل بهدف التطعيم، ولم يتمكن من تطعيمهما في ذلك اليوم، وإستمر بالمحاولة بعد ذلك مدة 45 يوماً أخرى دون جدوى. وقال المواطن

⁴⁸ للمزيد حول بعض الحالات العملية التي تظهر صورة الصعوبات التي تعرض لها المواطنين في تلقي الخدمات الصحية، أنظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية. 15 تشرين الثاني 2006 (من أبرز تلك الحالات وفاة امرأة تبلغ من العمر 75 عاماً بعد مرور 15 دقيقة على رفض إستقبالها في قسم الطوارئ).

المذكور في إطار توضيح الأمر (توجهت بأبنائي بالتاريخ المذكور وبرفقة أمهما إلى عيادة الصحة منذ الصباح الباكر حوالي الساعة السابعة صباحاً فوجدت أمامي أكثر من أم تحمل طفلها منتظرة دورها لكي تطعمه، والمعاناة كانت كبيرة بسبب حالة الفوضى الشديدة والانتظار في العراء تحت أشعة الشمس، عدا عن الازدحام الشديد بسبب تراكم الناس وتجمعهم للتطعيم في يوم واحد بالإضافة إلى أن عدد الممرضات اللواتي يطعن الأطفال واحدة فقط. انتظرت زوجتي من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة من بعد العصر ولم تحصل على الطعم وكثير من الأمهات غادرن العيادة من دون أن يتمكن من تطعيم أطفالهن).

ب- الإفادة الثانية: المواطن أ، ق من رام الله، الذي أفاد بأنه تعرض لإصابة بعيار ناري في يده أثناء شجار في إحدى قرى رام الله، وتوجه في شهر 9/2006 إلى مستشفى الشيخ زايد للعلاج، فرفض المستشفى المذكور علاجه إلا بعد دفع مبلغ 1000 شيكل تحت الحساب، ونتيجة ضعف قدرته المالية، توجه مباشرة إلى مستشفى رام الله الحكومي الذي رفض أيضاً تقديم العلاج له بحجة الإضراب، فما كان منه إلا الذهاب إلى مستشفى خالد الذي بدوره استقبله وقدم العلاج له.

ج- الإفادة الثالثة: مواطنة من رام الله لم تذكر اسمها، حيث لدى سؤالها من قبل باحث الهيئة الميداني أثناء وجودها في مديرية صحة رام الله للحصول على دواء لزوجها عن مدى تأثرها نتيجة الإضراب وتعطل الصيدلية، أفادت بأن الدواء الذي يحتاجه زوجها موجود ومتوفر، لكن المشكلة هي في عدد الأيام والساعات التي تفتح بها صيدلية الصحة وهي غير كافية ولا تلبي احتياج المرضى، وأضافت

المواطنة بأن زوجها مصاب بتصلب الشرايين وهو بحاجة دائمة ومستمرة للدواء، وفي أحيان كثيرة تضطر لشراؤه من الخارج نتيجة إغلاق الصيدلية مع أنه باهض الثمن ومكلف.

د- الإفادة الرابعة: مواطن إسمه محفوظ لدى الهيئة، أفاد المواطن أنه بتاريخ 2006/11/15 توجه بزوجته الحامل إلى مستشفى رام الله الحكومي وذلك لشعورها بأنها ستضع مولودا، وكانت في حالة صعبة وهي تحمل تأمين صحي حكومي، رفض الأطباء في مستشفى رام الله استقبالها بحجة أنها ليست حالة حياة أو موت. مما دفع المواطن إلى الذهاب إلى مستشفى خالد التخصصي حيث أجريت لها عملية جراحية قيصرية وكانت في حالة حرجة. المواطن عبر عن استيائه من تصرف الأطباء والطاقم المناوب مساء ذلك اليوم المذكور. وقال أيضا انه موظف حكومي ومؤمن وان حالة زوجته كانت في خطر ومع ذلك رفض الأطباء استقبال حالة زوجته مما دفعه إلى الذهاب إلى المستشفى المذكور ودفع مبلغ 4000 شيكل مع أن التأمين يغطيه.

هـ- الإفادة الخامسة: شكوى المواطنة حليلة محمد البرغوثي (36) عاما التي تقدمت بها للهيئة، حيث أفاد زوجها إبراهيم علي البرغوثي من قرية بيت ريماء/ رام الله، بأن زوجته وصلت إلى قسم الطوارئ بمستشفى رام الله الحكومي يوم الأربعاء الموافق 2006/11/8، وهي بحالة ولادة مع وجود نزيف حاد، وقد رفض مستشفى رام الله استقبالها بحجة الإضراب رغم خطورة حالتها، مما اضطرها للبحث عن بدائل أخرى، الأمر الذي ضاعف حالتها الصحية، مما أدى في نهاية الأمر إلى وفاة جنينها بعد أن دخلت إلى مستشفى الرعاية التخصصي حيث أجريت عملية جراحية.

ثالثاً: مدى تأثير أداء المستشفيات الحكومية في ظل الإضراب:

1. معطيات إحصائية حول واقع المستشفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

- يوجد في فلسطين 76 مستشفى بشكل عام موزعين على النحو التالي:
- 24 مستشفى حكومي في الأراضي الفلسطينية، موزعة مناصفة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 28 مستشفى تتبع لمنظمات صحية غير حكومية منها 20 مستشفى في الضفة الغربية و8 في قطاع غزة .
- 1 مستشفى "واحد" يتبع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- 23 مستشفى خاص موزعة كالتالي: 21 مستشفى في الضفة الغربية و2 "اثنين" في قطاع غزة.

تشرف وزارة الصحة على هذه المستشفيات وتختلف علاقة الوزارة تبعاً لمرجعية هذه المؤسسات الإدارية، فمثلاً المستشفيات الحكومية تشرف وزارة الصحة عليها اشرافاً كاملاً ادارياً ومالياً وفنياً، أما بقية المستشفيات فتتلخص علاقة الوزارة بالدور الرقابي والاشرافي والتنظيمي من نواحي الترخيص والإشراف والمتابعة وفقاً لقانون الصحة العامة. كما ويوجد دور رقابي لوزارة الصحة على هذه المستشفيات بحيث يجب وبحكم شروط وزارة الصحة أن تقدم هذه المستشفيات تقاريرها عن فعاليات وأنشطة المستشفى لوزارة الصحة بشكل دوري كل شهر. كما ويقوم طاقم من قسم الصحة العامة بعمل زيارات مستمرة لهذه المستشفيات للاطلاع على أوضاعها عن كثب. وبسبب الإضراب فقد تعطل الدور الرقابي والإشرافي للوزارة على تلك المستشفيات والمؤسسات الصحية حيث لا يوجد موظفون يقومون

بتلك المهام أو إستقبال التقارير من المستشفيات التي ترسل عادة للوزارة.

وبخصوص عدد العاملين الكلي التابعين لوزارة الصحة، تشير مصادر الوزارة أن عدد موظفي قطاع الصحة الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 15 ألف موظف وموظفة⁴⁹. منهم 1108 أطباء في الضفة الغربية و1543 في قطاع غزة وعدد الممرضين 1187 ممرض في الضفة الغربية و2244 ممرض في قطاع غزة وعدد الموظفين الإداريين 1610 موظف في الضفة 2292 في القطاع وفي المهن الصحية 492 في الضفة و968 في قطاع غزة⁵⁰. هذا وتشير التقديرات أن عدد المضربين في هذا القطاع تصل إلى 80%، فيما تصل مجموع رواتب الموظفين بشكل عام تصل إلى 7 مليون دولار شهرياً، أربعة ملايين دولار في الضفة وثلاثة ملايين دولار في قطاع غزة.

وفقاً للمعطيات العامة تقدم وزارة الصحة خدمات صحية لما يقارب 4 ملايين مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتولى بنسب عالية تقديم بعض الخدمات الضرورية من ذلك على سبيل المثال خدمات العمليات الجراحية بنسبته تصل إلى 72.5% وخدمات الرعاية المتخصصة للمرضى في المستشفيات بنسبة تصل إلى 73.5%. وعموماً تغطي وزارة الصحة ما نسبته 65% تقريباً من متطلبات الصحة العامة في فلسطين⁵¹.

⁴⁹ مقابلة مع حسام خريم الوكيل المساعد للشئون الإدارية والمالية بتاريخ 11/7م2006

⁵⁰ مقابلة مع احد المسؤولين في الوزارة في شهر 11/2006.

⁵¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية. 15 تشرين الثاني 2006.

2. مدى تأثير عمل المستشفيات الحكومية أثناء الإضراب:
هناك إنخفاض واضح في حجم الإشغال⁵² في المستشفيات الحكومية بصورة حادة بالمقارنة مع العام السابق حيث وصلت نسبته هذا العام إلى 20% مع وجود تفاوت في بعض المستشفيات (انظر الجدول رقم 1)، في حين قاربت النسبة 80-90% في العام السابق. ومن أبرز المؤشرات الأخرى على تأثير أداء المستشفيات هو نسبة الإدخال في بعض المستشفيات، حيث انخفضت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في نفس الشهر من العام الماضي، فقد بلغت حالات الإدخال في 7 مستشفيات حكومية في الضفة الغربية في شهر 9/ 2005 (9148 حالة إدخال مبيت)، مقابل (2991 حالة ادخال مبيت) في شهر 9/ 2006. ومن المؤشرات الأخرى على انخفاض حجم العمل بسبب الإضراب المعطيات الواردة من أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية في 7 مستشفيات في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الحالات التي تم علاجها في تلك الأقسام دون إقامة في المستشفى (55323 حالة) في شهر 9/ 2005، في مقابل (7413 حالة) في شهر 9/ 2006.

وللمزيد من التوضيح حول تأثير عمل المستشفيات الحكومية خصوصا في الضفة الغربية، أنظر المعطيات الرقمية في الجدول التالي والتي تشير عموما إلى انخفاض واضح وملحوس في حجم الخدمات التي كانت تقدمها المستشفيات الحكومية مقارنة بين عامي 2005-2006 حيث تم أخذ عينة من بعض المستشفيات الحكومية وإجراء مقارنة بين شهري أيلول في هذين العامين، وهو ما يؤكد أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الخدمات، وهو ما يعكس صورة وأبعاد تعطل العمل على حياة المواطنين وحقهم في التمتع بالخدمات الصحية المتاحة على الأقل في الوضع العادي.

⁵² المقصود هنا هو نسبة إشغال السرير أي كم يبقى السرير في المستشفى محجوزاً.

وبالمقارنة مع المستشفيات الحكومية يشير مسؤولون صحيون أن نسبة الإشغال في المؤسسات الصحية الخاصة بلغ خلال الإضراب 100% تقريبا مقارنة بالسابق حيث كان الإشغال بها لا يتعدى 70%، ونتيجة لهذا الإقبال المتزايد على هذه المستشفيات لجأت إدارات تلك المؤسسات إلى شراء أسرّة إضافية كما وتم استيعاب المرضى في بعض الحالات في ممرات المستشفيات وفتح غرف إضافية.

وتشير بعض المعطيات أن الحالات الطارئة التي استثنيت من الإضراب لم يتم التعامل معها بالتزام كامل من قبل بعض الأطباء والمرضى والطواقم العاملة في بعض المستشفيات والعيادات الصحية، كما لم يكن هناك أي رقابة من النقابات على مدى الالتزام، وهو ما خلق صعوبات إضافية لدى المواطنين في تلقي الخدمات الصحية الطارئة والاستثنائية، ويمكن الرجوع إلى إفادات المواطنين السابقة في هذا المجال.

وبشأن الخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية، فقد تأثرت كما ذكرنا في معظم جوانبها، ومن أبرز الخدمات التي تأثرت بشكل كبير تعطل العيادات الخارجية والعمليات الجراحية المستعجلة وهناك مواعيد لعمليات تم حجزها مسبقاً قد تأجلت نتيجة للإضراب، كما تعطل العمل في أقسام الفحوص المخبرية والأشعة، كما توقفت أيضا جميع الخدمات الإدارية باستثناء الإجراءات المتعلقة بخدمة التحويلات الخارجية فقد ظلت سارية العمل.

وحول موضوع توفر الأدوية في مستودعات وصيدليات الصحة، فقد أشار مسؤولون أن هنالك نقص حقيقي مرتبط بالميزانية، وهنالك إتصالات بهدف جلب المستلزمات الطبية من خلال المنظمات غير الحكومية، كما أن هناك علاقات مفتوحة مع المؤسسات الصحية الدولية لهذا الغرض.

وحول عمل أقسام المنامات في المستشفيات ونتيجة نقص الخدمات في هذا المجال وعدم الإستقبال، فقد تقلصت أعداد المرضى النزلاء، وأكثر المناطق تضرراً هي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل مدن الخليل ونابلس ورام الله حيث الإقبال في الوضع العادي كبيراً. ووفقاً للمعلومات الواردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد تأثرت بسبب الإضراب الأقسام المختلفة في المستشفيات وتصادت وتيرة التأثير بصورة تدرجية طيلة فترة الإضراب، من ذلك توقف مراكز الرعاية الصحية الأولية عن العمل بإستثناء فتح المراكز لأيام محدودة، وتوقف عمل أقسام الولادة العادية إلا للنساء الحوامل في مرحلة المخاض الأخيرة وهو ما إضطر حوالي (4500) امرأة إلى اللجوء إلى خدمات ولادة بديلة، وإقتصار قبول الحالات الطارئة القصوى بقرار المسؤول الطبي، إلى أن وصل الأمر في 206/11/7 إلى إصدار النقابات الصحية تعليمات بإقفال غرف الطوارئ والتوقف عن إستقبال النساء الحوامل وإقفال مراكز الرعاية الصحية الأولية، في خطوة تعكس تشديد الإجراءات النقابية وهو ما أدى إلى إنخفاض واضح في إستقبال المرضى (على سبيل المثال إنخفض عدد المرضى في مستشفى الأميرة عليا من 57 في 2006/11/7 إلى 20 في 2006/11/12، وفي مستشفى أريحا من 20 إلى 6 في ذات التواريخ). وفي صورة تعكس مدى تراجع أداء المستشفيات الحكومية خلال الإضراب، فقد سجلت زيادة في نسبة الوفيات في بعض

مستشفيات وزارة الصحة خلال شهر أيلول من العام 2006، على سبيل المثال إزدادت النسبة في أحد المستشفيات من 1.3% إلى 3.6%⁵³.

رابعاً: الجهات القائمة على الإضراب في القطاع الصحي:

جاء إضراب القطاع الصحي بمبادرة من نقابة التمريض ونقابة المهن الصحية، وهذه النقابات تقوم بالتنسيق مع نقابة الأطباء⁵⁴ لوضع برنامج لإدارة الإضراب وبحث المستجدات ووضع الآليات المختلفة للحالات الاستثنائية واستقبال الحالات الإنسانية. كما تقوم هذه النقابات الصحية بتقييم أوضاعها وتقديراتها المهنية والوظيفية المطلوبة الخاصة مع مراعاة التوجه العام للإضراب، وبحسب ما يتوصل إليه قادة الإضراب العام وبالخطوط العريضة بمعنى أن هنالك حالات صحية استثنائية - سنأتي على ذكرها لاحقاً - تم تحديدها بناء على تقديرات طبية وإنسانية بحثة ويجري إعلام نقابة الموظفين العموميين بالخطوات وبرنامج الإضراب الخاص بالنقابات الصحية، علماً بأن نقابة الموظفين العموميين لا تشمل نقابات وموظفو القطاع الصحي

⁵³ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية. 15 تشرين الثاني 2006.

⁵⁴ تعتبر نقابة الأطباء من أقدم النقابات حيث تأسست في العام 1952 بترخيص أردني، وبقيت تعمل بموجب هذا الترخيص والمصادق عليه من وزارتي الصحة والعمل في الأردن. وتعمل هذه النقابة تحت قانون نقابة الأطباء الأردنية رقم (13) لسنة 1972، وعدد أعضاء النقابة في الضفة الغربية حوالي 3000 طبيب، يعمل منهم في القطاع الحكومي 770 طبيباً من أعضاء النقابة فقط والباقي في مؤسسات أهلية وفي القطاع الخاص⁵⁴. وقد قامت نقابة الأطباء بلعب دور وسيط أحياناً والداعم لخطوات المضربين أحياناً أخرى، بحيث شددت هذه النقابة على استثناء الحالات الطارئة من الإضراب، وعبرت النقابة عن رفضها لإغلاق المؤسسات الصحية في وجه المواطنين وبوقف الخدمات الصحية المقدمة لهم. وقد قامت النقابة بإصدار عدة بيانات تطالب بأن الدوام يكون كلياً في المؤسسات الصحية. ومن ناحية أخرى فقد دعمت النقابة مطالب المضربين المتعلقة بصرف الرواتب وبأن تتحمل الحكومة مسؤولياتها في هذا الإطار.

والأمن والتعليم. والجهات القائمة على الإضراب في القطاع الصحي هي جهات نقابية نوضحها على النحو التالي:

1. اتحاد نقابات المهن الصحية:

هو اتحاد مكون من مجموعة من النقابات التي تضم مهن الطب المخبري والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وفنيو الأشعة ومساعدو الصيادلة وفنيو التخدير وفنيو الأسنان ونقابة الخدمات الإدارية في وزارة الصحة. وهو مرخص من وزارة العمل بموجب ترخيص مؤقت "ترخيص استمرارية عمل"، وكل نقابة من نقابات هذا الاتحاد حاصلة على ترخيص بشكل منفرد أيضا. وقد بدأ الإتحاد بمزاولة نشاطاته وأعماله في العام 1996، وتجري انتخابات هذا الاتحاد بشكل دوري ومنتظم، ويبلغ عدد أعضاء النقابة حوالي 17 ألف موظف موزعين على القطاع الحكومي والأهلي والخاص⁵⁵، منهم أكثر من 1460 يعملون في القطاع الحكومي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. مجلس التمريض الفلسطيني:

تأسست نقابة التمريض سنة 1952، وكان أسمها جمعية الممرضين والممرضات القانونيين الأردنيين، ثم في العام 1994 أي بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية انفصلت هذه النقابة عن النقابة الأردنية وأصبح اسمها مجلس التمريض الفلسطيني. يبلغ عدد قطاع الممرضين في الضفة الغربية 3400 ممرض منهم 220 ممرض تقريبا يعملون في المؤسسات الصحية الحكومية والباقي في مؤسسات غير حكومية⁵⁶.

⁵⁵ مقابلة مع السيد أسامة النجار رئيس اتحاد نقابات المهن الصحية بتاريخ 2006/11/6

⁵⁶ مقابلة مع السيد سليمان تركمان رئيس مجلس التمريض الفلسطيني بتاريخ 2006/11/2

3. نقابة موظفي الخدمات الإدارية الصحية:

تضم هذه النقابة الموظفين الإداريين والعمال بكافة تخصصاتهم (صيانة، والمطبخ) وسائقي الإسعافات، والكتبة، والسكرتاريا. وجاءت ظروف نشأة النقابة تلبية للظروف الاقتصادية والحياتية المحيطة، وكذلك تلبية لمطالب واحتياجات هذه الفئة الناجمة عن شعورها بالحرمان من الحقوق الوظيفية، حيث لم يكن لهذه الفئة أي حضور عند المطالبات بالحقوق الوظيفية لعدم وجود نقابة تمثلها. وقد تأسست هذه النقابة حديثاً في العام 2005 (وهي غير مرخصة وتمارس عملها بموجب الحق الطبيعي في العمل النقابي المنصوص عليه بالقانون الأساسي)، ويبلغ عدد أعضائها حوالي 1003 موظفاً بنسبة 95% من مجمل الموظفين الإداريين في الضفة، علماً أن هذه النقابة لا تشمل العاملين الإداريين من قطاع غزة⁵⁷.

موقف قطاع النقابات الصحية بكافة فروعها من الإضراب:

يقود الإضراب في القطاع الصحي نقابات المهن الصحية والتمريض وموظفي الخدمات الإدارية الصحية، ولا تشمل هذه النقابات قطاع غزة بل فقط الضفة الغربية. وبخصوص اتخاذ القرارات فهناك اجتماعات دورية مستمرة بين ممثلي النقابات الرئيسيين وهم النقباء، أما عندما يتعلق الأمر باتخاذ مواقف حاسمة وهامة فيجتمع ممثلي النقابات الفرعية في المهن الصحية جميعاً، وتصدر البيانات بالإجماع لأن هذه النقابات تشكل في إطارها العام جسم متكامل.

⁵⁷ مقابلة مع رافت موسى رئيس نقابة موظفي الخدمات الصحية بتاريخ 2006/11/7.

تؤكد النقابات الصحية أن مطالبها من الحكومة عادلة ومشروعة، وهذه المطالب تتلخص بمسألة دفع الرواتب المتأخرة بشكل رئيسي، بالإضافة إلى مسائل أخرى كساعات العمل الإضافي وعلاوة المخاطرة ومناقشة مسائل مرتبطة بقانون الخدمة المدنية. وقد قدمت النقابات هذه المطالب متضمنة رؤيتها لحل الأزمة في رسالة وجهتها لممثل الحكومة (وزير التخطيط والقائم بأعمال وزير المالية) بتاريخ 2006/10/18، فيما يلي نص الرسالة (لاحقاً لآخر اجتماع عقدناه معكم كممثل للحكومة وبعد إطلاعنا على مسودة الاتفاق المرسلة من طرفكم لنا بتاريخ 2006/10/12 فإننا نطرح بين أيديكم ما نرى أنه حلاً يمكننا من العودة للهيئة العامة لحل أزمة الإضراب الحالية:

أولاً: تلتزم الحكومة بدفع رواتب شهرين من المستحقات المتأخرة لموظفي القطاع الصحي قبل نهاية شهر 2006/10 على أن تكون الحكومة قد دفعت للموظفين راتب أو سلفة على الراتب قبل عيد الفطر السعيد. ثانياً: تلتزم الحكومة باستمرار دفع الراتب بشكل منتظم بدءاً من 2006/11/30 وأن يكون هذا الالتزام موثقاً بتعهد خطي من رئيس الوزراء أو من ينوب عنه. ثالثاً: جدولته باقي مستحقات الموظفين المتأخرة بدءاً من 2006/12/15 وعلى ثلاث دفعات وبواقع دفعة واحدة شهرياً حتى تاريخ 2007/2/15 مع التعهد بذلك ضمن ضمانات غير قابلة للتأويل أو الشك. رابعاً: يتم تثبيت علاوة المخاطرة التي أقرها مجلس الوزراء السابق بتاريخه 2005/11/24 لصالح العاملين في القطاع الصحي حسب ما هو مقرر في قرار مجلس الوزراء في حينه ويتم إنزالها على قسيمة الراتب ابتداءً من قسيمة راتب شهر 2006/10 ويتم تنفيذ ذلك بأثر رجعي حسبما هو مقرر في قرار مجلس الوزراء ويتم اعتماد العلاوة على قسيمة الرواتب في الكشوفات التي تسلم للجهات المانحة وفي

حالة عدم قيام الجهات المانحة بدفعها تلتزم الحكومة بدفعها للموظفين بدءاً من راتب شهر 2006/12. خامساً: جدولة باقي مستحقات الموظفين من متأخرات علاوة المخاطرة على فترة أربعة شهور بدءاً من 2007/1/1 على أن تكون أول دفعة في راتب شهر 2007/1. سادساً: تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين النقابات الصحية ووزير الصحة فيما يتعلق بفتح سقف ساعات العمل الإضافي للعاملين في القطاع الصحي ضمن آليات خاصة على أن يتم استكمال الإجراءات القانونية والتشريعية اللازمة لذلك في المجلس التشريعي في فترة زمنية لا تتعدى الشهر من تاريخه. سابعاً: دفع 50% من كامل مستحقات الموظفين الجدد العاملين في القطاع الصحي والذين لم يتلقوا الرواتب بعد وتراكت رواتب أشهر سابقة مستحقة لهم. ثامناً: في حال توفرت موارد مالية كافية للحكومة تقوم بتسديد كامل مستحقات موظفيها في القطاع الصحي بما فيها علاوة المخاطرة. تاسعاً: تتعهد الحكومة باستكمال النقاش مع النقابات حول ما لم يتم استكمال نقاشه مع الحكومة السابقة فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية وخاصة فيما يتعلق بعلاوة طبيعة العمل، علاوة غلاء المعيشة، علاوة الشهادات العلمية العليا، والتسكين على الدرجات لبعض الفئات، وان يتم لذلك الغرض تسمية لجنة مكونة من مجلس الوزراء والنقابات الصحية لتباشر عملها فوراً وتنتهيه في غضون ثلاثة شهور. عاشراً: فور التوقيع على هذه الاتفاقية يتم تعليق الإضراب والعودة للعمل).

ترى النقابة أن عدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم أو وضع رؤية
لإمكانية حل الأزمة⁵⁸ دفع موظفي القطاع الصحي بتاريخ
2006/11/7 إلى تصعيد إضرابهم وإجراءاتهم الاحتجاجية في
المراكز الطبية الحكومية ومستشفيات الضفة الغربية، وذلك بإغلاق
أقسام الطوارئ أمام المواطنين، كما حصل في مستشفيات الخليل
وبيت جالا ورام الله⁵⁹.

⁵⁸ تؤكد الحكومة أنها قدمت عرضاً عبر القائم بأعمال وزير المالية ووزير التخطيط يقضي بالمحافظة على حقوق العاملين في القطاع الصحي من جهة بحيث يشمل انتظام دفع الرواتب وجدولة المتأخرات وتنفيذ علاوة المخاطرة التي تم اتخاذ قرار بشأنها منذ حوالي العام من قبل الحكومة السابقة دون أن يكون قد تم البدء بتطبيقها، وحقوق المواطنين من جهة أخرى من خلال استئناف تلقي الخدمات الصحية من خلال العودة للعمل، ولكن النقابات لم تستجب لذلك وفقاً لمصادر الحكومة.

⁵⁹ جريدة الأيام 2006/11/8 العدد 3882 ، جريدة القدس 2006/11/8 العدد 13371

خامساً: محاولات وإجراءات لتخفيف الأثر السلبي للإضراب في القطاع الصحي:

دور النقابات الصحية:

بدأ إضراب القطاع الصحي بتاريخ 2006/8/28، وقد جاء هذا الإضراب بشكل متصاعد وتدرجي بحيث تم الامتناع عن استقبال المرضى في أقسام العيادات الخارجية، إلى أن تصاعد الأمر ووصل إلى حد إغلاق أقسام الطوارئ في المستشفيات.

قامت الجهات النقابية الصحية بعدة مشاورات وتقييمات من أجل العمل على تخفيف حدة تأثير الإضراب على المواطنين، وذلك من خلال القيام بعدة خطوات جاءت بعد الاجتماع الذي عقد مع وزير الصحة الفلسطيني بتاريخ 2006/9/28، والذي نتج عنه مبادرة من قبل النقابات الصحية رداً على وعود الوزير بحل بعض إشكاليات هذا القطاع، وقد أكد ممثلو النقابات الصحية خلال اللقاء على أنهم سيعملون على إتخاذ خطوات ايجابية للتخفيف عن المرضى من الأطفال والنساء وكبار السن، وذلك من خلال برنامج التطعيمات للأطفال والتعامل مع الأمراض المزمنة وحالات الولادة والحالات الطارئة في المستشفيات وقسم القسطرة في مستشفى رام الله.

وقد تشكلت لجان إضراب في عدة مديريات كمديرية الخليل ونابلس ورام الله، حيث قامت بوضع آلية للتعامل مع الحالات الاستثنائية عبر بيانات وتعميمات وجهوها لوزارة الصحة وللنقابات. وهذه اللجان مكونة من نقابة التمريض والأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان والإداريين، ومهمتها وضع برنامج للتعامل مع الحالات الطارئة التي تم تحديدها وفقاً لكل محافظة حسب ما ترتأيه تلك اللجنة. والحالات

الطارئة التي يسمح لها بتلقي العلاج والأدوية حسب أيام ومواعيد محددة في العيادات والمراكز الصحية المتخصصة شملت المرضى النفسانيين، ومرضى السل والأمراض السارية والمعدية التي تهدد الصحة العامة والمواليد الجدد في البيوت وأمهاتهم. وتعتبر الحالات التالية من الحالات الاستثنائية التي جرى التعامل معها ولم يتوقف تقديم العلاج والخدمات لها بشكل كامل وهي: حاملي مرض التهاب الكبد الوبائي الفيروسي، وأدوية هرمون النمو، وأدوية التهاب الكبد الفيروسي، وحليب الأطفال، وأدوية للمرضى النفسيين ومرضى السرطان وزراعة الكبد والكلية ومرضى السكري. كما وأكدت تلك اللجان على ضرورة تخصيص أيام لتطعيم الأطفال والمعتمرين والتطعيمات ضد داء الكلب باعتباره حالة طارئة طيلة أيام الأسبوع.

وفي إطار الدعوات لتخفيف الآثار السلبية للإضراب على المواطنين أكدت نقابة الأطباء عبر بياناتها على حق العاملين في النقابات الصحية بالإضراب لتحقيق مطالبهم العادلة، لكن مع ضرورة أن يكونوا على رأس عملهم طيلة ساعات الدوام الرسمي. كما دعت النقابة الأطباء العاملين في القطاع العام بضرورة المحافظة على أخلاقيات المهنة، معتبرة الطبيب هو المسئول الأول عن حالة المريض عند وصوله للطوارئ أو العيادة، وهو المسئول عن تقييم الحالة والقرار بشأنها، وعند وجود خلاف على وضع الحالة يتم الرجوع إلى اللجنة المختصة بالإضراب في المؤسسة (لجنة الإضراب). كذلك شددت نقابة الأطباء في اجتماعاتها مع النقابات الصحية الأخرى، وعبر تعميماتها للأطباء على ضرورة مراعاة حياة المواطنين، وأن تستثنى من الإضراب خدمات التطعيم والأمراض المزمنة والأمراض النفسية وغسيل الكلية. وعن إجراءات التخفيف أشار مسؤولون نقابيون أن النقابات الصحية عملت على وضع آلية

لتقديم خدمة التطعيم للأطفال والمعتمدين، وفتح العيادات للأمراض المزمنة وصرف الأدوية لهم ضمن برنامج معين، وكذلك إعادة فتح الطوارئ وأقسام الحالات الحرجة في المستشفيات، لكن تم تقليص عدد الموظفين العاملين في المختبر وبنك الدم إلى اثنين في كل مستشفى⁶⁰.

ومن الجهود التي بذلت للتخفيف من حدة الاضراب دعوة نقابة الأطباء لإجتماع ضم وزير الصحة ومنظمات الأمم المتحدة ومجموعة من المؤسسات الدولية مثل أطباء بلا حدود والصليب الأحمر ومجموعة من المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية مثل الإغاثة الطبية الفلسطينية والهلال الأحمر الفلسطيني ولجان العمل الصحي وملتقى السياسات الصحي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المهتمة بالوضع الصحي. وقد تدارست تلك الجهات ما آلت إليه الأوضاع الصحية في فلسطين بسبب الحصار الدولي الظالم وتدابير إضراب العاملين في القطاع الصحي الحكومي، خرج الإجتماع بعدة نتائج أبرزها مناشدة المجتمع الدولي والدول العربية بالضغط على إسرائيل لوقف عمليات القتل الجماعي وتدمير البنية التحتية. والتأكيد على ضرورة إلزام جهات الإضراب بضوابط معينة تنص عليها القوانين الدولية وذلك للتوفيق بين حق الإضراب وتقديم الخدمات الصحية بحيث لا تنقطع تماما، وبما يضمن حقوق العاملين من جهة ومصالح المرضى من المواطنين من جهة أخرى ضمن مبادئ وتوصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بقواعد وضوابط الإضرابات، خاصة "إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ

⁶⁰ مقابلة مع الدكتور يحيى شاور رئيس نقابة الاطباء/القدس بتاريخ 2006/11/2.

والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته " والتي أشرنا إليها في موضع سابق من التقرير.

دور الحكومة:

في إطار مساعي الحكومة لتخفيف تأثير حدة الإضراب على المواطنين في المجال الصحي عقدت الحكومة ممثلة بوزير الصحة عدة اجتماعات وقامت بمراسلات مع ممثلي النقابات الصحية بجميع قطاعاتها المهنية. فقد عقد بتاريخ 2006/9/28 إجتماع ضم وزير الصحة مع ممثلي النقابات الصحية عبر نظام الفيديو كونفرنس، حضره ممثلون عن وزارة الصحة في الضفة الغربية، وعن نقابات التمريض ونقابة الموظفين الإداريين واتحاد المهن الصحية، حيث بحث المشاركون في الاجتماع العديد من النقاط وناقشوا أوضاع وزارة الصحة والمشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الصحي العام والخاص. أيضا وجه وزير الصحة رسالة للعاملين في نقابة المهن الصحية شرح فيها سياسة الوزارة في التعاطي مع مختلف المواضيع التي تخص الموظفين، وأكد على التزام الوزارة بكافة القرارات والاتفاقيات الصادرة عن وزارات الصحة السابقة، وخاصة ما يتعلق منها بعلاوة مخاطرة المهنة، وأكد الوزير أنه يسعى لفتح نظام الساعات المعمول به في وزارة الصحة نظراً لخصوصية العمل. إضافة لذلك تم عقد سلسلة لقاءات واجتماعات مع النقابات وتم الاتفاق على موضوع التعامل مع الطوارئ بشكل جدي وعدم رد أي مريض إلا بعد فحصه وإعطاء قرار طبي حول وضعه الصحي. كما تم بحث فحص المواد الغذائية قبل تداولها في الأسواق، وأيضا مسألة إكتظاظ العيادات وفتح المجال لأكثر من يوم. وتم العمل على تخفيف الإجراءات المتخذة خاصة في موضوع التطعيمات والرعاية الأولية والأمراض المزمنة. كما تم إيجاد حلول بخصوص مستشفى

الأمراض العقلية، حيث تم الاتفاق على استثناء هذا القطاع من الإضراب، كما وتم الاتفاق على تخفيف الإضراب بشأن مرضى السكري⁶¹.

⁶¹ مقابلة مع د. حسام خريم الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الصحة بتاريخ 2006/11/7

إستنتاجات

لقد أثر تعطل العمل في المرافق الصحية الحكومية نتيجة الإضراب على الحالة الصحية العامة في فلسطين بشكل كبير وملحوس وعلى تراجع الخدمات الصحية في الضفة الغربية بشكل رئيسي، كما تأثرت حقوق العاملين في هذا القطاع نتيجة عدم تلقي رواتبهم بصورة كاملة ومنظمة، وحقوق المواطنين الفلسطينيين بوجه عام في التمتع بالخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية. فيما يلي أبرز الإستنتاجات التي خلص إليها التقرير:

1- المرافق الصحية التي تعطلت بسبب الإضراب شملت المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية الحكومية في الضفة الغربية، أما مثيلاتها في قطاع غزة فلم تتأثر بسبب الإضراب، حيث عملت معظم الوقت بوجه إعتيادي.

2- من المؤكد أن تعطل العديد من الخدمات الصحية ووجود قيود على تلقي المواطنين لهذه الخدمات بسبب الإضراب أثر بشكل واضح على تمتع المواطن بالرعاية الصحية المناسبة مما أثر على الحق بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة الذي كفله القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعموما فإن الحق بالصحة يعاني بالإضافة إلى ذلك بسبب ما يواجهه القطاع الصحي من معوقات ناجمة عن ضعف الإمكانيات والتأثر بإجراءات الإحتلال الإسرائيلي المتمثلة بصعوبات وقيود مفروضة على تحرك الطواقم والمرضى والمواطنين.

3- تؤكد المعايير الدولية أن الخدمات في مجال الصحة هي من الخدمات الأساسية، وأن الحق في الإضراب ليس مطلقا، وهو ما يعني أنه لا بد من الموازنة عند تنفيذ الإضراب بحيث لا يتم الإمتناع

عن تقديم خدمات الصحة أو تقليصها على نحو يضر بالمواطنين المرضى.

4- تضرر غالبية المواطنين بسبب تعطل عمل المرافق الصحية الحكومية، بمن فيهم الموظفين العموميين المضربين، حيث أن ما يقارب 80% مؤمنون صحيا (تأمين موظفين، عمال، أسر شهداء ، والجرحى والأسرى).

5- المؤسسات الصحية غير الحكومية لا يمكن أن تكون بديلا كافيا عن المؤسسات الصحية الحكومية وذلك لعدم قدرة المواطنين على اللجوء إليها بسبب إرتفاع التكاليف، خصوصا وأن إنتشار الفقر أصبح ظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني.

6- إقتصار عمل التأمينات الصحية أو تجديد المنتهي منها على حالات طارئة ضيقة كحالة المصابين بالسرطان مثلا.

7- توقف خدمات إصدار شهادات الميلاد والوفاة وإخراج ملفات المرضى وقيود على نقل الطواقم الطبية للمواقع.

8- إستمرار خدمة التحويلات الطبية في إطار الحالات الطارئة والملحة، وهو ما يتماشى مع سياسة الوزارة الجديدة تجاه ترشيد هذه المسألة لتخفيف النفقات المالية لها.

9- الظروف التي يجري تقديم الخدمات الطارئة فيها للمواطنين تبدو غير مرضية سواء من ناحية أجواء التعامل مع الحالات المرضية أو تقديم الخدمة في فترة محدودة وبطواقم محدودة، فعلى سبيل المثال قدمت خدمات التطعيم خلال أيام محددة مما خلق إكتظاظ وفوضى في المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالخليل ورام الله ونابلس. وهو ما دفع إلى تخفيف ذلك عبر زيادة الطواقم وفتح مراكز بديلة.

10- إستمر تقديم خدمات طوارئ الرعاية الأولية كالتطعيمات المتعلقة بعضات الحيوانات ولسعات الحشرات، وقدمت هذه الخدمة في أغلب الأحيان من الأطباء بسبب إلترام الممرضين بالإضراب.

11- أكثر الحالات تضرراً نتيجة الإضراب هم الأطفال وكبار السن على حد سواء الذين يحتاجون إلى رعاية واهتمام صحي حثيث، علاجياً ووقائياً، فعلى سبيل المثال هناك ترتيبات لفتح العيادات ليومين في الشهر للمرضى المزمنين، وهو ما يعد غير كاف.

12- حصول حالة وفاة لأكثر من جنين بسبب التفاعس والمماطلة وأحيانا رفض الإستقبال في المرافق الصحية الحكومية للكثير من حالات الولادة، وأن معظم حالات الولادة حولت إلى مستشفيات أخرى غير حكومية خلال فترة الإضراب.

13- تأثر أداء المستشفيات الحكومية بشكل كبير وهناك إنخفاض ملموس في نسبة الإشغال التي تدنت إلى 20% بالمقارنة مع 80% في العام السابق، وهناك تفاوت من مستشفى لآخر في هذا الأمر. ومن المؤشرات على تدني الأداء التراجع في عدد العمليات وعدد المواليد والمعالجة دون إقامة، حيث هناك فروقات واضحة بين شهر أيلول من العام 2006 بالمقارنة مع نظيره من العام 2005. أيضا توقف الدور الرقابي والإشرافي للوزارة على المؤسسات الصحية والمستشفيات.

14- تأثرت سلبا بسبب الإضراب خدمات العيادات الخارجية والعمليات الجراحية المستعجلة وأقسام الفحوص المخبرية والأشعة ومعظم الخدمات الإدارية في المرافق الصحية، وكذلك موضوع صرف الأدوية من الصيدليات الحكومية.

15- الجهات القائمة على الإضراب في القطاع الصحي ثلاثة هي (إتحاد نقابات المهن الصحية، مجلس التمريض الفلسطيني، نقابة موظفي الخدمات الإدارية الصحية)، تأسست بعض هذه النقابات مع بداية عهد السلطة الفلسطينية، وبعضها حديثا في العام 2005. وقد قادت هذه النقابات الإضراب، وكان تقوم بالتنسيق مع نقابة الأطباء

بغية تقدير الحالات الصحية الإستثنائية والطارئة للحد من توقف الخدمات الصحية بوجه تام.

16- لوحظ أن هناك مبادرات قامت بها النقابات الصحية من أجل تأمين ولو الحد الأدنى من الخدمات عبر نظام الإستثناءات، بالرغم من ذلك لم تكن هذه الحالات الإستثنائية كافية خاصة أن هذه الحالات لم يتم التعامل معها بشكل منتظم وضمن آلية محددة ولم توزع هذه الخدمات على الجمهور بشكل مناسب، ولم تراعى المنهجية في استثناء الخدمات الأساسية " الخدمات الصحية " من الإضراب بمراعاة الحاجة الفلسطينية والمعايير الدولية في هذا الجانب.

17- طرحت الحكومة بعد فترة من سير الإضراب مبادرات لحل الأزمة، مع ذلك لم تتخذ الحكومة تدابير كافية من شأنها وضع حد للأزمة في بداية الإضراب، خصوصا وأن الإضراب بدأ بصورة متدرجة في القطاع الصحي على خلاف بقية القطاعات.

18- استمرار حالة الإضراب في المرافق الصحية الحكومية له تداعيات وتأثير واضح على الوضع في المنطقة بأسرها نتيجة توقف أو تقلص الخدمات الصحية فيما يتعلق بالطعومات ومكافحة الأوبئة والفحوص المسحية لمياه الشرب والمواد الغذائية ومراقبة الأدوية والصرف الصحي. إضافة إلى أن له انعكاس سلبي على الحق بالحياة والسلامة العامة للمواطنين.

19- الأيام أو الساعات التي يتم بها استقبال الحالات الاستثنائية مثل حالات التطعيم وحالات الأمراض المزمنة والأمراض النفسية وصرف الأدوية في ظل الإضراب غير كافية لتلبية احتياجات المواطنين. كما أن الإلتزام بالإستثناءات لم يكن بصورة تامة في بعض المستشفيات الحكومية في الضفة الغربية، حيث واجه بعض المواطنين ممن حالتهم وصفت بالطارئة صعوبات في تلقي الخدمة.

20- لم يراع الأثر المحتمل لتوقف خدمات الموظفين العموميين في القطاع الصحي في حالة حدوث إضراب، ولم توضع له الآليات الملائمة لضمان عدم تأثيره على الحياة والصحة والسلامة الشخصية. كما لم يراع الأثر المحتمل لإستمرار وطول زمن الإضراب في القطاع الصحي وتداعياته بشكل خطير يهدد الحياة والصحة والسلامة الشخصية سواء من قبل الأطراف المختلفة.

21- إن تحديد الحالات الطارئة والحالات الطارئة الملحة لم يكن مضبوطا وواضحا بصورة كافية، وهو ما خلق تضاربا وإرباكا في تحديد هذه الحالات وفي إستقبالها.

الجزء الرابع: أثر الإضراب على قطاع النقل والمواصلات⁶²

يعد قطاع النقل والمواصلات أحد أهم الدعائم الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه يوفر نظام نقل متعدد الأنماط والوسائط تربط بين كافة المناطق السكانية ومراكز الإنتاج والتصدير إضافة إلى خلق فرص استثمارية في قطاعات وخدمات النقل المختلفة والذي قدرت خسائره جراء الممارسات الإسرائيلية التعسفية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/9/29 - 2005/9/28 ب 343 مليون دولار أي ما نسبته 4%. وهذا القطاع يسهم بشكل كبير في رفد خزينة السلطة بالأموال الناتجة عن رسوم التراخيص وغيرها، ويتكون هذا القطاع من النقل البري، والنقل الداخلي، والنقل الجوي، والموانئ البحرية، والنقل الدولي والأرصاد الجوية. وسنركز في هذا التقرير على بيان آثار الإضراب على قطاع النقل الداخلي والأرصاد الجوية حيث هناك سيطرة للسلطة الفلسطينية عليهما.

⁶²تم لغرض إعداد هذا التقرير إجراء العديد من المقابلات الميدانية ومراجعة بعض التقارير والمقالات الصحفية، من أهم ذلك: الاتصال مع السيد زياد الظاظا وزير النقل والمواصلات، ومقابلة كل من: فيضي التميمي وكيل مساعد في وزارة النقل والمواصلات وأ.كمال غنام مدير عام الشؤون المالية والإدارية وأ.عمار ياسين مدير عام النقل على الطرق وم.ظافر أبو يعقوب المدير الفني لمكتب الوزير وياسر أبو كشك موظف في دائرة النقل على الطرق في دائرة السير في مدينة رام الله وطالب حسن نائب مدير عام الحاسوب وفرسان سمودي مدير عام سلطة الترخيص. تقرير صادر عن وزارة النقل والمواصلات بعنوان "الاحتياجات الطارئة لدعم وتطوير قطاع النقل والمواصلات الفلسطيني للعام 2006". ومقالة بعنوان "وزارة النقل والمواصلات تعد دراسة حول المركبات المرخصة في الضفة الغربية" يوم الأربعاء الموافق 2006/10/17 في صحيفة القدس.

أولاً: أثر الإضراب على خدمات المواطنين في قطاع النقل والمواصلات:

1. مدى تعطل تقديم الخدمات للمواطنين:

فيما يتعلق بقطاع غزة فإن جميع الإدارات التابعة لوزارة النقل والمواصلات تعمل بدوام كلي، ولم تتعطل بسبب الإضراب⁶³، وهذا يعني أن 244 موظف ما زالوا على رأس عملهم وهم لا يتلقون رواتبهم وما زالت الإيرادات الشهرية والتي تصب مباشرة في خزينة الدولة تتراوح بين 1-3 مليون شيكل شهريا⁶⁴.

أما في الضفة الغربية، فهناك إضراب شبه تام في المقر الرئيسي للوزارة وجميع دوائر السير التي تقدم الخدمات للمواطنين في المحافظات الشمالية والبالغ عددها (9) دوائر ويعمل فيها ما مجموعه (370) موظف جميعهم مضربون. ووفقا للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الإيرادات التي وصلت إلى خزينة الدولة من هذا القطاع في العام 2005 بلغت 114,600,000 شيكل، ففي شهر أيلول من العام 2005 وصلت العائدات إلى 7,112,685 مليون شيكل، أما في شهر أيلول من العام 2006 فلم يدخل خزينة الدولة أي مبلغ بسبب تعطل العمل في كافة دوائر وزارة النقل والمواصلات في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك فإن الخدمات التي قدمت للمواطنين انخفضت بشكل حاد، حيث انخفضت من 15034 حركة في أيلول وتشرين أول من العام 2005 إلى شلل تام في العام 2006، حيث تم

⁶³ وفقا لما أفاد به باحث الهيئة في غزة بعد الإتصال بوزير النقل والمواصلات (السيد زياد الظاظا).

⁶⁴ على سبيل المثال بلغ مجموع الإيرادات في تموز 2005 2,5 مليون شيكل أما في تموز 2006 فقد وصل إلى 1,800,00 مليون شيكل وقد وصلت الإيرادات في العام 2005 إلى 32 مليون شيكل وخلال العام الحالي تشير المؤشرات إلى أنها لن تكون بنفس المعدل.

تقديم الخدمات للمواطنين فيما يتعلق بترخيص مركباتهم في شهري أيلول وتشرين أول من عام 2005 ووصل عدد المركبات إلى 5637 و 5035 على التوالي، أما في أيلول وتشرين ثاني من العام 2006 فلم يتم ترخيص أي مركبة. كما وتم التنازل عن 1291 و 1224 مركبة في أيلول وتشرين ثاني من العام 2005 بينما في أيلول وتشرين ثاني لم يتمكن أي من المواطنين التنازل عن أي مركبة. وأخيراً، في أيلول وتشرين أول من العام 2005 على التوالي تمكن 807 و 1040 من المواطنين تسجيل مركبات جديدة لهم، وفي المقابل لم يتمكن أي مواطن من تلقي هذه الخدمة في العام 2006. هذا يوضح حجم المشكلة الحقيقية التي يُعاني منها المواطن الفلسطيني والتي كان لها الأثر الكبير في تسيير أموره الحياتية اليومية إضافة إلى أن عدم ترخيص المركبات بشتى أنواعها قد أوقفت جميع أعمال ومصالح المواطنين وتوقيف دخل أصحابها في حال كانت تشكل لهم مصدر رزق، وسير عمل المؤسسات التي تعتمد على المركبات في عملها⁶⁵، والجداول أدناه توضح حجم المشكلة بشكل جلي.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة من مسئولين في هذا القطاع فإن مجموع المركبات المرخصة وغير مرخصة (الخصوصي، التجاري، العمومي، المتفرقات) بلغ 136837 مركبة في كافة المحافظات الشمالية منها 65252 مركبة غير مرخصة حتى تاريخ 2006/7/9 مما يؤكد بأن عدد المركبات غير المرخصة قد ازداد بنسبة أكبر منذ ذلك التاريخ وحتى إعداد هذا التقرير وهذا يدل على أن عدداً كبيراً

⁶⁵ تجدر الإشارة بأن وزارة النقل والمواصلات قد اتخذت قراراً بتخفيض 50% من الديون المتراكمة لرسوم الترخيص لجميع الخدمات التي تقدمها للمواطنين لتشجيعهم على ترخيص مركباتهم وقد أقبل المواطنين بشكل جيد لترخيص سياراتهم وتجديدها ولكن جميع ذلك توقف منذ بداية الإضراب.

من السائقين يخالفون أنظمة وقوانين السير رُغماً عن إرادتهم، وبأن كافة المواطنين سواء السائقين أو عامة الناس معرضة حياتهم للخطر كونهم معرضين لحوادث سير لا يغطيها أي تأمين في أي لحظة.

وفيما يتعلق بمديرية الأرصاد الجوية، هناك أربع منها في الضفة الغربية في مدن جنين، وأريحا، والخليل والمكتب الرئيسي في رام الله، وهناك ما يُقارب 50 موظفاً فيها، ما يزيد عن 95% منهم مضربين. في قطاع غزة هناك 28 موظف وجميعهم على رأس عملهم، وما زال بشكل عام العمل جارياً على تقديم خدمات الرصد الجوي للمواطن الفلسطيني وذلك باستقبال المكتب الرئيسي توقعات الأحوال الجوية والاعتماد على الخرائط الدولية التي يستقبلونها من المركز الدولي ويقومون بتحليلها وإصدار توقعات الأحوال الجوية للضفة والقطاع للجمهور.

2. معطيات إحصائية رقمية مقارنة حول قطاع النقل وأثر الإضراب
على عمل دوائر السير:

جدول (1)
مقارنة بين الضفة والقطاع في 2005 و 2006 فيما يتعلق بأعداد
العاملين، المركبات، دوائر السير والإيرادات

| المنطقة | العاملين | الرواتب | المركبات | دوائر السير | الإيراد الشهري |
|---------------|----------|--------------------|----------|----------------|--------------------|
| الضفة الغربية | 370 | 14,000,000 شيكل | 130,000 | 9 | 10-6 مليون شيكل |
| قطاع غزة | 244 | 7,300,000 شيكل | 60,000 | 3 | 3-1 مليون شيكل |

جدول (2)
مقارنة بين الحركات التي تمت خلال بعض الأشهر من العامين
2005 و 2006
في الضفة الغربية

| لسنة 2006 | | لسنة 2005 | | نوع الحركة |
|-------------|-----------|-------------|-----------|--|
| عدد الحركات | الشهر | عدد الحركات | الشهر | |
| 12291 | تموز | 7477 | تموز | ترخيص مركبات |
| 7497 | آب | 6830 | آب | |
| 0 | أيلول | 5637 | أيلول | |
| 0 | تشرين أول | 5035 | تشرين أول | |
| 273 | تموز | 1683 | تموز | البيع أو التنازل |
| 1400 | آب | 1577 | آب | |
| 0 | أيلول | 1291 | أيلول | |
| 0 | تشرين أول | 1224 | تشرين أول | |
| 86 | تموز | 761 | تموز | التسجيل الأولي للمركبات الجديدة |
| 121 | آب | 665 | آب | |
| 0 | أيلول | 807 | أيلول | |
| 0 | تشرين أول | 1040 | تشرين أول | |
| 21668 | | 34027 | | المجموع الكلي |

يشير الجدول أعلاه الى حجم المشكلة التي يعاني منها المواطنين، حيث أن الحركات والتي تمثل عدد الخدمات المختلفة التي تقدمها وزارة النقل والمواصلات بكافة دوائرها قد انخفضت إلى الصفر في الضفة الغربية منذ بداية الإضراب إضافة إلى الخسارة التي تتكبدها خزينة الدولة شهرياً والتي ينجم عنها في النهاية حرمان المواطنين من معظم الخدمات التي تقدمها لهم السلطة الوطنية.

ثانياً: محاولات التخفيف من حدة الإضراب في قطاع النقل والمواصلات:

خلال الإضراب الحالي والذي بدأ منذ الأول من أيلول من العام 2006 في الضفة الغربية وحتى إعداد هذا التقرير، قام المسؤولين في وزارة النقل والمواصلات بالعديد من المحاولات وتنفيذ عدد من الاتصالات المكثفة مع بعض دوائر السير لفتح أبوابها ليوم أو يومين لتسيير مصالح المواطنين الطارئة مثل تراخيص سيارات الإسعاف والرخص التي يحتاجها أصحابها للهجرة خارج الوطن، ولكن جميع المحاولات باءت بالفشل. كما وحاولت الوزارة التفاوض مع ممثلي نقابات الموظفين في الخليل وطولكرم وقلقيلية للموافقة على عمل الدوائر للطوارئ، 2-3 ساعات في الأسبوع، والتنسيق مع المحافظ كي تصدر عن مكتبه قوائم بأولويات الخدمات التي يحتاجها المواطنين حتى لا يتم الضغط على الموظفين، وعلى أن تقوم قوات الشرطة بتنظيم المواطنين إلا أن جميع هذه الاقتراحات تم رفضها.

بعد تفاقم المشكلة قامت نقابة العاملين بالتفاوض والتباحث مع مدير عام سلطة الترخيص حول توجهها لفتح أبواب جميع دوائر السير في الضفة الغربية ليوم واحد فقط في الأسبوع، وهو يوم الأربعاء، وقد

تم الاتفاق على القيام بمهام محددة تتمثل في تجديد ترخيص المركبات المنتهية ورخص السياقة الشخصية المنتهية، مع بقاء استثناء كل الخدمات الأخرى التي تقدمها دوائر السير للمواطنين كالتنازل والتغييرات على السيارات وإعطاء الأرقام العمومية....الخ، وقد كان يوم الأربعاء الموافق 2006/11/8 هو يوم الطوارئ الأول والأخير في جميع دوائر السير حيث تجمع مئات المراجعين المنتهية رخصهم ورخص مركباتهم أمامها⁶⁶.

⁶⁶ صدر في هذا الخصوص خبر إعلامي عن نقابة العاملين في الوظيفة العمومية بتاريخ 2006/11/6.

إستنتاجات

تأثر قطاع النقل والمواصلات بصورة خطيرة بسبب الإضراب فقد أصابه الشلل التام في جميع المرافق وخاصة دوائر السير في جميع محافظات الضفة الغربية، الأمر الذي حرم المواطنين من تلقي الخدمات اليومية التي تقدمها دوائر السير، والتي من أهمها الترخيص والتنازل والاستيراد لكافة أنواع المركبات سواء الخاصة أو العمومية أو التجارية وحرمان خزينة السلطة مما قيمته 500 ألف شيكل يومياً تجبى من المواطنين، ومن خلال رصدنا لإضراب العاملين في قطاع النقل والمواصلات لمسنا بأن الإضراب أدى إلى:

- 1- تعطل تام في عمل دوائر السير والترخيص في الضفة الغربية، حيث انخفضت الحركات أو الخدمات التي تقدم للمواطنين إلى الصفر خلال شهري أيلول وتشرين الأول 2006 وحتى إعداد هذا التقرير، بينما لم يتعطل العمل في نظيراتها في قطاع غزة.
- 2- تعطل دائرة الحاسوب المركزي في وزارة النقل والمواصلات أدت إلى صعوبة توفر أي إحصائيات حقيقية حول مقدار الخسائر المادية التي تتكبدها خزينة السلطة يومياً و حول أعداد المركبات (الخصوصي، العمومي، التجاري) والأشخاص الذين انتهت رخصهم، إضافة إلى رخص المعدات الثقيلة والورش ومعارض السيارات ومكاتب التأجير ومراكز الفحص الفني وشركات الحافلات ومدارس السياقة التي لم تقدم لها الخدمات.
- 3- خسارة خزينة الدولة ما يقارب 7-10 مليون شيكل شهرياً تصرف عادة للرواتب والخدمات العامة للمواطنين، حيث أن الخزينة العامة تخسر ما مقداره 400-500 ألف شيكل يومي كانت تجبى

كرسوم ترخيص وفحص لكافة أشكال المركبات إضافة إلى الأرقام العمومية والرخص الشخصية للمواطنين.

4- على الرغم من وجود العديد من المركبات غير المرخصة والتي تقدر بالآلاف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الإضراب، إلا أنه وخلال فترة الإضراب ازدادت أعداد السيارات غير المرخصة بشكل خاص في الضفة الغربية بسبب تعطل عمل دوائر السير والترخيص، وقد كان لذلك آثار خطيرة على المواطنين سواء السائق أو الراكب أو السائر على الشارع لأن أي حادث يقع على الشارع لا يوجد أي تأمين يُغطيه، إضافة إلى سحب رخص السائقين وتغريمهم بمخالفات باهظة على الطرق الخارجية من قبل شرطة الاحتلال.

6- توقفت خلال الإضراب أعمال استيراد السيارات الجديدة وإعطاء الأرقام العمومية، كما أن حركة بيع وشراء السيارات العمومية والتجارية قد توقفت بين المواطنين في الضفة الغربية مما كان له الأثر المباشر في تعطيل مصالح ونشاطات، الشركات العاملة في المجال، والمواطنين اليومية.

7- إضراب موظفي دائرة مراقبة السير على الطرقات أدى إلى تفاقم الخطر على حياة وأمن وسلامة المواطن فمن جهة المركبات العمومية والخاصة غير مرخصة وقد تكون غير صالحة، إضافة إلى ازدياد ظاهرة السيارات المسروقة.

8- من الواضح عدم وجود خطة طوارئ للخروج من الأزمة أو للتخفيف من حدتها ولكن التوقعات عند انتهاء الإضراب هو العمل المكثف ولساعات أطول وقد يكون هناك حوافز لكل من يلتزم بالعمل الإضافي لتسيير معاملات المواطنين التي توقفت خلال الإضراب.

الجزء الخامس: أثر الإضراب على بعض القطاعات الاقتصادية والمالية

تقوم على إدارة أهم القطاعات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، فهما تتوليان الإشراف على القضايا المتعلقة بالمال والأنشطة الاقتصادية الأخرى، كالتجارة والصناعة والضرائب والبتروول. ومن المسلم به أن القطاعات الاقتصادية في المناطق الفلسطينية قد تأثرت بشكل كبير بسبب إضراب الموظفين العموميين، حيث أدى ذلك إلى تعطل عمل الكثير من المشاغل والورش والمصانع والتجار بسبب عدم إصدار فواتير المقاصة من قبل مكاتب وزارة المالية في الضفة الغربية أو عدم إصدار شهادات المنشأ من قبل وزارة الزراعة أو عدم إصدار أذون الاستيراد من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، الشيء الذي أصبح يهدد بانهيار مئات أو آلاف المنشآت الصناعية والشركات التجارية الصغيرة لغياب هذه الخدمات. من خلال هذا التقرير نتناول توضيح بعض المعطيات التي تبين مدى تأثر الخدمات التي تقدمها الوزارتين المذكورتين للمواطنين في ظل الإضراب، وسيتم إيراد معطيات رقمية حول بعض الأوضاع المالية في السلطة الفلسطينية ذات الصلة.

أولاً: أثر الإضراب على أعمال وزارة المالية وخدمات المواطنين:

1. الخدمات العامة التي تقدمها الوزارة للمواطنين:

تقوم وزارة المالية الفلسطينية ومنذ إنشائها عام 1996 بتقديم العديد من الخدمات للمواطنين بشكل مباشر كصرف الرواتب للموظفين و صرف المستحقات المالية لمختلف المنتفعين و صرف الديون المستحقة للمواطنين والمقاولين والموردين على السلطة، أو بشكل غير مباشر من خلال وضع السياسات المالية الخاصة بالموازنة بالارتباط بالوزارات الخدماتية كالتربية والتعليم والصحة وغيرها من الوزارات وتوفير الأموال اللازمة لهذه الوزارات التي تعكسها من خلال خدمات تقدمها بدورها لمختلف قطاعات المواطنين. ومن المهام الرئيسية التي تقوم بها وزارة المالية: استقبال أموال المنح والمساعدات الخارجية في خزينة الدولة، واستقبال الأموال والإيرادات من رسوم وضرائب، وإعداد الترتيبات الخاصة بدفع الرواتب للموظفين عسكريين ومدنيين ومستحقات المواطنين كالأسرى والجرحى والشهداء والحالات الاجتماعية، ومنح أوراق المقاصة التي تتعلق بالتصدير والاستيراد للتجار والصناعيين، والإيفاء بديون الدولة التي تعتبر ذمم للتجار والمقاولين والموردين.

2. أثر الإضراب على الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل وزارة المالية⁶⁷.

بصورة عامة تراجعت الإيرادات المالية الواردة لوزارة المالية إلى أقل من النصف، وهذه الإيرادات التي كانت تقدر بحوالي 500.000 شيقل يوميا حسب وزارة المالية كانت تأتي من مستحقات الضرائب والتراخيص والرسوم المختلفة المفروضة على المعاملات انقطعت عن خزانة وزارة المالية تماما في محافظات الضفة الغربية، وبالمقابل استمرت بشكل شبه كامل في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك فإن الحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية منع استقبال خزينة وزارة المالية -على الرغم من أنها لا زالت مفتوحة - أي مبالغ مالية تحول من الخارج سواء من جهات أجنبية أو عربية. وكانت هذه الإيرادات تستخدم لتمويل جزء من الرواتب المستحقة للموظفين والذي كان يقدر بمائة مليون شيقل شهريا، وكذلك كنفقات تشغيلية للقطاعين المدني والأمني، بما فيها القطاع الصحي والتعليمي ومختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفقا للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الإدارة العامة للضرائب والجمارك في الضفة الغربية معطلة بشكل كامل، وأن دوام المديرية التابعة لهذه الإدارة في محافظات الضفة الغربية معطل بشكل شبه كامل أيضا، مما أدى إلى انقطاع إيرادات الضرائب عن خزينة وزارة المالية في الضفة الغربية، الشيء الذي انعكس ليس فقط على الإيرادات، وإنما على الخدمات المقدمة للمواطنين والتجار ورجال الأعمال في كل هذه المناطق، لكون هذه الإدارات تمنح

⁶⁷ مقابلة مع د. سمير أبو عيشة وزير التخطيط القائم بأعمال وزير المالية بتاريخ 2006/10/25

أوراق المقاصة وأوراق رسمية أخرى تتعلق بالاستيراد والتصدير وبيع البضائع والمصنوعات المختلفة في السوق الإسرائيلية والخارجية، وهو ما أضطر التجار والصناعيين إلى إرسال الشحنات المطلوبة منهم دون تمكنهم من تحصيل أثمانها من المشتريين الإسرائيليين وتراكت لهم ديون بملايين الشواقل نتيجة لعدم تمكنهم من إتمام معاملاتهم الجمركية والضريبية.

وفي إطار جهود وزارة المالية للتخفيف من وطأة الإضراب على تقديم الخدمات في هذا المجال أشار القائم بأعمال وزارة المالية أن الوزارة تقوم بالاتصال المباشر والشخصي مع الموظفين ذوي الاختصاص لتخليص معاملات التجار وأصحاب المصالح وأحياناً يرفض هؤلاء الاستجابة بسبب الإضراب، أو من خلال إجراءات تتم في الإدارات العامة في قطاع غزة على الرغم من استحالة ذلك أحياناً لوجود ملفات الشخص المعني في الضفة الغربية.

أيضاً كان تعطل عمل إدارات وزارة المالية قد خلق بعض الإشكاليات المتصلة باستلام المواطنين والتجار والمقاولين لمستحقات وديون مترتبة لهم على السلطة الفلسطينية، حيث لا يوجد إمكانية لاستلام هذه المستحقات أو الشيكات من وزارة المالية في رام الله بشكل مباشر، وهناك استحالة لنقل هذه الشيكات من قطاع غزة للضفة الغربية، لذلك تسعى الوزارة للتخفيف من هذا الأثر باللجوء إلى نظام التحويلات من غزة إلى الضفة، على الرغم من طول الإجراءات لإتمام ذلك، وحالياً تسعى الوزارة لإيجاد نظام إجراءات مؤقت لتسليم المستحقات للمستفيدين.

في قطاع دمع المعادن يمكن القول أن عملية دمع المعادن متوقفة كليا في الضفة الغربية، لكنها لا زالت قائمة في قطاع غزة، وهذا التوقف في الضفة الغربية أدى إلى تعطل عمل التجار والمصانع والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما أن بعض هؤلاء التجار والصناعيين يعملون دون أن يقوموا بدمع منتجاتهم أو ما يستوردونه من هذه المعادن من الخارج مما يؤدي إلى خسارة خزينة الدولة ملايين الدولارات التي كانت تدخل الخزينة كعوائد ورسوم دمع.

أما قطاع الوقود والبتروال الذي يعتبر الحلقة الأولى في عجلة الاقتصاد الوطني، فإن هذا القطاع لم يتأثر كليا بالإضراب، حيث حسب ما علمت به الهيئة فإن إمدادات النفط انقطعت أحيانا ليس بسبب الإضراب وإنما بسبب تأخر المستحقات المالية على السلطة الوطنية للشركات الموردة والتي تقدر ب 400 مليون شيكل. وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن نسبة عالية من موظفي الإدارة العامة لهيئة البترول في رام الله مضربون إلا أن الموظفين المتبقين والإدارات الفرعية العاملة في المحافظات هم من يقومون بكل ما يلزم لبقاء واستمرار إمدادات الوقود في كافة المحافظات، سواء من خلال ترتيبات النقل وإيصال الوقود للمحطات أو من خلال جباية الأموال المستحقة على أصحاب المحطات وتحويلها لخزينة وزارة المالية لتسديد المستحقات والديون المترتبة على شراء الوقود من الشركات الإسرائيلية.

وكذلك استمرت إيرادات ضرائب التبغ سواء المستورد أو المنتج محليا بالورود إلى خزينة وزارة المالية، وذلك من خلال جباية الضرائب عن السجائر المستوردة عبر دوائر المكوس والجمارك أو

عبر تحويلها من قبل المنتجين المحليين لحساب وزارة المالية في البنوك.

وفيما يتعلق بترتيبات رواتب الموظفين والمستحقات الخاصة بأسر الشهداء والجرحى والأسرى والحالات الاجتماعية، فإن وزارة المالية لا زالت قادرة على إعداد الترتيبات الخاصة بتحويل الكشوف والأموال سواء كان ذلك من خلال البنوك أو من خلال بنوك البريد في كافة المحافظات، عبر جهود عدد قليل من الموظفين الذين يصلون لمواقع عملهم في الضفة الغربية لهذا الغرض، أما في قطاع غزة فدوام قسم الرواتب شبه كامل.

وحول علاقة وزارة المالية بالبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية يقول القائم بأعمال وزير المالية أن ديون السلطة الوطنية للبنوك انخفضت من 600 مليون دولار قبل تشكيل الحكومة العاشرة إلى 440 مليون دولار خلال فترة عمل الحكومة، وأن هذه المبالغ تم حسمها من قبل البنوك مباشرة وبدون تنسيق مسبق مع الحكومة، وذلك -في الغالب- من المبالغ التي كانت تودع لحساب الحكومة من مختلف المصادر المحلية وخلال فترة الإضراب كذلك. يشار أن الحكومة طوال فترة وجودها لم تقترض من هذه البنوك.

وفيما يتعلق بتعاون البنوك مع الحكومة، أشار القائم بأعمال وزارة المالية أنه غير مرتاح من قرارات البنوك عدم التعامل مع الحكومة بما يتعلق بتحويل الأموال وصرف الرواتب على الرغم من أنها من إيرادات محلية ومعروفة المصدر وهي أموال خزينة، مما أضطر الحكومة إلى صرف السلف على الرواتب عبر بنوك البريد طوال الوقت، ويقول أنه كان بإستطاعتنا التوصل لحلول ومخارج معينة مع

البنوك لو كانت لديها نية التعاون والمشاركة ولخفف ذلك من تبعات الإضراب.

ثانياً: أثر الإضراب على أعمال وزارة الاقتصاد الوطني والخدمات المقدمة للمواطنين:

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تقديم سلة خدمات كبيرة للمواطنين وللتجار وللشركات الوطنية والأجنبية، ومن هذه الخدمات ما يلي: رخص الاستيراد، والتراخيص الصناعية وتجديدها، وتحرير الكفالات المالية، وحل مشاكل المعابر، وإصدار بطاقات التعامل بالتجارة الخارجية، وتسجيل الشركات المحلية والأجنبية وما يرتبط بها متابعة وإشراف وعمل التعديلات على أوضاعها وتدقيق أسمائها، والمصادقة على شهادات المنشأ، ومعاملات إعادة التصدير، ومنح شهادات مصدر معروف، وتسجيل العلامات التجارية وما يرتبط بها، وخدمات حماية المستهلك، وغيرها.

الخدمات سابقة الذكر لم تتعطل في قطاع غزة، بينما توقفت بشكل شبه كامل في الضفة الغربية بسبب الإضراب، وما يتم فقط هو منح تراخيص وتسيير بعض المعاملات بجهود شخصية من قبل أصحابها وحسب الحالة، حيث أبلغت الهيئة من خلال أحد رجال الأعمال أنه وزملاءه يبحثون عن المسؤولين عن توقيع معاملاتهم ويتوجهون إليهم أحياناً إلى منازلهم أو يلتقونهم في أماكن عامة من أجل إتمام هذه المعاملات دون أن يتمكنوا من إتمامها أحياناً. وقد قامت الوزارة

بتقديم تسهيلات في موسم الزيتون تتمثل بمنح شهادات منشأ للتجار الذين يعملون في تصدير الزيت والزيتون.⁶⁸

أما فيما يتعلق بقطاع خدمات حماية المستهلك والمتمثل بالرقابة على المنتجات المختلفة وصلحياتها وأوزانها فقد توقف كلياً في كافة محافظات الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فإن جميع الخدمات التي تقدم للمواطنين وللمعنيين من قبل وزارة الاقتصاد الوطني فهي تعمل.

وفي المجمل وعند الحديث عن الوضع الاقتصادي العام للسلطة الوطنية الفلسطينية وتأثره جراء الإضراب فإن التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية الصادر خلال شهر تشرين أول عن الربع الثالث من العام 2006 عن الجهاز المركزي للإحصاء والتي يدخل بها شهر أيلول وهو الشهر الأول للإضراب، تشير إلى أن هناك تراجعاً في الناتج القومي الفلسطيني بنسبة 8.9% مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي 2006 ومقارنة مع الربع الثالث من العام 2005.

ويشير التقرير سابق الذكر كذلك إلى أن شهر أيلول وهو الشهر الأول للإضراب هو الشهر الأكثر تأثراً من الأشهر التي يشملها الربع المغطى بالتقرير فيما يتعلق بتراجع الناتج القومي.⁶⁹

⁶⁸ اتصال تلفوني مع مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني السيد زياد طعمة بتاريخ 2006/10/29.

⁶⁹ الإعلان الصحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث

2006) الصادر في تشرين ثاني/ نوفمبر 2006.

ثالثاً: التسهيلات للتخفيف من وطأة الإضراب في القطاع الاقتصادي⁷⁰:

لوحظ أن هذه التسهيلات محدودة، وروعي فيها بشكل رئيسي تمكين الجهات الرسمية من تقديم خدمات الرواتب، وعدم التعطيل الكلي للقطاع الإقتصادي. ويتضح ذلك من خلال إستثناء قطاع النفط (البتروول) والمياه والمعابر من الإضراب، وذلك لكون هذه القطاعات حساسة بالنسبة للاقتصاد وللمواطنين. وقد شملت التسهيلات الأخرى فتح بنوك البريد في أوقات زمنية محددة إما مركزياً أو مناطقياً لغايات صرف الرواتب والمستحقات المختلفة، وإعطاء مرونة في مسألة إدارة الرواتب في وزارة المالية لوضع ترتيبات الصرف، والقيام بتسهيلات تتعلق بإصدار المقاصات. وبوجه عام لوحظ أن تقديم تلك التسهيلات قد تم دون وضع آليات محددة ومنسقة مع جهات أو دوائر رسمية.

⁷⁰ مقابلة مع بسام زكارنة رئيس نقابة الموظفين العموميين بتاريخ 2006/11/23.

رابعاً: معطيات رقمية حول بعض الأوضاع المالية في السلطة الفلسطينية:

1. معطيات حول الرواتب من وزارة المالية

- الرواتب الإجمالية التي استحققت للموظفين على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ شهر آذار 2006 أي قبل تسلم الحكومة الحالية مهامها بشهر وحتى تاريخ 2006/10/31 حسب معطيات وزارة المالية الفلسطينية بلغت 727 مليون دولار تم تسديد 398 مليون دولار منها للموظفين بنسبة 54.8%.

- بلغت ديون وزارة المالية لقطاع الموظفين المدنيين منذ شهر آذار ولغاية 2006/10/31 مليار و 755 مليون شيكل دفع منها مليار و 88 مليون شيكل بنسبة 62%. والدفعات التي حولت كرواتب للموظفين المدنيين هما منحتين من الاتحاد الأوروبي كل منهما 137 مليون شيكل والباقي حول من وزارة المالية.

- بلغت ديون وزارة المالية للقطاع العسكري عن ذات الفترة السابقة مليار 372 مليون شيكل، دفع منها 625 مليون شيكل، أي ما نسبته 45.6%. وهذه الدفعات هي بالكامل من وزارة المالية.

2. معطيات حول الرواتب من نقابة الموظفين العموميين

- حسب معطيات نقابة الموظفين العموميين وحتى تاريخ 2006/9/31 فان الموظفين الذين نقل رواتبهم عن 1500 شيكل تلقوا 58% من رواتبهم. والموظفين التي تتراوح رواتبهم بين 1500-2500 شيكل تلقوا 26% من رواتبهم. والموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 2500 شيكل تلقوا 11.1% من رواتبهم.

3. معطيات حول ديون الخزينة الفلسطينية⁷¹:

الديون المستحقة على السلطة الفلسطينية هي حوالي مليار ونصف المليار دولار في الجوانب التالية: رواتب، وإيجارات، ومحامين، ومستشفيات، وخدمات، ومقاولين، وموردين، وورديات ضريبية.

4. مؤشرات رقمية عامة حول الوضع المالي:

- عدد الموظفين الحكوميين 165 ألف موظف
- مبلغ الرواتب الشهرية 120 مليون دولار
- تأثر مدخولات السلطة الوطنية الداخلية من رسوم وضرائب محلية بسبب الإضراب شهريا هو تراجع بنسبة 50% حيث كانت تقدر ب 15 مليون شيكل شهريا.

- ديون السلطة على إسرائيل تقدر بحوالي 500 مليون دولار.
- حجم المساعدات الخارجية للسلطة كان يقدر بمليار دولار سنويا هي عبارة عن رواتب مباشرة ومشاريع وتقلصت كما يلي:
* الرواتب لم يدفع من الأوروبيين سوى دفعتين للرواتب كل منهما 137 مليون شيكل وكان هناك دفعات من بعض الدول العربية والإسلامية.

* المشاريع تراجع كما يلي: بعض الدول أوقفت المشاريع التي تعمل على الأرض وأوقفت خططها المستقبلية كأمريكا وبريطانيا. ودول أخرى أنهت المشاريع التي تعمل على الأرض ولم تجدد مشاريع أخرى كفرنسا وبعض دول الاتحاد الأوروبي. كما أن بعض الدول أنهت مشاريعها التي تعمل على الأرض واستمرت في تمويل وافتتاح مشاريع جديدة كالسويد وسويسرا، حيث وعلى سبيل المثال وقعت السويد على اتفاقيات تمويل لمشاريع مع وزارة شؤون الأسرى والمحربين.

⁷¹ مقابلة مع مدير عام الخزينة في وزارة المالية بتاريخ 2006/10/28

استنتاجات

- 1- توقف الخدمات التي تقدمها وزارتي المالية ووزارة الاقتصاد الوطني للمواطنين ولمختلف القطاعات الاقتصادية بسبب الإضراب في الضفة الغربية وبشكل جزئي في قطاع غزة، سواء كان ذلك من خلال توقف منح التراخيص والأذونات للتصدير والاستيراد أو إصدار رخص لعمل الشركات والمشاغل والمصانع، وكذلك تأثر القطاع الصناعي بشكل كبير نتيجة توقف إصدار المقاصات.
- 2- لا يزال هناك انتظام في عمليات إدخال الأموال لخزينة وزارة المالية من الإيرادات المحلية، وفي احتساب الرواتب وتحويلها في وزارة المالية.
- 3- هناك تراجع كبير وصل إلى 50% في الإيرادات المالية الداخلية الواردة لخزينة الدولة، وكذلك هناك تراجع يمكن أن تصل نسبته إلى 95% في المساعدات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة.
- 4- استمرار إمدادات الوقود في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم تتأثر بالإضراب على الرغم من إضراب غالبية موظفي الإدارة العامة لهيئة البترول.
- 5- توقف الرقابة على السلع والمنتجات في إطار خدمات حماية المستهلك المدارة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بشكل كامل في الضفة الغربية، واستمرار ذلك في قطاع غزة.
- 6- لا يوجد سياسة واضحة محددة بما يتعلق بتقديم التسهيلات عموماً لمتلقي الخدمات من قبل النقابة وهناك غياب للجهات الرسمية بما يتعلق بتفاهات مع النقابة في هذا الإطار.

الجزء السادس: أثر الإضراب على خدمات الأحوال المدنية

أدى توقف خدمات الأحوال المدنية وعدم تقديم تلك الخدمات على نحو اعتيادي نتيجة الإضراب إلى تأثر المواطنين الفلسطينيين بصورة مباشرة سواء المقيمين في فلسطين أو غير المقيمين منهم، حيث أن كل مواطن فلسطيني يحتاج إلى خدمات دوائر الأحوال المدنية بشكل أو بآخر. وتعد الخدمات التي تقدمها دوائر الأحوال المدنية فيما يتعلق بالهويات أو جوازات السفر أو شهادات المواليد وغيرها هامة للمواطن ليكون قادرا على تسيير معاملاته الحياتية شبه اليومية وفي التنقل والسفر، خصوصا في ظل تعقيدات الوضع السياسي وما ينطوي على ذلك من احتكاكات مع الجانب الإسرائيلي من خلال الحواجز العسكرية أو من خلال المعابر واحتياج المواطنين للوثائق الرسمية لتجنب التعرض لعقوبات من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي.

تنتشر دوائر الأحوال المدنية في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وهي تتبع وزارة الداخلية، وقد أثر الإضراب بشكل مباشر على الدوائر العاملة في الضفة حيث تعطلت عن العمل، بينما لم تتعطل نظيراتها في غزة⁷². ولتدارك حالة التعطل والشلل التام تم التعامل مع بعض الحالات الإستثنائية خلال الإضراب ولكن كان ذلك ضمن مدد زمنية محددة وفي مكان محدد وبطواقم قليلة ما خلق صعوبات تجاه تمكن جميع المواطنين من الإستفادة من تلك الإستثناءات على الإضراب.

⁷² أجرى باحث الهيئة لقاء مع مسؤولين في وزارة الداخلية وأكدوا له عدم وجود إضراب في أقسام وزارة الداخلية في قطاع غزة بما فيها دوائر الأحوال المدنية التي إستمر عملها كالمعتاد طيلة فترة الإضراب.

أولاً: مدى تأثير الإضراب على خدمات المواطنين في مجال الأحوال المدنية:

أنشئت وزارة الداخلية منذ اليوم الأول لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، وهي تقدم خدمات للمواطنين عبر جناحيها المدني والعسكري، حيث تقدم في المجال المدني خدمات الأحوال المدنية وخدمات الدفاع المدني، بينما تقدم في المجال العسكري خدمات تتعلق بالأمن والحماية للمواطن وللسلطة الفلسطينية ودوائرها ومسؤوليها من خلال أجهزة الأمن الداخلي كالشرطة والأمن الوقائي. وسنقصر حديثنا في هذا التقرير المقتضب على مجال خدمات الأحوال المدنية.

يوجد في وزارة الداخلية حوالي 21 مديرية موزعة على المحافظات المختلفة منها 13 في الضفة الغربية و8 في قطاع غزة، بالإضافة لمقري الوزارة الرئيسيين في غزة ورام الله. إن الوزارة (وتحديدا دائرة الأحوال المدنية فيها) مسئولة عن المواطن من لحظة ميلاده وحتى وفاته، بما يشمل إصدار شهادة الميلاد للمواطن مروراً بإدخاله في البطاقة الشخصية وإعطائه شهادة ميلاد وهوية شخصية، أيضاً تغيير العنوان وتغيير الحالة الشخصية وإدخال المواليد الجدد وإدخال مواليد خارج البلاد، وإصدار شهادة الوفاة⁷³. كما تصدر أقسام الجوازات جوازات عادية ودبلوماسية وجوازات استعمال خارج البلاد للمواطنين غير الحاصلين على الهوية.

⁷³ مقابلة مع السيد محمود قنداح مدير في قسم الجوازات في وزارة الداخلية بتاريخ 2006/11/2.

يبلغ عدد الموظفين المدنيين في وزارة الداخلية حوالي 1000 موظف في الضفة الغربية تقريباً، وجميعهم مضربين، باستثناء العاملين في الحالات الطارئة والذين يتم استدعاؤهم وقت الحاجة، وعددهم لا يزيد على 20 موظفاً، ويعملون فقط في مقر الوزارة في رام الله، وجميعهم تنفيذيين بما فيهم المدير العام والمدير التنفيذي ووكيل الوزارة. هذا وتبلغ نسبة الموظفين المداومين خلال الإضراب ما لا يزيد عن 8/1 من عدد الموظفين في الأيام العادية، وهم يعملون كمتطوعين بالتنسيق مع نقابة الموظفين العموميين لتسيير المعاملات الطارئة والملحة للمواطنين، وهم يعملون في أيام محددة تعلنها النقابة، تراوحت بين يوم او يومين أو ثلاثة أيام خلال الأسبوع الواحد، وبعدد ساعات العمل انخفض إلى اقل من النصف مقارنة بالدوام العادي فقط ضمن برنامج استثنائي محدد بحالات محدودة.

وحول الخدمات المقدمة من دوائر الأحوال المدنية في ظل هذا الإضراب فإن اغلب هذه الخدمات قد تعطل إما كلياً أو جزئياً، حتى الحالات الاستثنائية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، فهي تلقى صعوبة بالغة في الحصول على الخدمات نتيجة كثافة العمل وتكدس المعاملات وازدحام المواطنين أمام مقر الوزارة بأعداد كبيرة، حيث خصص لمعالجة الحالات الإستثنائية مقر وزارة الداخلية برام الله ليخدم جميع المحافظات في الضفة الغربية⁷⁴. وقد تأثرت نسبة إنجازات المعاملات في الوزارة ففي الوضع العادي كانت تستقبل الوزارة مئات المراجعين لغرض ادخال مواليد واستصدار شهادات وفيات، واصدار هويات للبالغين سن 16 عام ، ولتغيير الحالة الشخصية من اعزب الى متزوج مثلاً، ولتغيير مكان الإقامة ... الخ،

⁷⁴ المصدر نفسه

ولا يمكن تحديد أرقام ومعطيات رسمية بهذا الشأن بالإضافة إلى أن مكاتب الوزارة مغلقة نتيجة هذا الإضراب ومن غير الممكن الحصول على هذه البيانات⁷⁵. أما في ظل الإضراب فتقوم الوزارة بإصدار حوالي 1000 جواز سفر و300 معاملة هوية ومواليد إسبوعياً مقابل الآف من هذه الوثائق كانت تصدرها قبل الإضراب.

الحالات الاستثنائية والطارئة التي تم التعامل معها في الإضراب:

تم تحديد الحالات الطارئة والاستثنائية وذلك بالتنسيق ما بين العاملين في وزارة الداخلية وممثلين عن نقابة الموظفين العموميين وتلخصت بأربعة حالات أو فئات وهي:

أ- المرضى من ذوي الحاجة للسفر لتلقي العلاج ممن بحوزتهم تحويلات طبية أو أية أوراق ثبوتية.

ب- الطلاب الذين يدرسون في الخارج أو الذين حصلوا على قبول من الجامعات في الخارج أو بعثات دراسية ويودون الالتحاق بجامعاتهم قبل انتهاء موعد التسجيل. وتركزت إحتياجاتهم على إستصدار جوازات سفر ومعاملات حسن السلوك.

ج- الحجاج والمعتمرون شريطة إحضار مذكرة أو شهادة من هيئة الحج والعمرة تفيد بتسجيلهم للحج.

د- إصدار هويات للمواطنين القادمين من الخارج ويرغبون بإضافة مواليدهم الجدد حتى لا يفقدوا مواطنتهم وهويتهم.

وبالإضافة إلى هذه الحالات الرئيسية إستثنت أيضاً من الإضراب حالات أولئك الذين فقدوا هوياتهم أو أن هوياتهم بالية وتحتاج إلى تجديد ممن تعرضوا لمشاكل مع جنود الاحتلال نتيجة لذلك. كما

⁷⁵ مقابلة مع السيد هارون ابو خلف مدير عام في وزارة الداخلية بتاريخ 2006/11/8 .

تشير مصادر مسؤولة في وزارة الداخلية أن الحالات الإستثنائية لم تقتصر فقط على الحالات الطارئة المعلنة أعلاه، حيث تم تجاوزها لأغراض الوساطات والمحسوبيات، ولتسهيل مصالح بعض المتنفذين والمسئولين⁷⁶.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه المواطنين نتيجة استمرار الإضراب في قطاع الأحوال المدنية:

سبب الإضراب معاناة كبيرة للمواطنين خاصة المضطرين لعمل جوازات سفر، مثل الطلاب والحجاج والمعتمرين والمرضى، وبرزت هذه المعاناة بسبب توجه المواطنين من جميع محافظات الضفة الغربية إلى رام الله وانتظارهم عدة ساعات بسبب حالة الازدحام الشديد امام وزارة الداخلية باعتبار مقر الوزارة هو الوحيد الذي يفتح أبوابه أمام جمهور المراجعين من المواطنين ضمن برنامج عمل محدد. بالإضافة لذلك فإن مقر الوزارة هو فقط للإدارة وغير معد لاستقبال المراجعين، والموظفون هناك غير معتادين على استقبال الجمهور والتعامل المباشر معهم، كما أن عدد الطواقم المتطوعة قليل بالمقارنة مع الإحتياجات لتسيير المعاملات الضرورية. مما أدى إلى خلق سوء تفاهم وأحدث ذلك ازدحام شديد وفوضى عارمة في مقر الوزارة استدعى تدخل رجال الشرطة لتنظيم دخول وخروج المراجعين ووقف تدافع المواطنين إلى أقسام الوزارة⁷⁷.

⁷⁶ مقابلة مع السيد رامي البرغوثي مدير مكتب وزير الداخلية في الضفة الغربية بتاريخ 2006/11/3.

⁷⁷ مقابلة مع السيد أمين مقبول وكيل وزارة الداخلية بتاريخ 2006/10/30.

من الصعوبات التي نتجت عن استمرار الإضراب تكدس طلبات المواطنين وتعطل إنجاز المعاملات وضياع بعض المعاملات والأوراق بسبب غياب التنظيم ووجود الإزدحام مما أثر على حركة سفرهم وتنقلهم سواء كان بغرض التجارة أو الدراسة أو العلاج. وقد نشرت تقارير صحفية موسعة حجم معاناة المواطنين نتيجة انتظارهم الطويل أمام مقر وزارة الداخلية في رام الله كي يحصلوا على جوازات سفرهم أو هوياتهم، كما ورصدت الهيئة شكاوى لمواطنين تعرضوا لاعتداء من قبل رجال الأمن اللذين يحرسون مقر الوزارة في خطوة منهم لمنع تدافع المواطنين نحو المكاتب والأقسام الداخلية للوزارة.

وحول مشكلة زيادة أسعار الطوابع، فقد أشار أحد مسؤولي وزارة الداخلية إلى أن وزارة الاتصالات هي المسؤولة عن متابعة ومراقبة ارتفاع أسعار الطوابع، وبما أن الوزارة مضربة فمن المؤكد أن هنالك مشكلة حقيقية ستنشأ عن ذلك. كما أشار مسؤول آخر أن هنالك معلومات وصلت تفيد بان بعض مكاتب الخدمات قامت برفع أسعار الطوابع، وسيجري التحقق وإتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تورطه في رفع الأسعار. فعليا لم تسجل الهيئة حالات محددة قامت الجهات الرسمية بإتخاذ خطوات بشأنها في موضوع رفع أسعار الطوابع، فيما أكد مواطنون خلو الوزارة من الطوابع في بعض الأحيان أو من ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع السابق.

كما انتقد عدد من المواطنين سلوك رجال الأمن والشرطة وعدم التزامهم بالقانون وبآلية تنظيم دخول المراجعين للوزارة، حيث أفاد احد المواطنين انه انتظر دوره حسب الأرقام التي وزعت على المراجعين لأكثر من 3 ساعات مشيراً إلى أن رجال الأمن لم يلتزموا

بالأرقام، وقاموا بمحاسبة بعض المواطنين على حساب جموع المراجعين. كما وتساءل المواطنون عن جدوى فتح الوزارة أمام مئات المراجعين لساعات محدودة فقط ووسط مناوبة عدد محدود من الموظفين.

بعض الإفادات حول تأثر المواطنين نتيجة تعطل خدمات دوائر الأحوال المدنية:

سجلت الهيئة بصورة مباشرة عبر مقابلات عدة إفادات من قبل مواطنين حول معاناتهم وتضررهم نتيجة توقف وتعطل خدمة الأحوال المدنية وعلى وجه الخصوص مشكلة اصدار جوازات السفر. ومن الافادات التي حصلت عليها الهيئة من خلال لقاءاتها مع المواطنين في الميدان أمام مقر وزارة الداخلية في رام الله والتي تبين مدى الحاجة الماسة لهذا القطاع الحيوي من قطاع الخدمات في السلطة الفلسطينية .

أ. الإفادة الأولى (المواطن ر.ق من الخليل):

حضر المواطن المذكور إلى ارض الوطن قادماً من الولايات المتحدة بغرض زيارة الأهل وتجديد جواز سفره الفلسطيني، وفعلاً قدم المعاملة في احد مكاتب وزارة الداخلية وكان هذا في أوائل شهر 2006/8. ومع بداية شهر 2006/9 دخل إضراب الموظفين الحكوميين حيز التنفيذ وتعطلت معاملته، واضطر إلى تأجيل سفره عدة مرات لحين حصوله على الجواز. يؤكد المواطن المذكور أنه حضر عدة مرات إلى مقر الوزارة في رام الله ليحصل على الجواز ولكن دون جدوى بسبب الإضراب. إستفاد المواطن من حالات الفتح الإستثنائي للوزارة، ومع ذلك لم يحصل على الجواز إلا في منتصف شهر تشرين الأول.

ب. الإفادة الثانية (ضابط متقاعد برتبة رائد في الأمن الوطني مقيم في العراق حالياً / سكان أريحا سابقاً):

المواطن المذكور تقدم بمعاملة لتجديد جواز سفره منذ بداية شهر 8 ودخل الإضراب حيز التنفيذ ولم يحصل على جوازه الذي يحتاجه كونه سيغادر البلاد إلى العراق حيث يقيم هناك هو وأفراد عائلته. يعاني المواطن من وضع صحي صعب حيث خضع قبل فترة وجيزة لعملية قلب مفتوح، وكما افاد المواطن لم تراع حالته من قبل أفراد الأمن المتواجدين في المقر وظل يراجع عدة مرات وتعرض للتدافع بسبب الإزدحام أمام الوزارة.

ج. الإفادة الثالثة (المواطن ع. ص / طوباس):

المواطن المذكور حضر وأخيه "صالح" إلى مقر وزارة الداخلية في رام الله لكي يستصدرا جوازي سفر لهما ولأخييهما الثالث الذي تعرض لحادث عمل بتاريخ 2006/10/6 ما أدى إلى تهتك في فقرات العمود الفقري واحتمال إصابته بالشلل في حال تأخر العلاج. أكد المواطن أنه حصل على تحويلة للعلاج في الخارج، وعندما وصل إلى مقر الوزارة تفاجئ بكثرة عدد المواطنين الذين ينتظرون أمام الوزارة، فتقدم أخيه صالح واخبر أفراد الشرطة بأنه مضطر جداً للدخول إلى الوزارة لعمل جوازات سفر بغية مرافقة أخيه المصاب، لم يستجب أفراد الشرطة للطلب وللتوسلات بالسماح بالدخول، وأكثر من ذلك قام أفراد الشرطة بالاعتداء على صالح وضربه بقوة أمام حشود المواطنين الذين قاموا بحمايته وتخليصه من أيديهم ونقله إلى المستشفى للعلاج.

خلاصة

خدمات الأحوال المدنية هي من الخدمات الحيوية التي تأثرت بصورة كبيرة نتيجة تعطل عمل دوائر الأحوال المدنية خصوصا في محافظات الضفة الغربية بسبب الإضراب، وبالرغم من وجود إستثناءات على الإضراب في هذا المجال وفتح دائرة واحدة لإستقبال المواطنين إلا أن الخدمات المقدمة خلال الإضراب كانت محدودة في معاملات معينة، وهو ما أدى إلى إنخفاض وتقلص واضحين في حجم المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات وفي حجم المعاملات التي يتم التعامل معها يوميا بالمقارنة مع الوضع العادي، وقد كانت ظروف تقديم الخدمات الإستثنائية صعبة بالنسبة للمواطن نظرا لمحدودية الطاقم والإزدحام ووجود مقر واحد للإستقبال وغياب التنظيم والرقابة الحقيقية على أسعار طوابع المعاملات.

التوصيات العامة:

أولاً: توصيات في الجانب القانوني:

1. الحاجة إلى سن قانون ينظم أحكام الإضراب في المرافق العامة بالنسبة لموظفي القطاع العام في فلسطين. وقد يكون ذلك بوضع قانون خاص أو من خلال إضافة نصوص قانونية إلى قوانين التنظيم النقابي والخدمة المدنية.

2. إلى حين وجود نظام قانوني واضح بشأن إضراب موظفي القطاع العام، تؤكد ضرورة مراعاة الأحكام القانونية المعمول بها الواردة في قانون العمل بإعتبارها الحد الأدنى وذلك عند تنظيم أي إضراب في المرافق العامة في فلسطين.

3. ضرورة قيام المجلس التشريعي بسن قانون ينظم عمل النقابات بأسرع وقت ممكن.

4. ضرورة مراعاة أن المبادئ الدستورية الواردة في القانون الأساسي لا تتجزأ وإنما يجب أن تقرأ ككل، وهو ما يعني أن ممارسة الحق الدستوري المتصل بالإضراب لا يجب أن يلغي أو يحد تماماً من ممارسة الحقوق الدستورية الأخرى كحق التقاضي والتعليم والصحة، بمعنى ضرورة إعمال فكرة التوازن ما بين مختلف الحقوق.

ثانيا: توصيات في الجانب المتعلق بالقضاء والنيابة العامة:

1. ضرورة صون حق التقاضي وإتخاذ الخطوات التي تكفل عودة المحاكم إلى العمل حرصا على حقوق المواطنين ومصالحهم بتمكين المواطنين من اللجوء للقضاء ولتسيير معاملاتهم وفقا للقوانين المعمول بها، وتقع مسؤولية ذلك على مؤسسة الرئاسة والحكومة ومجلس القضاء والمجلس التشريعي والنقابة العمومية.
2. ضرورة حماية القضاء وصون إستقلاله وإبعاده كليا عن النزاعات سواء أكانت على أساس وظيفي أو سياسي أو حزبي أو طائفي أو عن أي تدخل في شؤونه وأعماله من فرد أو جهة، وندعو في هذا الإطار جميع الجهات والأطراف النقابية والحزبية إلى إستثناء النظام القضائي من أي فعاليات مطلبية حفاظا على حيادية السلطة القضائية وتميزها.
3. ضرورة تحمل السلطة التنفيذية مسؤولياتها تجاه وضع الحلول لمشكلة رواتب ومستحقات الموظفين الحكوميين بوجه عام، والإيعاز إلى وزارة المالية بوجوب صرف رواتب القضاة والعاملين في المحاكم والنيابة العامة، ووضع حد لمشكلة عدم توفير إتمادات مالية للقضاة المعيّنين أصلا، حتى لا يكون عدم توفير الموارد المالية مدخلا لإفساد القضاة والعاملين في المحاكم.
4. ضرورة قيام نقابة المحامين بإعتبارها القضاء الواقف بإعلاء صوتها تجاه حال المحاكم وإتخاذ مزيد من الخطوات اللازمة من أجل عودة المحاكم إلى العمل وإنهاء حالة الشلل العام فيها.
5. ضرورة إعطاء نظرة خصوصية للقضايا الجزائية المترابطة أمام المحاكم من قبل الجهات الرسمية والنقابات الداعية للإضراب، ووضع الترتيبات المستعجلة لتمكين المحاكم من عقد جلسات للنظر فيها بصورة فورية، ذلك أن تراكمها وعدم عرض

الموقوفين في السجون على المحاكم سيزيد من حوادث الإنفلات الأمني وسيؤدي إلى هدر العدالة وإنهيار كامل لسيادة القانون في فلسطين.

6. ضرورة توفير موظفين لتسيير عمل الدوائر القضائية خصوصا موظف كاتب عدل ومأمور تنفيذ وأمين صندوق في كل محكمة حرصا على تسيير معاملات المواطنين من عقود ووكالات وإخطارات والقضايا الإجرائية المطروحة للتنفيذ.

7. ضرورة إستثناء قطاع البريد من الإضراب كونه مرتبط بعمل المحاكم من ناحية توفير الطابع اللازمة للمعاملات، وكذلك ضرورة إستثناء دوائر تسجيل الأراضي (الطابو) لوجود إرتباط لها بعمل المحاكم خصوصا الحجوزات وغيرها.

8. ضرورة تفعيل عمل دوائر تنفيذ الأحكام الجزائية لدى النيابة العامة، والشروع بخطوات تنفيذية ملموسة تشعر المواطن بفاعلية نظام العدالة في فلسطين. وضرورة قيام النيابة بخطوات تجاه التحقيق في قضايا الجرح ومتابعتها على غرار قضايا الجنايات.

9. ضرورة فتح مكاتب النيابة العامة أمام المواطنين لتقديم شكاوى حول حوادث أو إعتداءات أو قضايا يرغبون بطرحها.

10. ضرورة رقد القضاء والنيابة العامة بقضاة وأعضاء نيابة جدد في ظل النقص الموجود في محاكم الضفة الغربية ودوائر النيابة في الضفة الغربية، وذلك للتغلب على مشكلة تراكم القضايا وإستمرار التأجيل ولزيادة فاعلية العمل في مؤسسات العدالة.

11. ضرورة قيام مجلس القضاء بوضع خطط تكفل عدم حدوث إرباك في عمل المحاكم بعد فك الإضراب وحتى لا يكون هناك إطالة لأمد القضايا.

12. ضرورة تحمل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وعلى رأسها الشرطة مهام الحفاظ على أمن المحاكم والموقوفين

ومراكز الإصلاح والتأهيل والمراجعين من المواطنين للدوائر القضائية، وتوفير الحماية للقضاة حتى لا يستغل وضع التعطل في عمل المحاكم بسبب الإضراب ذريعة للقيام باعتداءات أو تهديدات ضدهم.

ثالثاً: توصيات في الجانب المتعلق بقطاع التعليم:

1. ضرورة حماية حق الطلبة الفلسطينيين في التعليم وتوفير المناخ والأجواء الإيجابية لعودة المدارس إلى العمل، وتقع مسؤولية ذلك على الرئاسة والحكومة والنقابات، خصوصاً وأن المتأثرين بغياب العملية التعليمية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يزيد عن مليون ومائتي ألف طفل، إضافة إلى عشرات الآف من المعلمين والتربويين. ونؤكد في هذا الإطار على ضرورة الإتفاق على دفع رواتب المعلمين بانتظام وعودة المؤسسة التعليمية الحكومية للعمل الفوري.
2. على الرئاسة والحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون زج العاملين في الوظيفة العمومية بشكل عام والعاملين في قطاع التعليم بشكل خاص في مدينة القدس، من التعرض إلى الإشكاليات التي قد تؤدي في النهاية إلى إنهاء تواجد السلطة الوطنية الفلسطينية هناك، إضافة إلى ضرورة اتخاذهم الاحتياطات الضرورية والخطط الطارئة والكفيلة بحل أي إشكاليات قد تحدث وتتسبب في إنهاء التواجد الفلسطيني في مدينة القدس.
3. بوجه خاص على الجهة النقابية المنظمة لإضراب المعلمين ضرورة استثناء طلبة التوجيهي من الإضراب الحالي أو أي

- إضراب مستقبلي لأن عدم تخرجهم في الوقت المناسب سيتسبب في مشكلة كبيرة لقطاع التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي.
4. ضرورة تفعيل دور المجتمعات المحلية ومجالس أولياء الأمور في التعامل مع هذه الأزمات سواء في المشاركة بطرح حلول واتخاذ خطوات للحل وعدم الوقوف بشكل سلبي والتركيز على الدور التقليدي.
5. رُغم وجود بعض المحاولات لتدريس الطلبة في مرحلة التعليم الإلزامي وطلبة التوجيهي، إلا أن علي الإدارات المدرسية العمل على إعادة تدريس المادة التي سبق وأعطيت وذلك لأن بعض المواد لم يدرسها معلمين متخصصين بها، ولأن عدد من الطلبة لم يذهبوا إلى مدارسهم رُغم أن مدارسهم مفتوحة إما خوفاً أو مللاً.
6. ضرورة قيام المدراء العاميين في وزارة التربية والتعليم ومدراء التربية والتعليم في جميع المحافظات بوضع خطط للطوارئ بشكل مستمر في حال تكرار ظروف الأزمة الحالية التي يعاني منها قطاع التعليم أو في أي أزمة مشابهة وذلك للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن يواجهها أبناءنا.
7. ضرورة إبتعاد الجميع عن جميع المظاهر غير الحضارية التي تمثلت بالإعتداءات على المدارس والطلاب والمعلمين كذريعة لفرض أو فض الإضراب بالقوة، وقيام الجهات الرسمية خصوصاً الأمنية بمنع هذه المظاهر ومحاسبة المخالفين للقانون.

رابعاً: توصيات في الجانب المتعلق بقطاع الصحة:

1. من الضروري على المستوى المرحلي إيجاد السبل لحل قضية موظفي القطاع الصحي بما يمهد لعودة العمل في هذا القطاع بصورة فورية نظراً للخطورة المحدقة التي تهدد هذا القطاع خصوصاً في الضفة الغربية بالإنهيار، وتقع مسؤولية ذلك على السلطة التنفيذية والجهات النقابية القائمة على الإضراب.
2. باعتبار الخدمات الصحية أحد الخدمات الأساسية للإنسان فإنه من الضروري في المستقبل إيلاء القطاع الصحي خصوصية معينة عند تنفيذ الإضرابات، بهدف تجنب تعطله على نحو شامل عند القيام بأي فعاليات نقابية نظراً لأهمية هذا القطاع للمواطنين في تلقيهم للرعاية الصحية والحفاظ على حياتهم وسلامتهم، خصوصاً في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يواجهها معظم المواطنين والتي لا تمكنهم من اللجوء للمستشفيات الخاصة لتلقي العلاج.
3. من الضروري عند إتخاذ خطوة إحتجاجية في القطاع الصحي مراعاة المعايير القانونية المحلية والدولية خصوصاً مسألة توسيع قاعدة الخدمات الطارئة وتوفير الطواقم المناسبة والمواعيد الزمنية المعقولة لتجنب الشلل التام والإلتزام بتأدية تلك الخدمات من قبل الطواقم العاملة في القطاع الصحي بعيداً عن المزاجية، وتقع على النقابات مسؤولية مراقبة ذلك والتحقق من الإلتزام.
4. من الضروري إلتزام السلطة التنفيذية وعلى رأسها الحكومة بتأدية جميع الحقوق التي يقرها القانون للعاملين في القطاع الصحي، خصوصاً في موضوع دفع رواتبهم على نحو منتظم، وإعطاء هذا القطاع الخصوصية في المعالجة خلال هذه الأزمة،

إضافة إلى ضرورة الاستماع إلى مطالبهم التي تعتبر في إطارها العام مطالب عادلة تستحق النظر فيها وتبنيها.

5. من الضروري وفي القريب العاجل تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة الصحة ونقابة الأطباء والنقابات الصحية والمؤسسات الصحية غير الحكومية المحلية والدولية بحيث تدارس هذه اللجنة واقع الصحة وإحتياجات المواطنين الفلسطينيين، وتضع بالنتيجة لائحة بمعايير تلقي الخدمات الصحية الأساسية في ظل الظروف الإستثنائية والإضرابات على أساس عدم تعرض حياة وسلامة وصحة المواطنين للضرر أو التهديد بالخطر.

خامساً توصيات في الجانب المتعلق بعمل دوائر السير (المواصلات):

1. ضرورة تحمل كافة الأطراف مسؤولياتها تجاه حل أزمة التعطل في عمل دوائر السير والترخيص والمرافق التي تقدم خدمات مباشرة للمواطن ضمن وزارة النقل والمواصلات، وذلك بإتخاذ الحكومة خطوات إيجابية تجاه توفير المناخ الملائم لعودة الموظفين للعمل، وكذلك النقابات بإتخاذ خطوات من شأنها عدم التعطيل الشامل في تلك المرافق الحيوية للمواطن الفلسطيني.
2. ضرورة تحمل وزارة النقل مسؤولياتها بوضع الترتيبات وأنظمة العمل التي تكفل إستمرار تقديم الخدمات الطارئة للمواطنين خاصة رخص مركبات سيارات الإسعاف والسيارات التي تعمل بين المدن والقرى في الأزمات المختلفة سواء التي يسببها الاحتلال أو التي تتسبب بها الكوارث الطبيعية أو الإضرابات.
3. ضرورة إنتباه المواطنين بعدم إستعمال السيارات غير المرخصة قدر الإمكان، وذلك بملاحظ اللاصق الخاص بسريان مفعول الترخيص أم لا، حفاظاً على أمنهم وسلامتهم في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي نعيشها.
4. ضرورة إلزام النقابات في فعاليتها بأسس تقوم على المعقولية والتدرجية عند الإحتجاج للمطالبة بحقوق وظيفية معينة، خصوصاً في قطاع النقل والمواصلات وعدم الصعود مباشرة إلى الإضراب الشامل والإستمرار به لشهور دون مراعاة للحالات الطارئة في هذا القطاع الهام للمواطن ولخزينة السلطة.

سادساً: توصيات في الجانب المتعلق ببعض القطاعات الاقتصادية:

1. أن يصار إلى توقيع تفاهمات ما بين الحكومة ونقابة الموظفين إذا ما استمر الإضراب لمدة أطول، لتقديم تسهيلات تعتبر ضرورية للحفاظ على عجلة الاقتصاد واستمرار القطاع الخاص بممارسة نشاطه ضمن سياسة ومحددات معروفة ومعلنة.
2. أن تقوم الحكومة بتوفير سلف مالية للأشخاص العائدين إلى مراكزهم والمضربين أصلاً الذين يفترض بهم تقديم هذه التسهيلات، وذلك من أجل ضمان استمرارهم بتقديمها.
3. أن يتم تشغيل قسم حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني لما لذلك من أهمية وتأثير على حياة المواطنين.
4. التأكيد والتنشئة على موقف النقابات تجاه ضرورة الإستمرار في عدم إخضاع بعض القطاعات الاقتصادية للإضراب كالبتروك مثلاً.
5. ضرورة إستثناء قطاع البريد كلياً من الإضراب كونه يشكل منفذاً لدفع رواتب الموظفين العموميين ومستحقات أسر الشهداء والجرحى والأسرى.

سابعاً: توصيات في الجانب المتعلق بالأحوال المدنية:

1. ضرورة إلتزام السلطة التنفيذية بإيجاد حل لأزمة الإضراب في قطاع الأحوال المدنية كونه من القطاعات الحيوية التي لا يمكن أن يستغني عنها المواطن، حيث أن الحاجة لهذا القطاع يومية في الغالب.
2. ضرورة إلتزام الجهة القائمة على الإضراب بإعادة دراسة وتوسيع قاعدة الحالات الإستثنائية لتشمل مسائل أخرى وكذلك عدم حصر تقديم وتسير المعاملات في مقر واحد، بل لا بد من أن يمتد ذلك إلى جميع محافظات الضفة الغربية، إضافة إلى الحاجة إلى زيادة طواقم المتطوعين.
3. ضرورة فرض الرقابة الصارمة على أسعار طوابع المعاملات من الوزارات والجهات الرسمية المعنية، وإتخاذ التدابير بحق المتجاوزين.
4. التأكيد على ضرورة تحلي رجال الأمن والشرطة بضبط النفس وحسن معاملة المراجعين وتيسير مهمتهم خصوصاً في حالات الإكتظاظ، وعدم اللجوء إلى القوة تجاههم.
5. التأكيد على ضرورة إعطاء فرص متساوية للمواطنين في الإستفادة من الخدمات المقدمة خلال الإضراب، والإبتعاد عن تسيير المعاملات في إطار المحسوبيات والواسطات ولغرض مصالح بعض المتنفذين، خصوصاً وان الخدمات تقدم في أوقات وأماكن محدودة ما قد يحد أو يؤخر استفادة المواطن العادي منها.
6. التأكيد على ضرورة تنظيم العمل في الظروف الاستثنائية وفقاً لخطة عمل وبرنامج محدد وضوابط تكفل حفظ معاملات المواطنين وعدم ضياعها، ووضع لائحة إرشادات تظهر للمواطن المعاملات المنظورة خلال الإضراب وأوقات الدوام والمراجعة بخصوص تلك المعاملات، وأسعار الطوابع لتلك المعاملات.